

نظرية الدولة عند الفارابى

دراسة تحليلية تأصيلية لفلسفة الفارابى السياسية

دكتور

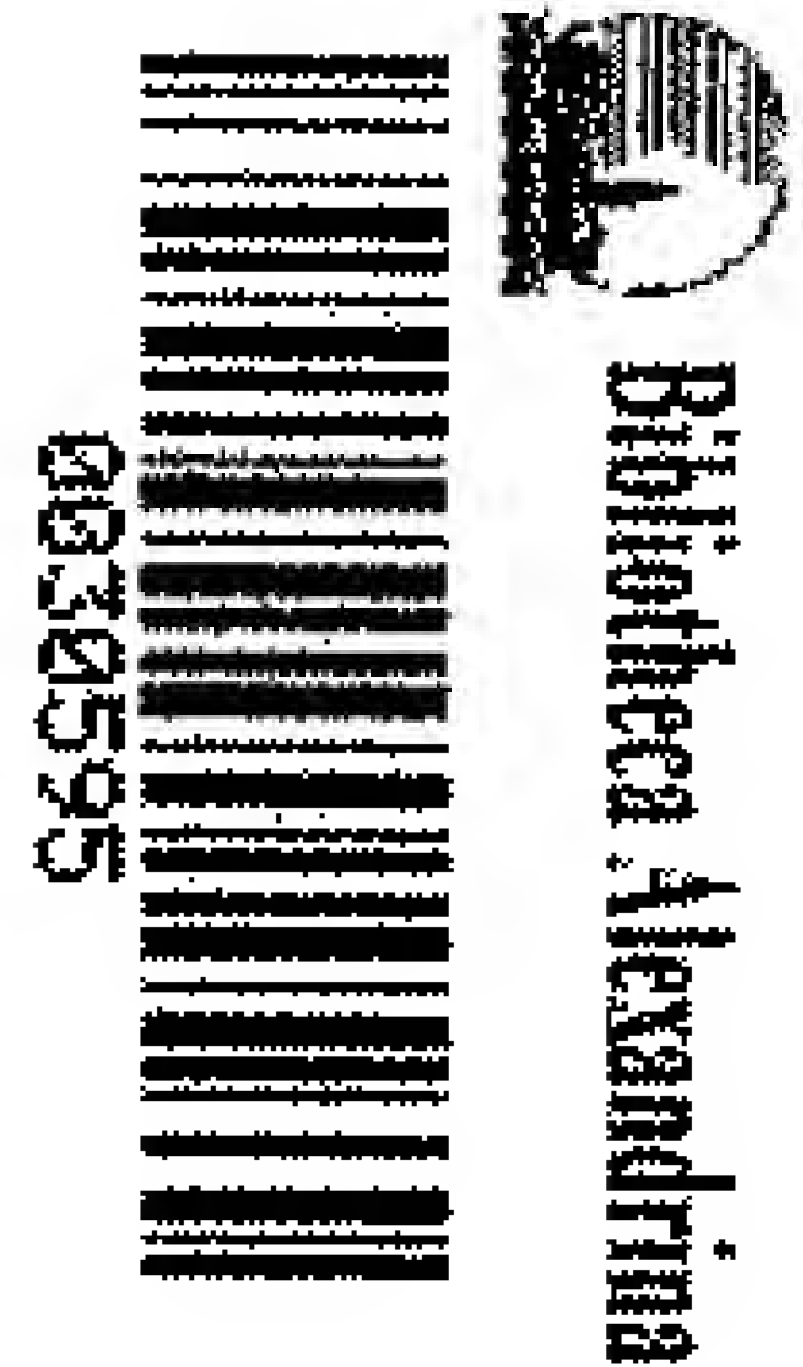
مصطفى سيد احمد صقر

قسم فلسفة القانون وتاريخه

كلية الحقوق — جامعة المنصورة

مكتبة الجلاء الجديدة — المنصورة

١٩٨٩



نظريّة الدولة عند الفارابى

دراسة تحليلية تأصيلية لفلسفة الفارابى السياسية

دكتور

مصطفى سيد احمد صقر

قسم فلسفة القانون وتاريخه

كلية الحقوق — جامعة المنصورة

مكتبة الجلاء الجديدة — المنصورة

١٩٨٩

بسم الله الرحمن الرحيم

” يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ
فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا وَمَا يَذْكُرُ إِلَّا أَوْلَا
الْأَلْبَابِ ”

صدق الله العظيم

سورة البقرة آية ٢٦٩

مقدمة

ما زال الإنسان يفكر في تحقيق نظام سياسي لمجتمعه يكفل السعادة لجميع المواطنين ، وما زال الفلاسفة يخرجون للناس ثمرة تفكيرهم وخلاصة آرائهم من شتى النظريات السياسية التي يرون فيها صلاح الفرد والمجموع ، ولا غرو إذ أن السعادة التي يتشدها الإنسان لا تتحقق إلا في مجتمع صالح ، فالإنسان مدني بالطبع ورفاهيته وسعادته رهينة برفاهية المجتمع وسعادته .

ولقد أسهم المسلمون منذ القرون الأولى للإسلام فيما أسهم فيه الفلاسفة السياسيون ، ليس ذلك لأن المسلمين قد شاركوا بالتصويب الوافر في الثقافة الإنسانية وحملوا رسالة الحضارة في العصور الوسطى فحسب ، بل لأن المجتمع الإسلامي قد تطور تطوراً سريعاً إقتضى أن يسهم مفكروه في وضع أسس ثابتة لهذه الأنظمة السياسية الجديدة .

وقد وضع الرسول صلى الله عليه وسلم أسس هذا المجتمع الجديد ، وأهم هذه الأسس وأولها بالإشارة بالنسبة للأنظمة السياسية قيامها على أصول الدين ، فالأنظمة السياسية في الإسلام تتصف بأنها إسلامية أو بالأحرى دينية. وقد عبر ابن خلدون عن وجهة نظر المسلمين جميعاً على إختلاف فرقهم في السياسة الفيتية أو الشرعية حسب تسمية كثير من مفكرى الإسلام بقوله أن الحكم " تارة يكون مستنداً إلى شرع منزل من عند الله يوجب إتيانهم إليه إيمانهم بالثواب والعقاب عليه الذي جاء به مبلغه ، وتارة إلى سياسة عقلية يوجب إتيانهم إليها ما يتوقعونه من ثواب ذلك الحاكم بعد معرفته بمصالحهم . فالأولى يحصل ثقتها في الدنيا والآخرة لعلم الشارع بالمصالح في العاقبة وإراعاه نجات العباد في الآخرة . والثانية إنما يحصل ثقتها في الدنيا فقط " (١).

ماهية الفكر السياسي :

وقد نهى الفكر السياسي عندما تقدمت المستنية ، وأصبح الإنسان على

(١) المقدمة ، دار القلم ، بيروت لبنان ، الطبعة الخامسة ، ١٩٨٤ ، ص ٢٠٢.

درجة من الوعي تكفى لكي يفسر ظاهرة السلطة السياسية ، وأن يبحث في أصلها وأساس خضوع الأفراد لها . وأن يعمل على تنظيمها بما يحقق خير الجماعة على أحسن وجه .

وتعتبر الأفكار السياسية نتاج لتفاعل عقل المفكر أو الفيلسوف السياسي مع مجتمعه ، ومن ثم فإنها غالباً ما تعكس لنا صورة هذا المجتمع في فترات نموه وإزدهاره أو فترات خموله وركوده .

ويرتبط الفكر السياسي بالنظرية السياسية ، باعتبارها تفسيراً مجرداً أو فلسفياً لظاهرة معينة . ذلك أن مساهمات المفكر السياسي لا تتوقف عادة عند مجرد دراسة وتحليل الأوضاع والظواهر السياسية في عصره من منظور شخصي ، وإنما تتناول هذه الأوضاع وتلك الظواهر في إطار من العمومية والتجريد النظري ، في محاولة للربط بين المتغيرات واستخلاص صيغة واحدة للأسباب التي تفسرها والعوامل التي تتحكم فيها وتوجهها .

على أن هذا الارتباط الوثيق بين الأفكار السياسية والنظرية السياسية لايعنى إختفاء أو عدم وجود مايفصل بينهما ، فالأفكار السياسية يغلب عليها الطابع الشخصي باعتبارها تعبير عن ذات المفكر السياسي . أما النظرية فإنها تهتم دائماً بالتعميم التجريدي للظواهر السياسية .

ومن ناحية أخرى ، فإن الفكر السياسي ، بهذا المعنى ، يختلف عن المذهب السياسي ، الذي لا يقتصر على تفسير ظاهرة إجتماعية محددة ، أو يقف عند حد تحليل مشكلة سياسية معينة وبيان الحل اللازم لها ، بل يضع منهاجاً أو برنامجاً عاماً لاتباعه في حل مجموعة من المشكلات السياسية المختلفة .

ولاشك في أن الفكر السياسي يتأثر بالمذاهب السائدة والتي تمثل حدوداً للفكر ، باعتبارها جزءاً من أبعاد النظام السياسي والإجتماعي ككل .

الفكر السياسي بين المثالية والواقعية :

يتنازع المفكرين السياسيين على مر العصور إتجاهان أساسيان هما :

الإتجاه المثالي : الذي يصدر عن الشعور بعلم الإقتناع أو بعدم الرضا بالأوضاع القائمة والرقبة في إقامة نظام مثالي يتلافى عيوب النظام الموجود ويحقق المزايا المنشودة . فالفكر المثالي يقوم على أساس البحث النظري أو الخيالي أو المجرد ، إذ يبنى الفكر نظاماً مثالياً يؤسسه على بعض المبادئ الأساسية المستقاة من الواقع الموجود ، ومن ثم يركز إهتمامه على المبادئ العامة والأفكار المجردة التي يقوم عليها النشاط الإجتماعي للأفراد في علاقاتهم ببعضهم البعض وفي علاقاتهم بالسلطة الحاكمة . ولاشك في أن " أفلاطون " يمثل هذا الإتجاه في الفكر السياسي ، إذ تصور مدينة مثالية طبق فيها أفكاره ومبادئه التي كان يتشد بتحقيقها .

الإتجاه الواقعي : وهو الذي يسلك سبيل التحليل والنقد القائم على الواقع الموجود فعلاً . فالفكر هنا يهتم بالواقع وبالمشاكل العملية أكثر من إهتمامه بالمبادئ النظرية المجردة أو الأفكار الفلسفية التي يقوم عليها النظام السياسي ، ومن ثم فإنه يتناول بالدراسة والتحليل الأنظمة السياسية الوضعية ، ويفسر الظواهر السياسية القائمة والعلاقات الإجتماعية ، ويقارن بين أشكال الحكومات المختلفة ، وأساليب تنظيم السلطة ، وأنواع الاختصاصات التي يمارسها الحكام ، وطرق ممارستها لهذه الاختصاصات ، وتحديد دور الحكوميين في مباشرة الحكم ... إلى غير ذلك من المشكلات العملية الواقعية . وخير ممثل لهذا الإتجاه بين المفكرين والفلاسفة القدامى كان " أرسطو " .

وعلى ذلك فإن الفكر المثالي يبحث في المبادئ والنظريات المثالية أولاً ثم يحاول تصور تحقيق هذه المبادئ والنظريات . أما الفكر الواقعي فهو - على العكس - يبدأ بتحليل الأنظمة ويأخذل بينها ثم يستخلص المبادئ والأسس النظرية التي تقوم عليها .

والمتمثل في فلسفة الفكر السياسي الإسلامي يجد هندی هاتين المدرستين - المثالية والواقعية - واضحاً سواء في مبادئ المذاهب السياسية الإسلامية أو عند المفكرين والفلاسفة . فقد كان للفلسفة اليونانية أثر كبير في تعاليم المتكلمين ، وكان للأفلاطونية بصمات لا تنكر في الفلسفة الإسلامية . ولكن مما لا شك فيه أن المسلمين إستخدموا ماأخلوا من الثقافة اليونانية إستخداماً

صالحاً ، وأخذوا منها ما أخذوا ثم بنوا عليه وزادوا فيه وابتكروا ، ولم يكن موقفهم موقف الناقل فحسب . وكان كثير منهم ينظر بإحدى عينيهِ إلى الثقافة اليونانية وبالعين الأخرى إلى التعاليم الإسلامية والثقافة العربية . فيختار من الأولى ما يتفق والثانية ، ويؤلف منهما مزيجاً لا هو يوناني بحت ، ولا إسلامي بحت .

فالشيعية يعسبون على الإمام - باعتباره المورد الذي يدور حوله الفكر السياسي في الإسلام (١) - نوعاً من التقديس ويتوهمون أنه يتلقى علمه من الله عن طريق الوحي ، ويعتدونه الله إمداداً خامساً من حين أن يكون طفلاً ، ويحفظه برعايته السامية ، ويعصمه من الذنوب والردائل والفواحش ، مظهر منها وما بطن ، حمداً ومسبواً ، كما يعصمه من الخطأ والتسيان ، ويورثه علم الأنبياء والمرسلين ، ويطلعهم على ما كان وما سيكون . والإمام ظل الله في أرضه ، ونور الله في أرضه والوسيلة الوحيدة لمعرفة الحق والباطل . والاعتقاد بذلك جزء من الإيمان ، كالإيمان بالله ورسوله ، لاتنتفع أعمال الإنسان إلا به ، بل أن مصيبي المؤمنين قد يخففه أو يحووه الإيمان بالإمام . وقد عبر بعضهم عن ذلك بقوله : " ونعتقد أن الأئمة هم أولو الأمر ، الذين أمر الله تعالى بطاعتهم ، وأنهم الشهداء على الناس ، وأنهم أبواب الله والسبل إليه والأدلاء عليه ، وأنهم حية علم الله (العيبة : الحقيقة أو الخرج) وتراجمة وحيه ، وأركان توحيده ، وخزان معرفته ، ولهذا كانوا أمناً لأهل الأرض ، كما أن النجوم أمان لأهل السماء . وكذلك أن مثلهم في هذه الأمة كسفينة نوح من ركبها نجا ، ومن تخلف عنها غرق وهوى . وأنهم حسبنا جاء في الكتاب المجيد عباد الله المكرمون ، لا يسبقونه بالقول ، وهم بأمره يعملون ... بل نعتقد أن أمرهم أمر الله تعالى ، ونهيهم نهيه ، وطاعتهم طاعته ، ومعصيتهم معصيته ، وإيهمس وإيه ، وعندهم عنده ، ولا يجوز الـراد عليهم ، والـراد عليهم كالراد على الرسول ، والراد على الرسول كالراد على الله تعالى . فيجب التسليم لهم

(١) يقول الإمام الشيرازي : " وأعظم خلاف بين الأئمة خلاف الإمامة ، إذ ما سئل سيف في الإسلام على قامصة بينية مثل ما سئل على الإمامة في كل زمان " الملل والنحل ، ج ١ ، تحقيق محمد سيد كياني ، دار المعرفة - بيروت ، ص ٢٤ .

والإتيان لأمرهم والأخذ بقولهم (١).

هذه التصويص وغيرها مما تلخص به كتب الشيعة تدل دلالة قاطعة على أن الإمام عندهم فوق أن يحكم عليه ، وهو مشرع وهو منقذ ، ولا يزال عما يفعل ، والغير والشر يقاس به ، فما عمله فهو خير ، وما نهى عنه فهو شر ، وهو قائد روى وله سلطة روحية مطلقة .

ويختلف أهل السنة إختلافاً كبيراً من الشيعة في نظرهم إلى الخليفة : فالخليفة عند أهل السنة إنسان ككل الناس ، ولد كما يولد الناس ، وتعلم أو جهل كما يتعلم الناس أو كما يجهلون ، ليس له من مزية إلا أن كفايته وأخلاقه جعلت الناس يختارونه أو أنه تلقى الخلافة ممن قبله ، ليس يتلقى وحيًا وليس له سلطة روحية ، إنما هو منقذ للقانون الإسلامي ، وقد ينحرف عند التنفيذ فلا طاعة له على الناس ، إذ لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق ، وليس له أن يشرع إلا في حدود القوانين الإسلامية وإلا فتشريعه باطل، ثم قد يجوز وقد يعدل ، وقد ينحرف فيكون حاسياً ويكون للأمة حق مزاة من الخلافة .

والحقيقة أن الإختلاف بين الشيعة وأهل السنة ليس إختلافاً بين أشخاص وإنما إختلاف في المبادئ : فقد تعنى الشيعة أن لو بقي نظام الحكم المثالي زمن النبي بعده فصاغوا نظرية بيوتوية في السياسة تشخصت وتجسدت في الإمام على . وعلى الرغم من أنهم قد عارضوا نظام الخلافة الإسلامي بعد الرسول ، فإن نظرية الإمامة عندهم لا تبدأ بإصلاح هذا الإصجاج أو الانحراف حسبما تراء ، وإنما حلت بعيدة من الواقع لتبرهن في تصور عقلي محض على وجوب نصب الإمام من الله لطفاً منه ، وعلى عصمة الإمام من اللئوب والأخطساء ، والتصورية في السياسة هي أول مراحل النظريات البيوتوية (المثالية) ، وبذلك خطا الشيعة في أول قضية لهم الخطوة الأولى

(١) محمد رضا المظفر : عقائد الإمامية ، مطبوعات النجاح بالقاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٣٨١ هـ ، ص ٥٤ وما بعدها . وراجع أيضاً في نفس هذا المعنى : محمد بن الحسن الحر العاملي ، الفصول المهمة في أصول الأئمة عليهم السلام ، المطبعة الحيدرية في النجف ، الطبعة الثانية ١٣٧٨ هـ ، ص ١٤٢ وما بعدها .

في عالم اليوتوبيات لا النظريات السياسية العملية التي تهدف إلى تقويم نظم الحكم وإصلاح الواقع السياسي .

أما أهل السنة فقد إلتزموا بما تم في الواقع بعد النبي صلى الله عليه وسلم ، فربوا على الشيعة بنظرية واقعية في السياسة ، فالخلاف بين الفرقتين هو في جوهره إختلاف بين التئوتوقراطية اليوتوبية وبين الديمقراطية الواقعية .

فإذا تركنا المذاهب والفرق الإسلامية جانباً ، ويبحثنا في فلسفة الفكر السياسي الإسلامي عند المفكرين والفلاسفة ، لوجدنا أن منهم من إتجه بفكره وفلسفته تجاه الواقعية القائمة على التأميل والتحليل للواقع الموجود فعلاً . ويمكن أن نذكر من هؤلاء المفكرين والفلاسفة على سبيل المثال لا الحصر : أبو الحسن الماوردي (٣٦٤ - ٤٥٠ هـ) ، أبو حامد الغزالي (٤٥٠ - ٥٠٥ هـ) ، ابن تيمية (٦٦١ - ٧٢٨ هـ) ، وابن خلدون (٧٢٢ - ٨٠٨ هـ) . ومنهم من خلق بفكره في سماء المثاليات ، فقامت فلسفته على أساس البحث النظري أو الخيالي أو المجرد ، نتيجة الشعور بعدم الإقتناع أو بعدم الرضا بالأوضاع القائمة ، والرغبة في إقامة نظام مثالي يتلافى عيوب النظام الموجود ويحقق المزايا المنشودة . ويعتبر أبو نصر الفارابي رائد هذا الإتجاه في الفكر والفلسفة الإسلامية .

ولاشك في أن المكتبة العربية قد فُخرت بالمؤلفات والمراجع - العربية والأجنبية ، التي تتناول بالدراسة والتحليل الأسس والمبادئ التي قام عليها الإتجاه الواقعي في الفكر السياسي الإسلامي ، بل أن هذا الموضوع كان هو المحور الذي دار حوله في الأونة الأخيرة العديد من رسائل الدكتوراه والبحوث المنشورة في المجالات العلمية المختلفة . أما الإتجاه المثالي ، فإن نصيبه من هذه البحوث والدراسات كان ضئيلاً ، إن لم يكن معدوماً ، وذلك على الرغم من الأهمية القصوى التي يمكن أن تقدمها مثل هذه البحوث والدراسات من التاحيثين العلمية والفكرية : فما من شك في أن الإطّلاع على مضمون وجوهر الإتجاه المثالي ، وما يقوم عليه من أسس ومبادئ ، وما يهدف إلى تحقيقه من غايات تتمثل في إصلاح النظم والأوضاع القائمة ، ضروري للوقوف على حقيقة الجانب الآخر من جانبي الفكر السياسي الإسلامي . كما أنه ضروري أيضاً لبيان المدى الذي تأثر فيه أنصاره بالتراث الفلسفي اليوناني ، والذي الذي

تميزت فيه أفكارهم بالأصالة والإبتكار نتيجة ربطهم بين السياسة والأخلاق من ناحية ، وبين الفلسفة والشريعة الإسلامية من ناحية أخرى .

إن المسلمين مطالبون اليوم ، أكثر من أى وقت مضى ، بإعادة مزهم وإحياء مجدهم وبعث تراثهم الفكرى والفلسفى ، حتى يمكنهم وصل حاضريهم بماضيهم ومقاومة الصراعات الفكرية المعاصرة الى قد لا تتفق مع هادتهم وتقاليدهم العربية الأصيلة وما جاءت به شريعتهم الإسلامية من أسس وقواعد ومبادئ سامية .

ومن هنا فقد بلغنا إلى إختيار موضوع " نظرية الدولة عند الفارابى " ، فضلاً عن الأمل فى سد بعض النقص الذى لسناء فى المكتبة العربية ، هم أكيد على بيان دور الفلاسفة العرب فى بناء النظريات والأفكار السياسية ، ورغبة ملحة فى إستظهار أثر الإسلام وفضله على الحضارة الإنسانية .

ولعل من أوضح صعوبات هذا البحث قلة بل ندرة المصادر والمراجع التى تعرض الفكر السياسى للفارابى ، ومن ثم فإن جل إهتمامنا فى هذا البحث سيكون على بعض المؤلفات التى تركها لنا الفارابى نفسه ، ومن أبرزها مؤلفه " آراء أهل المدينة الفاضلة " ومؤلفه " السياسات المدنية " ، إلى جانب مؤلفاته الأخرى .

التعريف بالفارابى - نشأته وظروف عصره (١) :

أجمع مؤرخو العرب على أن الفارابى كان أكبر فلاسفة المسلمين على

(١) راجع فى ذلك : عبد المتعال الصعبدى ، المجددون فى الإسلام ، من القرن الأول إلى الرابع عشر ، مكتبة الآداب ، د. ت ، ص ١٦١ وما بعدها . - أحمد أمين ، ظهر الإسلام ، ج ٢ ، طه ، النهضة المصرية - ١٩٧٧ ، ص ١٢١ . - جميل صليبا ، تاريخ الفلسفة العربية ، دار الكتاب اللبنانى - بيروت ١٩٧٣ ، ص ١٦٨ . - حنا الفاخورى و خليل الجر ، تاريخ الفلسفة العربية، ج ٢ الطبعة الثانية ، دار الجيل - بيروت ١٩٨٢ ، ص ١٤١ . - على عبدالمعطى ومحمد جلال أبوالمفتوح شرف ، الفكر السياسى فى الإسلام ، شخصيات ومذاهب ، دار المعرفة الجامعية - الإسكندرية ١٩٨٤ ، ص ٢٥٦ . - محمد على أبوريان ، تاريخ الفكر الفلسفى فى الإسلام ، دار المعرفة

الإطلاق ، وأنه صاحب الفضل الأول على الفلسفة الإسلامية ، حيث انشأ مذهباً فلسفياً كاملاً ، وقام في العالم العربي بالدور الذي قام به افلاطون في العالم الغربي ، وهو الذي أخذ عنه ابن سينا وهذه استناداً له ، كما أخذ عنه ابن رشد وغيره من فلاسفة العرب . وكان يلقب " المعلم الثاني " ، كما كان أرسطو يلقب " المعلم الأول " لأنه كان في الإسلام يشبه أرسطو في اليونان : فإذا كان أرسطو هو الذي جمع ما تفرق من مسائل المنطق وهذبه ، وجعله أول العلوم الفلسفية وفاتحتها ، ثم قسمها إلى أقسامها المعروفة ، فإن الفارابي قد صنع مثل هذا في الفلسفة الإسلامية ، فجمع ما ترجم قبله إلى العربية من علوم الفلسفة وهذبه ورتبه ، وبهذا كان له فضل التجديد الفلسفي سواء في عصره أو في العصور التالية له . كما عرف الفارابي أيضاً " بفيلسوف السعادة " ، إذ قدم أهم محاولة للتوفيق بين الفلسفة وبين ما ينبغي أن تكون عليه الحياة السياسية والدينية لكي تتحقق السعادة والحياة الصالحة الكاملة للبشر .

والفارابي هو محمد بن محمد بن أوزلغ وكنيته " أبي نصر " ولقبه " الفارابي " . ولد بفاراب ، وهي في منطقة تركيا ، حوالي سنة ٢٥٩ هـ / ٨٧٣م ، فنشأ بها وتعلم التركية والفارسية والعربية واليونانية والسريانية (١) ، ثم انتقل إلى بغداد فدرس علوم الفلسفة على يد أبي بشر متى بن يونس الذي كان يمتاز على غيره بحسن العبارة ، ووضوح الفكرة ، والإبتعاد عن التعقيد الملقى إلى الغموض ، فتأثر به الفارابي في تأليفه ، ولهذا فإنه يمتاز على غيره من الفلاسفة المسلمين من أمثال الكندي بجزالة اللفاظ ، ووضوح المعاني . وقد رحل من بغداد إلى حران فالتقى على يوحنا بن جيلان طرفاً من المنطق ، ثم رجع إلى بغداد فأعاد بنفسه دراسة علوم

— الجامعة — الإسكندرية ١٩٨٦ ، ص ٢٨٤ . - حورية توفيق مجاهد ، الفكر السياسي من افلاطون إلى محمد عبده ، مكتبة الأنجلو المصرية - القاهرة ١٩٨٦ ، ص ١٧٩ وما بعدها . سعيد زايد ، الفارابي ، سلسلة نوابع الفكر العربي رقم ٢١ - الطبعة الثالثة - دار المعارف ١٩٨٠ ، ص ١٤ .

(١) وقد روى ابن خلكان أن الفارابي صرح أمام سيف الدولة أنه يجيد سبعين لساناً . وفيات الأعيان ، ج ٢ ، ص ١٠٠ . ولكن لا يخفى ما في هذا القول من مبالغة .

الفلسفة ، وتناول كتب أرسطو بالسفرس ، حتى نبغ في إستخراج معانيها والتسوف على إغراضها ، ولم يصل إلى هذا إلا بعد دراسة طويلة فيها ، وتكرار لقراءتها ، حتى يقال إنه قرأ كتاب " النفس " لأرسطو مائة مرة ، وتقل عنه أنه قال : قرأت " السماع الطبيعي " (١) لأرسطو الحكيم أربعين مرة ، وأرى أنني محتاج إلى معاودة قراءته .

وقد رحل الفارابي في آخر حياته إلى حلب قاصداً سيف الدولة الحمداني، فأكرمه سيف الدولة بعد أن تبين له طموحه العلمي ، وأراد أن يقربه منه وأن يجري عليه رزقاً كثيراً من بيت المال ، خير أن ميول الفارابي الفلسفية جعلته ميالاً للعزلة زاهداً في متاع الدنيا ميالاً إلى حياة الفكر والتأمل ، يحيا حياة قدماء الفلاسفة ، فأعرض عن المناصب الرفيعة التي عرضت عليه ، وعاش حياة الزهد ، ولم يقل من سيف الدولة إلا النذر القليل الذي يعدد ومقه . وقد هاد للآزمة سيف الدولة وسافر معه إلى دمشق حيث توفي هناك سنة ٢٢٩هـ / ٩٥٠م.

وكان الفارابي واسع الثقافة إلى حد بعيد ، فلم يدع علماً من علوم زمانه إلا برع فيه وألف . ولنا من كتبه التي وصلت إلينا ومن العناوين التي ذكرها المؤرخون وفقدت ، براهين ساطعة على تضلعه في الإلهيات وماوراء الطبيعة وعلوم الدين وخاصة الفقه والكلام والطبيعيات والكيمياء والرياضيات والفلك والمنطق والاجتماع والموسيقى والسياسة . وقد كان للفارابي ثلاثة مناهج يستعملها فلسفته : الفلسفة اليونانية ، وخاصة مذهب أفلاطون وأرسطو ، والنيابة الإسلامية ، والعقل الذي يوفق بين الفلسفة اليونانية ، بعضها مع بعض من جهة ، وكلها مع الإسلام من جهة أخرى . وهذا التوفيق يحتاج إلى عقل قوى كبير ، لأن الفلسفة اليونانية مذاهب مختلفة جداً ، يصعب التوفيق بينها ، ولأن عماد الفلسفة العقل المطلق ، وسماد الدين القلب ، فلا حجب بعد ذلك أن قال عنه ابن سميع : " هذا الرجل أفهم فلاسفة الإسلام وأذكهم للعلوم القديمة ،

(١) يبحث كتاب " السماع الطبيعي " في الموجودات الطبيعية بصفة عامة ، وقد سمي بهذا الاسم لأن أرسطو ألقاه درساً فلوته تلاميذه ، أو لأنه يتعذر فهمه من غير الإستماع إلى معلم ، ويسمى أيضاً " سمع الكيان " . عبدالمعتال الصعدي ، المرجع السابق ، ص ١٦١ .

وهو الفيلسوف فيها لاغير * (١).

وكان الفارابي أول من عنى من فلاسفة المسلمين بإصلاح نظام الحكم في كتابه " آراء أهل المدينة الفاضلة " وإن كانت آراؤه قد تأثرت في هذا السند إلى حسد بعيد بجمهورية أفلاطون ، فجاءت في إطار مثالي " يوتوبي " ، حيث وضع صورة مثالية لدولة خيالية تتحقق فيها المثاليات العليا .

على أن نهاية الفارابي بقيام الدولة المثالية لم تكن في الواقع إلا محاولة منه لتوحيد الأمة الإسلامية وعودة الخلافة القوية في ظل حاكم مركزي قوي بعد أن ضعفت الخلافة العباسية ، وقامت الدويلات ذات الإتجاهات الدينية المختلفة ، وكثر الشقاق بين الفرق السياسية من معتزلة وشيعية وسنة وخوارج .

فالتنظريات " اليوتوبية " تنشأ عادة نتيجة خيبة أمل واضعها مما يجري في الواقع : فعندما حسد أفلاطون بالأرستقراطية التي طغت واستبدت ، ثم بالديموقراطية التي أعدمت أستاذة سقراط ، جاءته آراؤه في شبابه - والمتمثلة في " الجمهورية " - في إطار مثالي " يوتوبي " يكشف عن حسد إقتناعه بالأوضاع القائمة . فقد إستعان أفلاطون برؤيته الفلسفية في بناء صورة مثالية لدولة خيالية تتحقق فيها المثاليات التي ينشدها والتي نادى بها من قبل أستاذة سقراط ، وتمكن من خلال هذه الصورة أن ينقض الأوضاع القائمة بطريقة ضمنية (٢).

وقد كان الأمر كذلك بالنسبة للفارابي : فحسد هاش في بداية القرن الرابع الهجري ، حيث أخذت الدولة العباسية في الإنحلال ، وزالت هيبتها من نفوس شعوبها بسبب تسلط العنصر التركي على ملوكها ، حتى صاروا العسوية بيد أولئك الترك ، إذ كان بيدهم توليتهم ومزلهم ، وكثيراً ماكانوا

(١) مشار إليه في : محمد علي أبوريان ، المرجع السابق ، ص ٢٥٦ - علي عبدالمعطي ومحمد جلال أبو الفتوح شرف ، المرجع السابق ، ص ٢٤٧ .

(٢) والحوار في " الجمهورية " وإن بدأ سقراطياً معبراً عن آراء سقراط الخالصة ، إلا أنه ينتهي أفلاطونياً معبراً عن آراء أفلاطون وطاقته الذهنية الضخمة .

يصحبون عزلهم بقتلهم . وقد ظهر ضعف هذه السفولة في عهد المقتدر (٢٩٥-٣٢٠هـ / ٩٠٨-٩٣٢م) ، وصار ملوكها يتقصبهم كثير من الصفات اللازمة للملك ، فبدأ الشعب الفارسي بالثورة للتخلص من الأتراك ، واستعادة نفوذه في الدولة التي قامت على أكتافهم ، فقاموا بإنشاء دولة لهم تدين ظاهراً بالطاعة للعباسيين ، وتعمل على التسلط عليهم بدلاً من الأتراك . ومن هذه الدول الفارسية : الدولة السامانية (٢٦١ - ٣٨٩هـ / ٨٧٤ - ٩٩٩م) ، ودولة بني بويه (٣٢٠هـ / ٩٣٢م) والتي استمرت إلى النصف الأول من القرن الخامس الهجري . كما عمل العرب من جانبهم على التخلص من أولئك الأتراك المستبدين بالدولة العباسية ، فقامت في الموصل وحلب دولة الحمدانيين من بني تغلب (٣١٧هـ / ٩٢٩م) (١) ، وقامت السفولة الفاطمية في بلاد المغرب سنة ٢٩٧هـ / ٩٠٩م ، وأخذت تزاحم السفولة العباسية ، فاستولت على مصر والشام . وكانت دولة بني أمية لاتزال قائمة في هذا القرن . ولاشك أن هذه الدول كانت تتطاحن فيما بينها على الملك ، وتسوق رعاياها سوق الأنعام في هذا التطاحن ، فتقوم دولة وتسقط دولة بحكم القوة لا بإرادة الشعب واختيارها .

وقد صاحب هذا التصق في الوحدة السياسية للدولة الإسلامية تعمق من نوع آخر : فقد كانت الفرق الدينية تتنازع في الأخرى وتتطاحن فيما بينها ، ولاسيما بعد أن ظهر للشيعة العلوية دولة بمصر والشام وبلاد المغرب ، فاستقر الأمر في الدولة العباسية لأهل السنة ، وأخذت تضطهد في بلادها كل الفرق المخالفة لهم ، كما أخذت الدولة الفاطمية تضطهد في بلادها كل الفرق المخالفة للشيعة ، وكان اضطهاد المخالفين لأهل السنة ظاهراً في الدول التركية العباسية كالسفولة الغزنوية ، أما الدول الفارسية العباسية فلم تكن مثلاً في ذلك ، بل كانت توالي المخالفين لأهل السنة أكثر منهم ، كالنواة السامانية التي كان كثير من وزرائها من المعتزلة ، وكذلك الدولة البويهية .

(١) ومن أعظم ملوكها " سيف الدولة " (٣٣٣ - ٣٥٦هـ / ٩٤٤ - ٩٦٦م) ، وكانت له حروب كثيرة مع دولة الروم الشرقية . وكانت دولة الحمدانيين تدين بالطاعة للدولة العباسية أيضاً ، ولكن ملوكها كانوا شيعيين مثل ملوك دولة بني بويه .

هذه السلسلة من الأحداث الزمنية في التاريخ السياسي صمدت شعور المفكرين المسلمين عامة والفارابي خاصة ، فكان لابد من نظرية " يوتوبية " تدبر ظهورها للواقع المشحون بالأحداث الدامية ، وما انتهى إليه الواقع الإجتماعي والسياسي إبان هذا العصر من انحطاط وتأخر ونسداد ، ولهذا نجد الفارابي يحذر حذو أفلاطون والقدسي أغسطس وغيرهما من الذين إستهوتهم النظرة اليوتوبية ، ويخطط لمدينة فاضلة تعكس آماله في وجود المجتمع الأفضل الذي تتحقق في تلك السعادة والكمال للمجموع .

وإذا كان المجتمع الفاضل هو المحور الذي قامت على أساسه نظرية الفارابي السياسية ، فإن هذا المجتمع يقسم على عامتين رئيسيتين : مدينة فاضلة تتحقق فيها السعادة باعتبارها الهدف المنشود ، ورئيس أو ملك لهذه المدينة يكون أكمل إنسان أو عضو فيها ، ويكون بالنسبة لها بمثابة القلب من البدن . وعلى ذلك فإننا نقسم الحديث عن النظرية السياسية عند الفارابي إلى فصلين : نخصص الأول منهما لبيان ماهية المدينة الفاضلة ، ومكانتها بين أنواع التجمعات البشرية الأخرى . ونخصص الثاني للحديث عن رئيس المدينة أو النبوة كما تصوره الفارابي .

الفصل الأول

ماهية المدينة الفاضلة

قبل أن نتحدث عن المدينة الفاضلة كما صورها لنا المعلم الثالث ، فإن الأمر يتطلب أن تلقى نظرة خاطفة على نظريته في أصل نشأة المجتمع وأنواع المجتمعات البشرية .

المبحث الأول

ضرورة الإجتماع البشرى وأنواع المجتمعات

المطلب الأول

ضرورة الإجتماع البشرى

ذهب الفارابى إلى أن الإنسان مننى بطبعه ، وأن الإجتماع البشرى هو طريقه إلى تحصيل الكمالات التى فطر عليها . ذلك أن الإنسان بمفرده لا يستطيع تحصيل كمالاته بنفسه ، ومن ثم فإنه يحتاج إلى معاونة أناس آخرين غيره لكي يتمكن من بلوغ الكمال الذى به تكون السعادة الدنيا فى الحياة الأولى والسعادة الآخرة فى الحياة الآخرة . يقول الفارابى فى هذا الصدد : " وكل واحد من الناس منطور على أنه محتاج فى قوامه وفى أن يبلغ الفضل كمالاته إلى أشياء كثيرة لا يمكنه أن يقوم بها كلها هو وحده . بل يحتاج إلى قوم يقوم له كل واحد منهم بشئ مما يحتاج إليه . وكل واحد من كل واحد بهذه الحالة لذلك لا يمكن أن يكون الإنسان بنال الكمال الذى لأجله جعلت له الطبيعة إلا بإجتماعات جماعة كثيرة متعاونين يقوم كل واحد لكل واحد ببعض ما يحتاج إليه فى قوامه فيجتمع مما يقوم به جملة الجماعة لكل واحد جميع ما يحتاج إليه فى قوامه وفى أن يبلغ الكمال . ولهذا كثرت أشخاص الإنسان فحصلوا فى الصورة من الأرض فحدثت منها الإجتماعات الإنسانية " (١) .

(١) آراء أهل المدينة الفاضلة ، مكتبة ومطبعة محمد على صبيح وأولاده ، القاهرة ، د . ت . ع .

وعلى ذلك فإن الإجتماع الإنساني ضرورى ، لأنه هو الذى يلبى حاجة الأفراد إلى التعاون . على أنه يجب أن نلاحظ أن هذا الإجتماع ليس غاية فى حد ذاته ، ولكنه وسيلة لغاية أعلى وهى بلوغ الكمال وتحصيل السعادة فى الدنيا والآخرة .

ويتفق هذا القول مع نظرة الفارابى إلى السعادة : ففى ترتيبه القيم الفاضلة إعتبر السعادة هى القيمة العليا التى يسعى لتحقيقها المجتمع الفاضل ، بل أن المجتمع السياسى قام أساساً بحثاً عن السعادة القصوى . فالسعادة عند الفارابى هى : " الخير على الإطلاق وكل ما ينفع أن يبلغ به السعادة وينال به فهو أيضاً خير للأجل ذاته لكن لأجل نفعه فى السعادة . وكل ما عاق عن السعادة بوجه ما فهو الشر على الإطلاق " (١).

ونود أن نبرز هنا نقطتين جوهريتين :

الأولى : هى أن ما يقرره الفارابى من أن الإنسان إجتماعى بالطبع ، وأنه يصعب عليه العيش منفرداً ، بل لابد من إجتماعه وتعاونه مع غيره من أفراد المجتمع الآخرين من أجل حصولهم جميعاً ، يتفق تماماً مع ما قال به فلاسفة الإغريق خاصة أفلاطون وأرسطو .

فقد قرر أفلاطون ، على لسان سقراط ، فى كتابه الجمهورية : " أرى أن النبوة تنشأ لعدم إستقلال الفرد بعد حاجاته بنفسه ، وانتقاره إلى معونة

ص ٧١ - وراجع أيضاً كتاب " تحصيل السعادة " ، مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية - الهند - حيدر أباد الدكن ، ١٣٤٤ هـ ، ص ١٤ ، حيث يقول الفارابى : " وأن فطرة كل إنسان أن يكون مرتبطاً فيما ينبغي أن يسعى له بإنسان أو ناس غيره وكل إنسان من الناس بهذه الحال وأنه لذلك يحتاج كل إنسان فيما له أن يبلغ من هذا الكمال إلى مجاورة ناس آخرين وإجتماعه معهم وكذلك فى الفطرة الطبيعية لهذا الحيوان أن يأوى ويسكن مجاوراً لمن هو فى نوعه فذلك يسمى الحيوان الإنسى والحيوان المنسى " .

(١) السياسات المدنية ، مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية - الهند - حيدر أباد الدكن ،

١٣٤٦ هـ ، ص ٤٢ .

الآخرين . ولما كان كل إنسان محتاج إلى معونة الغير في سد حاجاته ، وكان لكل منا إحتياجات كثيرة لزم أن يتألب عند هديد منا ، من صعب ومسامدين ، في مستقر واحد. فنطلق على ذلك المجتمع إسم مدينة أو دولة (١).

كما قرر أرسطو كذلك أن الإنسان حيوان إجتماعي بطبعه Zoon politicon ، فهو لا يستطيع أن يعيش منعزلاً عن الناس بل لابد أن يعيش في مجتمع سياسي منظم وهو ما يطلق عليه إسم المدينة أو الدولة . فإذا وجد شخص يعيش بحكم طبيعته لا بحكم المصادفة بغير وطن ينتمي إليه ، لكان شخصاً كريهاً ، أعلى بكثير من مستوى الإنسان ، أو أقل بكثير من مستواه ، وكان هذا الشخص كائنأ بغير ملوى ، وبغير أسرة ، وبغير قوانين . ومثل هذا الشخص لا يفكر إلا في الحرب ولا يتقيد بأى قيد ، ويكسبون كالمطائر المقترن مستعد دائماً للإنتفاض على الآخرين (٢).

والثانية : أن فكرة التعاون الإجتماعي التي قال بها السارايى قد انتقلت إلى جميع مفكرى وفلاسفة الإسلام بعد ذلك . فقد قال بها الماوردى ، وابن خلدون ، وابن تيمية :

يقول الماوردى في ذلك : " أعلم أن الله تعالى لناقد قدرته ، وبالح حكمة خلق الخلق بتدبيره ، وطرهم بتقديره ، فكان من لطيف ما دبسه ، وديع ما قدره ، أن خلقهم محتاجين ، وطرهم عاجزين . ليكون بالغنى منفرداً ، وبالقدره مختصاً ، حتى يشعروا بقدرته أنه خالق ، ويعلموا بفناء أنه رازق . فلهم بطاعته رغبة ورهبة ، ونار بتقصده عجزاً وحاجة .

" ثم جعل الإنسان أكثر حاجة من جميع الحيوان ، لأن من الحيوان

(١) جمهورية أفلاطون ، ترجمة حنا خياز ، دار القلم - بيروت - لبنان ، الطبعة الخامسة ١٩٨٥ . الكتاب الثانى ، ص ٥٦ .

(٢) السياسة ، أرسطو طاليس ، ترجمة أحمد لطفى السيد ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٤٧ ، المقدمة ، ص ٩ .

مايستقل بنفسه عن جنسه ، والإنسان مطبوع على الإقتضار إلى جنسه ، واستعمالاته صفة لازمة لطبيعته ، وخلقته قائمة في جوهره ، ولذلك قال الله سبحانه وتعالى : " خلق الإنسان شبيهاً " يعنى من الصبر مما هو إليه مفتقر ، وإحتمال ما هو عنه عاجز . ولما كان الإنسان أكثر إقتضاراً إليه ، والمفتقر إلى الشيء عاجز عنه . وقال بعض الحكماء المقتنعين إستغناؤك عن الشيء خير من إستغناؤك به .

" وإنما خص الله تعالى الإنسان بكثرة الحاجة ، وظهور العجز نعمة عليه وإظافاً به ليكون ذل الحاجة ، ومهانة العجز ، يمناعه من طغيان الغنى ، ويبقى القدرة ، لأن الطغيان مركوز في طبيعته إذا استغنى ، والبقى مسئول عليه إذا قهر ، وقد أنبأ الله تعالى بذلك عنه فقال : " كلا إن الإنسان ليطغى ، أن رآه استغنى " . ثم ليكون اتسوى الأمور شاهداً على نقصه ، وأوضحها دليلاً على عجزه " (١).

ويذهب ابن تيمية أيضاً في هذا السبب إلى أن : " كل بنى آدم لا تتم مصلحتهم لافى الدنيا ولا فى الآخرة إلا بالإجتماع والتعاون والتناصر . فالتعاون على جلب منافعهم ، والتناصر لنفع مضارهم . ولهذا يقال : الإنسان مدنى بالطبع . فإذا إجتمعا فلا بد لهم من أمور يفعلونها يجتلبون بها المصلحة ، وأمور يجتنبونها لما فيها من المفاسدة ، ويكونون مطيعين للأمر بتلك المقاصد . والناس من تلك المقاصد " (٢).

وأخيراً نجد مدى فكرة التعاون الإجتماعى عند ابن خلدون واضحاً . وهو يعبر عن ذلك بقوله : " الإجتماع الإنسانى ضرورى ويعبر الحكماء عن هذا بقولهم إن الإنسان مدنى بالطبع أى لا بد له من الإجتماع الذى هو المدينة فى اصطلاحهم وهو معنى العمران ... ومالم يكن هذا التعاون فلا يحصل له أيضاً

(١) الماوردى ، أدب الدنيا والدين ، تحقيق مصطفى السقا ، مكتبة البابى الحلبي - القاهرة ١٩٥٩ ، ص ١١٦ - ١١٧ .

(٢) ابن تيمية ، الحسبة فى الإسلام ، تحقيق سيد بن محمد بن أبى سعد ، مكتبة دار الأرقم - الكويت ، الطبعة الأولى ١٩٨٢ ، ص ٩ .

دفاع من نفسه لتفقدان السلاح . فيكون فريسة للحيوانات ويعاوجه الهلاك من مدى حياته ويطلق نوع البشر . وإذا كان التعاون حصل له التمتع للبقاء والسلاح للمدافعة ، وتمت حكمة الله في بقاءه وحفظ نوعه . فإن هذا الإجتماع ضرورى للنوع الإنسانى وإلا لم يكمل وجودهم وماأراد الله من إمتار العالم بهم وإستغلاله إياهم وهذا هو معنى العمران * (١).

المطلب الثانى أنواع المجتمعات

فإذا كان الإنسان إجتماعى بالطبع ، وينزع بالفطرة إلى العيش فى جماعة من بنى جنسه حتى يحصل على كل مساعده فى الدنيا وفى الآخرة ، فإنه من البديهي أن هذا الميل إلى الإجتماع بالآخرين سوف ينتج عنه إجتماعات أو مجتمعات إنسانية مختلفة ، ومن هنا يثور التساؤل : أى نوع من هذه المجتمعات يصلح لتحقيق الكمالات الإنسانية ؟ لكى يجيب القارئ على هذا السؤال فإنه يقسم المجتمعات البشرية بحسب روابطها إلى قسمين رئيسيين : المجتمعات الكاملة ، والمجتمعات غير الكاملة أو الناقصة (٢).

المجتمعات الكاملة :

وهى التى يمكن أن تتحقق فيها الفضيلة والسعادة . وتنقسم إلى أنواع ثلاثة : عظمى ، ووسطى ، وصغرى .

أما المجتمعات العظمى : فهى إجتماع الأمم كلها فى المعمورة ،

(١) ابن خلدون ، المقدمة ، ص ٤١ - ٤٢ .

(٢) آراء أهل المدينة الفاضلة ، ص ٧٨ .

بمعنى أن الاجتماع هنا يكون على نطاق الجماعة الإنسانية في المعمورة كلها .
ويعد هذا النوع أكمل أنواع المجتمعات .

وأما الوسطى : فهي عبارة عن اجتماع أمة في جزء من المعمورة أو ، بعبارة أخرى ، هي مجتمع كل أمة على حدة .

وأما الصغرى : فهي اجتماع أهل مدينة في جزء من مسكن أمة . فالمعمورة تضم أمة ، وكل أمة تضم مدناً ، واجتماع المدينة هو أول مراتب الكمال في الاجتماعات البشرية . ويعبر الفارابي عن ذلك بقوله : " فالخير الأفضل والكمال الأقصى إنما ينال أولاً بالمدينة لا بالاجتماع الذي هو أنقص منها " (١) .

المجتمعات غير الكاملة أو الناقصة :

وهي عبارة عن التجمعات البشرية التي تتخذ صورة أنقص من المدينة وتشمل : تجمعات القرى والمحال والمسكك والبيوت ، " وهذه منها ما هو أنقص جداً ، وهو الاجتماع المنزلي وهو جزء للاجتماع في السكة ، والاجتماع في السكة ، هو جزء للاجتماع في المحلة ، وهذا الاجتماع هو جزء للاجتماع المدني ، والاجتماعات في المحال ، والاجتماعات في القرى ، كلتاهما لأجل المدينة غير أن الفارق بينهما أن المحال أجزاء للمدينة ، والقرى خادمة للمدينة . والجماعة المدنية هي جزء الأمة ، والأمة تنقسم مدناً . والجماعة الإنسانية الكاملة على الإطلاق تنقسم أمماً " (٢)

ونلاحظ هنا أيضاً تأثير الفارابي بالفلسفة السياسية اليونانية ، ذلك أن

(١) المرجع السابق ، ص ٧٢ .

(٢) السياسات المدنية ، ص ٣٩-٤٠ . وراجع أيضاً آراء أهل المدينة الفاضلة ، ص ٧١-٧٢ ، حيث يقول الفارابي : " وغير الكاملة أهل القرية واجتماع أهل المحلة ثم اجتماع في سكة ثم اجتماع في منزل . وأصغرهما المنزلة والمحلة والقرية هما جميعاً لأهل المدينة . إلا أن القرية للمدينة على أنها خادمة للمدينة . والمحلة للمدينة على أنها جزؤها ، والسكة جزء المحلة . والمنزل جزء السكة . والمدينة جزء مسكن أمة . والأمة جزء جملة أهل المعمورة " .

فكرة المدينة التي جعلها محوراً رئيسياً لنظريته السياسية لم تكن معروفة في الفكر السياسي الإسلامي ، ولم يكن يؤيدها الواقع السياسي العربي : فعلى الرغم من إنقسام دولة الخلافة إلى دويلات صغيرة إلا أن كل دولة منها كانت تحتل رقعة كبيرة من الأرض ، وتشتمل على مدن وأقاليم كثيرة . وكان فلاسفة الإغريق أول من اهتم بدراسة مجتمع المدينة باعتباره النظام الطبيعي الوحيد الذي يستطيع أن يعيش في تلك الأحرار ، والتفرقة بين المجتمعات البشرية الأخرى. فقررنا أن بعض المجتمعات يمكن أن توصف بأنها مجتمعات سياسية ، والبعض الآخر لايمكن أن يحمل هذا الوصف . ومعيار التفرقة بين النوعين من المجتمعات هو مدى مساهمة جميع أفراد المجتمع في إدارة شئونه الداخلية والخارجية : فالمجتمع السياسي عندهم عبارة عن مجموعة من السكان الأحرار قليلي العدد ، يقطنون بقعة صغيرة من الأرض ، ويشارك كل فرد منهم في الحقوق والالتزامات التي تنبثق عن الحياة في المجتمع ، ويطلقون على هذا المجتمع إسم " المدينة " . أما القسم الذي أنكروا عليه صفة المجتمع السياسي فإنه يشمل الإمبراطوريات الكبيرة في العالم ، وكل منها عبارة عن مساحة كبيرة جداً من الأرض ، تعود ملكيتها إلى الملك الذي يعد كذلك مالكا للأفراد والمتصرف في مصيرهم جميعاً ، وقد أطلقوا على مثل هذا المجتمع إسم " الملكية " .

ولكن يمكن أن نلاحظ ، من ناحية أخرى ، مدى أصالة فكر الفارابي في هذا السدد ، وعدم حسنه لما كتبه فلاسفة الإغريق حتى النعل بالنعل : فهو وإن جعل " المدينة " أولى مراتب الكمال في المجتمعات البشرية ، إلا أنه لم يجعل منها المرتبة المثلى على الإطلاق ، بل قرر أنه يسبقها مراتب أخرى أكثر كمالاً وأكثر تحقيقاً للفضيلة والسعادة ، وهي المجتمعات العظمى التي تتمثل في إجتماع الجماعة الإنسانية في العمورة كلها ، والمجتمعات الوسطى التي تتمثل في إجتماع أمة في جزء من العمورة ، ولعل في هذا ما يعكس رغبة الفارابي وأمله في إعادة توحيد الأمة الإسلامية واستعادة مجدها وعزها الذي فقته بانقسامها إلى دويلات صغيرة .

إختلاف الأسم :

ويرى الفارابي أن الأسم يختلف بعضها من بعض نتيجة إختلاف

الخلق الطبيعية والشيم أو السمات الطبيعية ، وكذلك نتيجة إختلاف اللغة ، إذ أن لكل أمة سماتها وشيمها وخلقها الطبيعية ، كما أن لها لغتها الخاصة التي تميزها عن غيرها من الأمم . يقول المعلم الثاني : " الأمة تتميز عن الأمة بشيئين طبيعيين : بالخلق الطبيعية والشيم الطبيعية ، وبشيء ثالث وصلى وله مدخل مافى الأشياء الطبيعية وهو اللسان ، أعنى اللغة .

ولهذا الإختلاف بين الأمم - فى رأيه - أسباب طبيعية هى :

" إختلاف أجزاء الأجسام السمائية التى تسامتهم من الكرة الأولى ، ثم من كرة الثوابت ، ثم إختلاف أرضاع الأكر المائلة من أجزاء الأرض وما يعرض لها من القرب والبعد ويتبع ذلك إختلاف أجزاء الأرض التى هى مساكن الأمم .

" ويتبع إختلاف أجزاء الأرض إختلاف البخارات التى تتصاعد من الأرض ، وكل بخار حادث من أرض فإنه يكون مشاكلاً لتلك الأرض .

" ويتبع إختلاف البخار إختلاف الهواء وإختلاف المياه ."

" ويتبع هذه إختلاف النبات وإختلاف أنواع الحيوان الغير الناطق ، فتختلف أقدية الأمم " .

" ويتبع إختلاف أقديتها إختلاف المواد والزرع التى منها يكون الناس الذين يخلقون المساهى ، ويتبع ذلك إختلاف الخلق وإختلاف الشيم الطبيعية أيضاً ، ثم تصدث من تعاون هذه الإختلافات وإختلاطها إمتزاجات مختلفة يختلف بها خلق الأمم وشيمهم " (١) .

ويتبين من هذا أن الفارابى يؤكد على تأثير الأحوال الجغرافية على

(١) السياسات المدنية ، ص ٤٠ - ٤١ .

تشكيل السمات والعادات والتقاليد واللغات في المجتمعات المختلفة . ولا كانت الأحوال الطبوغرافية تختلف من مكان إلى آخر لهذا إختلفت الأمم فيما بينها من ناحية الشيم والخلق واللغة وما يترتب على ذلك من إختلافات في الأنظمة السياسية والاجتماعية (١) .

وحرى بالملاحظة أن ما انتهى إليه القاري في هذا الصدد يعتبر تمهيداً لما جاء به "مونتسكيو" فيما بعد في كتابه روح القوانين . فقد ذهب مونتسكيو إلى أن الظروف المناخية والبيئية والجغرافية تؤثر على تكوين الإنسان من الناحية النفسية والسيكولوجية والعقلية ، وتؤدي بالتالي إلى تفاوت المجتمعات وإختلاف الأنظمة السياسية والاجتماعية : فالحرية السياسية تتحقق بأعظم معانيها لدى شعوب الطقس البارد ، بينما تسود العبودية لدى شعوب الطقس الحار ، حيث تعمل حرارة الإسترخاء والكسل على خضوع الناس تماماً للحكم المطلق الإستبدادي . وكلما ارتفعت درجة الحرارة كلما ساد الحكم الإستبدادي ، وكلما قلت كان الجو ملائماً لظهور الديمقراطية . وحياة السهول ، وهي لا تمنع الأفراد مانعاً طبيعياً للمقاومة والدفاع ، ينشأ عنها نظام إستبدادي طغياني ، أما حياة الجبال فهي تؤكد الحرية لأنها تمنع الناس مانعاً يساعد على المقاومة الطويلة ، كما أن سمات الناس في الجبال تكون متجهة نحو الشجاعة والبطولة والجسارة لا إلى التواكل والتكاسل . والخروج طابع بيئة السهول ، ويدين أن الديمقراطية يحسن قيامها في المناطق الجبلية ، بينما تكون بيئة السهول مكاناً ملائماً لقيام الحكومات الإستبدادية (٢) .

وبالرغم من هذا الإختلاف بين الأمم ، فإن التعاون بين أفراد المجتمع

(١) على عبدالمعطي ومحمد جلال أبو الفتح شرف ، الفكر السياسي في الإسلام ، المرجع السابق ، ص ٢٦٢ .

(2) MONTESQUIEU, De L'Esprit des lois, Edit. Garnier - Flammarion,

Paris 1979 t. 1, p.373 et ss .

وراجع أيضاً في هذا المعنى : على عبدالمعطي ومحمد جلال أبو الفتح شرف ، المرجع السابق ، ص ٢٦٢ - ٢٦٣ . حورية توفيق مجاهد ، الفكر السياسي ، المرجع السابق ، ص ٤٣٦ .

الواحد هو وسيلة السعادة ، وبه تتال ، وتصير المدينة فاضلة ، وبه أيضاً تصير الأمة التي هي مجموعة من المدن أمة فاضلة ، وبه كذلك يصير المجتمع الإنساني الذي هو مجموعة من الأمم مجتمعاً إنسانياً فاضلاً . ويوضح الفارابي هذا المعنى بقوله : " كل مدينة يمكن أن يتال بها السعادة . فالمدينة التي يقصد بالإجتماع فيها التعاون على الأشياء التي تتال بها السعادة هي الحقيقة هي المدينة الفاضلة . والإجتماع الذي به يتعاون على نيل السعادة هو الإجتماع الفاضل والأمة التي تتعاون من أجلها على نيل ما تتال به السعادة هي الأمة الفاضلة . وكذلك المعسورة الفاضلة إنما تكون إذا كانت الأمة التي فيها يتعاونون على بلوغ السعادة " (١).

فكان السعادة هي جوهر ومضمون المدينة الفاضلة والمعيار المميز لها : فحيثما السعادة هي الهدف المنشود فالمدينة فاضلة ، أو على وجه العموم الوحدة السياسية والاجتماعية فاضلة . والعكس صحيح ، بمعنى أنه إذا كان يقصد بالإجتماع في المدينة التعاون على الأشياء التي لا تتال بها السعادة الحقيقية ولكن السعادة المظنونة ، فإن مثل هذه المدينة تكون غير فاضلة أو مضادة للمدينة الفاضلة .

وإذا كان الفارابي قد وضع تقسيماته لأنواع الإجتماع لكي يصل إلى التوفيق طويلاً عند مجتمع المدينة ، وهو مدار البحث في فلسفته السياسية ، فإن السؤال يثور عن طبيعة هذه المدينة ، والأسس والركائز التي تقوم عليها ، ومتى تصير المدينة غير فاضلة أو ، بعبارة أخرى ، مضادة للمدينة الفاضلة .

المبحث الثاني طبيعة المدينة الفاضلة

يشبه الفارابي المدينة الفاضلة بالبدن الصحيح التام : فكما أن البدن

(١) آراء أهل المدينة الفاضلة ، ص ٧٢ .

يختص كل عضو فيه بالقيام بعمل معين ، وتتعاون أعضاؤه كلها في سبيل الوصول إلى غاية واحدة وهي تكميم الحياة وحفظها عليه ، فكذا المدينة الفاضلة ، حيث يقصد بالإجتماع فيها التعاون على الأشياء التي تقال بها السعادة ، وهذه الغاية القصوى لن تتحقق إلا إذا اختص كل عضو في المدينة بعمل معين وقام بهذا العمل على الوجه الأكمل .

وتترتب وظائف المدينة كما تترتب وظائف الجسم : فنجد في مقابل القلب - وهو العضو الرئيسي الذي تخدمه جميع الأعضاء وهو لا يخدم - رئيس المدينة الأعلى ، ثم تتدرج الوظائف بحيث يكون تحت مراتب رئاسات تتحط من الرتبة العليا قليلاً قليلاً إلى أن تسير مراتب الخدمة التي ليست فيها رئاسة ولا دونها مرتبة أخرى .

والفرق بين المدينة والبدن أن أعضاء البدن طبيعية ، والهيئات التي لها قوى طبيعية ، على حين أن أجزاء المدينة وإن كانوا طبيعيين ، فإن الهيئات والملكات التي يعقلون بها أفعالهم للمدينة ليست طبيعية بل إرادية ، وهذا فرق أساسي بين نظام البدن ونظام المدينة ، لأن أجزاء المدينة أفراد يشعرون ويفكرون ، ويفعلون أفعالاً إرادية ، على حين أن أجزاء البدن لا تفكر ولا تريد ولا تفعل إلا بقوى طبيعية (١).

ويصور لنا الفارابي هذا الترابط والإنسجام بين أجزاء مدينته الفاضلة بقوله : " والمدينة الفاضلة تشبه البدن التام الصحيح الذي تتعاون أعضاؤه كلها على تكميم حياة الحيوان وعلى حفظها عليه . وكما أن البدن أعضاؤه مختلفة متفاوتة القوة والقوى ، وفيها عضو واحد رئيسي وهو القلب ، وأعضاؤه تقرب مراتبها من ذلك الرئيس ، وكل واحد منها جعلت فيه بالطبع قوة يفعل بها عمله إبتغاء لما هو بالطبع غرض ذلك العضو الرئيسي ، وأعضاء فيها قوى تفعل أفعالها على حسب أغراض هذه التي ليس بينها وبين الرئيس واسطة ، فهذه في الرتبة الثانية ، وأعضاء آخر تفعل الأفعال على حسب غرض

(١) جميل صليبا ، تاريخ الفلسفة العربية ، مرجع سابق ، ص ١٧٠ .

هؤلاء الذين في هذه المرتبة الثانية ، ثم هكذا إلى أن تنتهي إلى أعضاء
تخدم ولا ترقى أصلاً ، وكذلك المدينة أجزاؤها مختلفة الفطرة متفاضلة الهيئات ،
وفيها إنسان هو رئيس وآخر يقرب مراتبها من الرئيس ، وفي كل واحد منها
هيئة وملكة يفعل بها فعلاً يقتضى به ما هو مقصود ذلك الرئيس ، وهؤلاء هم
أول المراتب الأول ودون هؤلاء قوم يفعلون الأعمال على حسب أغراض هؤلاء هم
في المرتبة الثانية ، ودون هؤلاء أيضاً من يفعل الأعمال على حسب أغراض
هؤلاء . ثم هكذا تترتب أجزاء المدينة إلى أن تنتهي إلى آخر يفعلون أفعالهم
على حسب أغراضهم فيكون هؤلاء هم الذين يخدمون ولا يخدمون ويكونون في
أدنى المراتب ويكونون هم الأسفلون . غير أن أعضاء البدن طبيعية . والهيئات
التي لها قوى طبيعية وأجزاء المدينة وإن كانوا طبيعيين فإن الهيئات والملكات
التي يفعلون بها أفعالهم للمدينة ليست طبيعية بل إرادية على أن أجزاء المدينة
مفطورون بالطبع بفطر متفاضلة يصلح بها إنسان لإنسان لشيء دون شيء .
غير أنهم ليسوا أجزاء المدينة بالفطر التي لهم وحدها بل بالملكات الإرادية التي
تحصل لها وهي الصناعات وما شاكلها . والقوى التي هي أعضاء البدن
بالطبع فإن نظائرها في أجزاء المدينة ملكات وهيئات إرادية * (١).

وعلى ذلك فإن البنيان الإجتماعي الذي يشكل جوهر المدينة الفاضلة أشبه
ما يكون بالهرم : يأتي من قمته العضو الرئيس الذي يخدمه جميع الأعضاء
ولا يخدم . وهو رئيس المدينة ، ويأتي في قامته الأعضاء الذين يخدمون
ولا يخدمون ، وهؤلاء يكونون * في أدنى المراتب ويكونون هم الأسفلون * ، وبين
القمة والقاعدة توجد طبقات تتفاوت سموً وانحطاطاً بحسب الفطر الطبيعية
المتفاضلة التي تجعل إنساناً يصلح لأداء عمل أو للقيام بشيء دون شيء .
فأساس التدرج الهرمي بين أعضاء البنيان الإجتماعي هو إختلاف قدرات
الأفراد الطبيعية ، وبالتالي إختلاف صلاحيتهم للقيام بالأعمال التي تفرضها
ضرورة العيش في جماعة .

وتعكس هذه الصورة مبدأ من المبادئ الجوهرية التي تقوم عليها أفكار

(١) آراء أهل المدينة الفاضلة ، ص ٧٢ - ٧٤ .

الفارابي الفلسفية ، وهو إقتراض الوحدة والترتيب في كل شيء . فقد نظر إلى النفس على أنها وحدة تترتب فيها قواها توتيقاً يوجد في أعلاه القوة الناطقة وفي أدناه القوة الثانية . وكذلك البدن تترتب أعضاؤه بحيث يصبح القلب هو العضو الرئيسي تخدمه جميع الأعضاء وهو لا يخدم . وتنتهي إلى أعضاء موزونة تخدم ولا تخدم . وهذه أيضاً حالة المدينة الفاضلة . لها رئيسها ، ويكون تحتها " مراتب ورئاسات تتخط عن الرتبة العليا قليلاً قليلاً إلى أن تصير مراتب الخدمة التي ليست فيها رئاسة ولا نونها مرتبة أخرى " (١) . فالمدينة الفاضلة شبيهة بالموجودات الطبيعية التي يوجد فيها الوحدة والترتيب ، وتصير مراتب المدينة الفاضلة " شبيهة أيضاً بمراتب الموجودات التي تبتدىء من الأول وتنتهي إلى المادة الأولى والإسطقسات ، وانتلافها شبيهاً بارتباط الموجودات المختلفة بعضها ببعض وانتلافها " (٢) . ونسبة السبب الأول إلى الموجودات كنسبة رئيس المدينة الفاضلة إلى أجزائها ، ونسبة القلب إلى أعضاء البدن ونسبة القوة الناطقة إلى قوى النفس الباقية (٣) .

فإذا تركنا المظهر الخارجي وانتقلنا إلى تحليل لبنات البنيان الإجتماعي كما تصوره المعلم الثاني ، لوجدنا أنه يقسم هذا البنيان إلى أجزاء خمسة تتمثل في : الأفاضل ، ولور الألسنة ، والمقدسون ، والمجاهدون ، والماليون . وبين الفارابي تكوين كل جزء من هذه الأجزاء بقوله : " المدينة الفاضلة أجزاؤها خمسة : الأفاضل ، ولور الألسنة ، والمقدسون ، والمجاهدون ، والماليون :

(١) السياسات المسندية ، ص ٥٢ .

(٢) السياسات المسندية ، ص ٥٤ .

(٣) آراء أهل المدينة الفاضلة ، ص ٧٥ ، حيث يقرر الفارابي : " وتلك أيضاً حال الموجودات ، فإن السبب الأول نسبت إلى سائر الموجودات كنسبة ملك المدينة الفاضلة إلى سائر أجزائها ، فإن البرية من المادة تقرب من الأول وبونها الأجسام السماوية . وبون السماوية الأجسام الهيولانية ، وكل هذه تحتذي حنو السبب الأول وتأمه وتتقنيه ، ويفعل ذلك كل موجود بحسب قوته . إلا أنها إنما تقتضى الغرض بمراتب وذلك أن الأخص يقتضى غرض ماهر فوقه قليلاً . وذلك يقتضى غرض ماهر فوقه وأيضاً كذلك للتألف غرض ماهر فوقه إلى أن تنتهي إلى التي ليس بينها وبين الأول واسطة أصلاً . فعلى هذا الترتيب تكون الموجودات كلها تقتضى غرض السبب الأول .

" فالأفاضل : هم الحكماء والمتفكرون ، ولهم الآراء في الأمور العظام ، ثم حملة الدين .

" ولهم الألسنة : وهم الخطباء ، والبلغاء ، والشعراء ، والمحسنون ، والكتاب ومن يجرى مجراهم ، وكان في عدادهم .

" والمقدرون : هم الحساب والمهندسون ، والأطباء والمنجمون ومن يجرى مجراهم .

" والجاهلون : هم المقاتلة والحفظة ومن يجرى مجراهم ومد فيهم .

" والماليون : هم مكتسبوا الأموال في المدينة مثل الفلاحين والرعاة والباعة ، ومن يجرى مجراهم " (١).

ولنا هنا بعض الملاحظات نبرزها فيما يلي :

أولاً : أن هذا التقسيم يقوم على أساس أنه كلما قربت الأعضاء من العضو الرئيسي كانت أعمالها أشرف ، وكلما بعدت عنه كانت أعمالها أخس . ومن ثم فإن الترتيب هنا ترتيب تنازلي تتسلسل فيه أجزاء المدينة من القمة إلى القاعدة .

ثانياً : أن رئيس المدينة هو الذي يقوى مهمة ترتيب هذه الطوائف ، بأن يضع كل فرد في المكان الذي تؤمّله له قدراته الطورية الطبيعية والآداب التي تألب بها . ويعبر الفارابي عن ذلك بقوله إن في المدينة الفاضلة مراتب " في الرياسة والخدمة تتفاضل بحسب فطر أهلها ، وبحسب الآداب التي تألبوا بها ،

(١) الفارابي ، فصول منتزعة ، تحقيق د. فوزي مترى نجار ، بيروت - دار المشرق ، ١٩٧١ ،

والرئيس الأول هو الذى يترتب الطوائف ، وكل إنسان من كل طائفة فى المرتبة التى هى إستئنهاله ، وذلك إما مرتبة خدمة ، وإما مرتبة رئاسة ، فتكون هناك مسراتب تقرب من مرتبته ، ومراتب تبعد عنها قليلاً ومراتب تبعد عنها كثيراً ، ويكون ذلك مراتب رياسات تتخط عن الرتبة العليا قليلاً قليلاً ، إلى أن تصير إلى مراتب الخدمة التى ليس فيها رئاسة ولاونها مرتبة أخرى * (١).

ثالثاً : أن الفارابى قد نظر إلى طبقة الحكماء والفلاسفة ورجال الدين نظرة سامية ، فوضعهم فى قمة الهرم الإجتماعى ، فى حين كانت نظره إلى طبقة المنتجين أو المسالين - كما أسماهم - على أنهم فى أدنى المراتب ، فهم يمثلون الطبقة التى تتكون منها قاعدة الهرم الإجتماعى ، أى الطبقة التى تخدم ولا تخدم . وتأتى طبقة المحاربين فى الترتيب والتفاضل قبل طبقة المنتجين مباشرة . فهى لا تعتمد كثيراً من الطبقة السفلى ، ويبدو أن السبب فى ذلك هو السور السلبى الذى لعبته طائفة الجند فى ظل الخلافة العباسية ، مما أدى إلى انتشار الإضطرابات وعدم الاستقرار فى الدولة الإسلامية .

خصال أهل المدينة الفاضلة :

إهتم الفارابى بالحديث عن أهل المدن الجاهلة وأرائهم أكثر من إهتمامه بالحديث عن أهل المدينة الفاضلة وأرائهم وخصالهم ، ويبدو أنه رأى أن فى تفصيل الناحية السلبية من التنظيم الإجتماعى تفصيلاً غير مباشر للناحية الإيجابية . ومع ذلك فإذا أمعنا النظر فيما كتبه الفارابى لوجدنا أن هناك بعض الخصال التى أشار إليها فى مواضع متفرقة والتى يجب توافرها حتى تكون المدينة فاضلة ، ومن أهم هذه الخصال : الفضيلة (ويقصد بها المعرفة بفروعها المختلفة) ، والأخلاق ، والعدل ، والعلم بالأشياء المشتركة .

(١) السياسات المسندية ، ص ٥٢ .

أولاً - الفضيلة (المعرفة) :

يرى الفارابي أن " الأشياء الإنسانية التي إذا حصلت في الأمم وفي أهل المدن حصلت لهم بها السعادة الدنيا في الحياة الأولى والسعادة القصوى في الحياة الأخرى أربعة أجناس : الفضائل النظرية ، والفضائل الفكرية ، والفضائل الخلقية ، والصناعات العملية " (١).

والفضائل النظرية تنصب على طلب المبادئ الأولية للمعرفة والعلم بالأشياء طمأ نظرياً فحسب من حيث هي موجودات لا من حيث منفعتها العملية .

أما الفضائل الفكرية فهي التي تمكن من إستنباط ما هو الأنفع في غاية فاضلة ، لذلك هي فضائل فكرية مدنية ، وهي " أشبه أن تكون قدرة على وضع النواميس " (٢).

وأما الفضائل الخلقية فمدارها البحث في السلوك الأخلاقي للإنسان ، فهي التي تلتصق الخير ، وهي تأتي بعد الفضائل الفكرية لأن هذه شرط لها (٣).

وأخيراً فإن الفضائل العلمية هي التي يراد بها إكتساب الفنون العملية المعروفة .

ويقرر الفارابي أن هذه الفضائل منها ما هي كائنة بالطبع ومنها ما هي كائنة بالإرادة ، وإن كانت الإرادة تكمل ما عهد له الإنسان بالطبيعة : " فليس أي إنسان أتلقى تكون صناعاته وفضائله الخلقية وفضائله الفكرية مطبوعة القوة ، فإن الملوك ليس إنما هم ملوك بالإرادة فقط بل بالطبيعة ، وكذلك الخدم خدم بالطبيعة أولاً ثم ثانياً بالإرادة ، فيكمل ما عهد له بالطبيعة . فإذا كان كذلك ، فالفضيلة النظرية والفضيلة الفكرية المعظمى والفضيلة الخلقية المعظمى

(١) كتاب تحصيل السعادة ، طبعة حيدر آباء الدكن ، ١٣٤٥ هـ ، ص ٢.

(٢) المصدر السابق ، ص ٢٢.

(٣) المصدر السابق ، ص ٢٧ : " فالفضيلة الفكرية إذن سابقة للفضائل الخلقية " .

إنما مسيلها أن تحصل فيمن أهد لها بالطبع ، وهم نور الطبايع الدائنة
العظيمة القوي جداً (١) .

أما من كيفية تحصيل الفضائل ، فإن ذلك يكون بطريقتين أوليين : التعليم
والتأديب . فالتعليم هو إيجاد الفضائل النظرية في الأمم والمدن . والتأديب هو
طريق إيجاد الفضائل الخلقية والصناعات العملية . والتعليم إنما يكون بالقول
فقط ، أما التأديب فقد يكون بقول وقد يكون بفعل (٢) .

ولكن من الذي يتولى مهمة التعليم والتأديب في المجتمع ؟ لم يترك الفارابي
هذا السؤال دون إجابة ، حيث يرى أن رئيس المدينة الفاضلة ، بما لديه من
تفوق فكري وقدره على الوصول إلى الحقائق هو الذي تقع على عاتقه مهمة
التعليم والتأديب (٣) .

ثانياً - الأخلاق :

ولنا هنا وقفة قصيرة لكي نلاحظ من خلالها كيف أن الفارابي قد ربط
بين مذهبه الفلسفي ومذهبه السياسي ريباً وثيقاً ، فالسياسة لا تنفصل من
الأخلاق ، وإنما يمثلان كلاً واحداً يدور حول السعادة وكيفية تحقيقها أو
تحصيلها . فإذا كان مدار البحث في الأخلاق دراسة السلوك الفردي المؤدي إلى
إكتساب الفضائل وتحصيل السعادة لكل فرد على حدة ، فإن مجال البحث في
السياسة دراسة كيفية تحصيل السعادة للمجتمع بأسره ، ومن ثم فإن الغاية من
الأخلاق والسياسة واحدة . وقد حرص الفارابي على إبراز هذا المعنى في قوله:
" والفلسفة المدنية صنفان أحدهما تحصل به علم الأفعال الجميلة والأخلاق التي
تصدر عنها الأفعال الجميلة والقدرة على أسبابها وبه تصير الأشياء الجميلة
قنية لنا وهذه تسمى الصناعة الخلقية والثاني يشتمل على معرفة الأمور التي
بها تحصل الأشياء الجميلة لأهل المدن والقدرة على تحصيلها لهم وحفظها

(١) تحصيل السعادة ، ص ٢٩ .

(٢) المصدر السابق ، ص ٢٩ .

(٣) انظر ماسياتي ، ص ١٠٨ وما بعدها .

عليهم وهذه تسمى الفلسفة العيانية ، فهذه جملة أجزاء صناعة الفلسفة - ولا كانت السعادات إنما نثالها حتى كانت لنا الأشياء الجميلة قنية وكانت الأشياء الجميلة إنما تصير لنا قنية بصناعة الفلسفة فلان ضرورة أن تكون الفلسفة هي التي بها نثال السعادة " (١) .

والأعمال الإنسانية منها ما يستحق الثم ومنها ما يستحق المدح ومنها ما لا يستحق ثمًا ولا مدحاً . ولا نثال السعادة إلا بممارسة الأعمال المحمودة الصالحة بطريقة إرادية متواصلة . والإنسان حر في عمل الخير لأن له بالقوة خصالاً يتمكن من تميمتها فتصبح له ملكة . والملكة هي ما لا يزول بسهولة .

ويؤكد الفارابي أن الأخلاق المحمودة والأخلاق المذمومة تكتسب بالممارسة ، فإذا لم تكن للإنسان أخلاق محمودة ، فيومعه أن يحصل عليها بالعادة ؛ والعادة هي القيام بالعمل الواحد مراراً كثيرة في زمن طويل وفي أوقات متقاربة : " إن الأشياء التي إذا اعتنيناها اكتسبتنا الخلق الجميل هي الأفعال التي شأنها أن تكون في أصحاب الأخلاق الجميلة والتي تكتسبنا الخلق القبيح هي الأعمال التي تكون من أصحاب الأخلاق القبيحة . والحال في التي بها يستفاد تحصيل الأخلاق كالجمال في التي تستفاد بها الصناعات فإن المصدق بالكتابة إنما يحصل متى إمتاد الإنسان فعل ما فسر حائق كاتب وكذلك سائر الصناعات ، فإن جودة فعل الكتابة إنما تصدر من إنسان بالمصدق في الكتابة . والمصدق في الكتابة يحصل متى تقدم الإنسان واعتاد جودة فعل الكتابة ، وجودة الكتابة ممكنة للإنسان قبل حصول الخلق في الكتابة بالقوة التي فطر عليها وأما بعد حصول الخلق فيها فبالصناعة . كذلك الفعل الجميل ممكن للإنسان أما قبل حصول الخلق الجميل فبالقوة التي فطر عليها وأما بعد حصولها فبالفعل - وهذه الأفعال التي تكون عن الأخلاق إذا حصلت هي بأعيانها متى اعتادها الإنسان قبل حصول الأخلاق حصلت الأخلاق " (٢) .

(١) كتاب التنبيه على سبيل السعادة ، طبعة حيدر آباد الكن ، ١٢٤٦ هـ ، ص ٢٠ - ٢١ .

(٢) كتاب التنبيه على سبيل السعادة ، ص ٨ .

والدليل على أن الأخلاق إنما تحصل من العادة هو - كما يتسول المعلم الثاني - " ما تراه يحدث في المدن ، فإن أصحاب السياسات إنما يجعلون أهل المدن اختياراً بما يعرفونهم من أفعال الخير " (١) .

والعمل الصالح هو العمل المتوسط ، لأن الإلزام مضر بالنفس والجسد معاً . ولكن كيف يمكن معرفة العمل المتوسط ؟ يجيب الفارابي على هذا السؤال بقوله إن ذلك يكون بالنظر إلى زمان ذلك العمل ومكانه والشخص الذي يقوم به والغاية المقصودة والوسائل المستخدمة فمتى أردنا القول على المقدار الذي هو متوسط في الأفعال " تقدمنا فعرفنا زمان الفعل والمكان الذي فيه الفعل ومن منه الفعل ومن إليه الفعل وماتته الفعل وما به الفعل وما من أجله وله الفعل ، وجعلنا الفعل على مقدار كل واحد من هذه فحينئذ تكون قد أسبغنا الفعل المتوسط . ومتى كان الفعل متسديراً بهذه أجمع كان متوسطاً ومتى لم يقدر بها أجمع كان الفعل أزيد أو أنقص . ولا كانت مقادير هذه الأشياء ليست دائماً واحدة بأعيانها في الكثرة والنسبة لزم أن تكون الأفعال المتوسطة ليست مقاديرها مقادير واحدة بأعيانها دائماً (٢) .

ومن أمثلة الأخلاق الجميلة : الشجاعة ؛ وهي تحصل بالتوسط بين التهور وبين الجبن . أما التهور فهو الزيادة في الإقدام على الأشياء المفترقة ، وأما الجبن فهو التقصصان في الإقدام ، أو الزيادة في الإحجام من هذه الأشياء . والسقاء أو الكرم ؛ وهو يحصل بالتوسط بين التقتير والتبذير . والعفة ؛ وهي تحدث بالتوسط بين الشره في المكسول والمكسوح وبين عدم الحس بالذمة . وعلى ذلك ، فإن الأعمال الصالحة والأخلاق الجميلة هي " هيئات نفسية ، وملكات متوسطة بين هئتين كئيبتهما ونيلتان ، إحداهما أزيد والأخرى أنقص " (٣) .

(١) المصدر السابق ، ص ٩ .

(٢) المصدر السابق ، ص ١٠ - ١١ .

(٣) فصول منقذة ، ص ٣٦ . وراجع أيضاً كتاب التنبيه على سبيل السعادة ، ص ٩ ، حيث يقرر الفارابي : فلكذلك الأفعال متى كانت زائلة عن المتوسط أما أزيد مما ينبغي أو أنقص مما ينبغي أكسبت الأخلاق القبيحة أو حفظتها وأزالت الأخلاق الجميلة .

خلاصة القول إذن هي أن الأخلاق من خصال أهل المدينة الفاضلة . وحاصل الأخلاق هو الوسطية والإعتدال . فالأوساط فضائل والأطراف رذائل . وكل إنسان حاصل على القدره على فعل الخير ، ولكنه يتعياها بالفعل والممارسة .

ثالثاً - المحبة والعدل :

ومن أهم الخصال التي تحدث عنها الفارابي بإسهاب ؛ فضيلة العدل ، حيث ربط بينها وبين مبدأ المحبة الذي يجب أن تقوم على أساسه العلاقات والروابط الإجتماعية بين الأفراد ، حتى يتحقق التماسك الإجتماعي وتتكاتف أجزاء الدولة بعضها مع بعض .

وتنقسم المحبة إلى طبيعية ، كمحبة الوالدين للولد ، وإرادية كمحبة الفرد لغيره من أفراد المجتمع . وتختلف المحبة الإرادية بحسب القرض منها أو الدافع إليها : فقد يكون هذا الدافع هو الإشتراك في الفضيلة ، وقد يكون هو السعي للحصول على المنفعة ، وقد يكون هو طلب اللذة . على أن أول هذه الأقسام هو أشرفها وأسمىها . يقول الفارابي : " أجزاء المدينة ومراتب أجزائها ياتلف بعضها من بعض وترتبط بالصحة وتتماسك وتبقى محفوظة بالعدل والقاعيل العدل . والصحة قد تكون بالطبع مثل محبة الوالدين للولد ، وقد تكون بإرادة بأن يكون مبدأها أشياء إرادية تتبعها السبة . والتي بالإرادة ثلاثة : أحدها بالإشتراك في الفضيلة . والثاني لأجل المنفعة . والثالث لأجل اللذة ، والعدل تابع للمحبة ، والمحبة في هذه المدينة تكون أولاً لأجل الإشتراك في الفضيلة . ويلتزم ذلك بالإشتراك في الآراء والأفعال .

" والآراء التي ينبغي أن يشتركوا فيها هي ثلاثة أشياء : في المبدأ أو في المنتهى وفيما بينهما . واتفاق الرأي في المبدأ هو اتفاق آرائهم في الله تعالى وفي الروحانيين وفي الأبرار الذين هم القدوة وكيف ابتداء العالم وأجزائه وكيف ابتداء كون الإنسان ، ثم مراتب أجزاء العالم ونسبة بعضها إلى بعض ومنزلتها إلى الله تعالى والروحانيين . ثم منزلة الإنسان من الله ومن الروحانيين . فهذا هو المبدأ . والمنتهى هو السعادة . والذي بينهما هي الأفعال التي بها السعادة. فإذا اتفقت آراء أهل المدينة في هذه الأشياء ثم كمل ذلك بالأفعال التي يقال بها السعادة بعضهم مع بعض ، تتبع ذلك محبة

بعضهم لبعض ضرورة . ولأنهم متجاورون في مسكن واحد وبعضهم محتاج إلى بعض وبعضهم نافع لبعض ، تتبع ذلك أيضاً المحبة التي تكون لأجل المنفعة . ثم من أجل إشتراكهم في الفضائل ولأن بعضهم نافع لبعض يلتد بعضهم ببعض ، فيتبع ذلك أيضاً المحبة التي تكون لأجل اللذة . فهذا ياتلفون ويرتبطون * (١) .

وإذا كانت المحبة هي أساس ترابط أجزاء المدينة ومراتب أجزائها وانتلافها بعضها مع بعض ، فإن هذا الترابط والانتلاف لا يمكن أن يستمر إلا بالعدل وأفاعيل العدل . وقد حلل الفارابي فكرة العدل تحليلاً منطقياً ، وقرر أنه توجد صورتان للسبل يجب توأمرهما حتى تكون المدينة فاضلة ويمكنها الإستمرار والبقاء متماسكة لايتطرق إليها التفكك والإنهيار :

أما الصورة الأولى ، فهي العدل التوزيعي أو النسبي : ويتحقق بأن تقسم جميع الخيرات المشتركة في الدولة - مادية كانت أو معنوية بين المواطنين لا على أساس من المساواة الحسابية ، وإنما على أساس من المساواة النسبية ، بحيث ينال كل فرد قسطاً من هذه الخيرات مساوياً لمزاياه وقدراته الخاصة .

وأما الصورة الثانية ، فهي العدل التصحيحي : وهو مكمل للعدل التوزيعي ، ويتحقق بأن يحفظ على كل فرد من أفراد المجتمع قسطه الذي آل إليه من الخيرات المشتركة . وأساس العدل التصحيحي هو المساواة الحسابية المطلقة ، بمعنى أنه يجب أن يحصل كل فرد على خير مساو لما يخرج من يده ، سواء بإرادته مثل البيع والهبة والقرض ، أو بغير إرادته مثل السرقة والإقتصاب .

ويعرض لنا الفارابي نظريته عن العدل مبيناً أقسامه وأساسه وكيف يتحقق بقوله : " العدل أولاً يكون في قسمة الخيرات المشتركة التي لأهل المدينة على جميعهم . ثم من بعد ذلك في حفظ ما قسم عليهم . وتلك الخيرات هي السلامة

(١) فصول متفرعة ، ص ٧٠ - ٧١ .

والأموال والكرامة والمراتب ومئات الخيرات التي يمكن أن يشتركوا فيها . فإن لكل واحد من أهل المدينة قسماً من هذه الخيرات مساوياً لاستحقاقه . فنقصه عن ذلك وزيادته عليه جور . أما نقصه فجور عليه ، وأما زيادته فجور على أهل المدينة . ونحسب أن يكون نقصه أيضاً جوراً على أهل المدينة .

” فإذا قسمت واستقر لكل واحد قسطه ، فينبغي بعد ذلك أن يحفظ على كل واحد من أولئك قسطه ، إما بأن لا يخرج بشرائط وأحوال لا يلحق من خروج ما يخرج من يده من قسطه ضرر ، لا به ولا بالمدينة . وما يخرج عن يد الإنسان من قسطه من الخيرات فهو إما بإرادته مثل البيع والهبة والقرض ، وإما بلا إرادته مثل أن يسرق أو يفصب ، وينبغي أن يكون في كل واحد من هذين شرائط يبقى بها مافى المدينة من الخيرات محفوظاً عليهم . وإنما يكون ذلك بأن يعود بدل ماخرج عن يده بإرادته أو بغير إرادته خير مساوٍ لذلك الذي خرج من يده ، إما من نوع ماخرج عن يده وإما من نوع آخر . ويكون ماعاد من ذلك إما عائد عليه هو في خاصته نفسه وأما على أهل المدينة . فإلى هذه عاد عليه المساوي له فهو العادل الذي تبقى به الخيرات المقسومة محفوظة على أهل المدينة . والجور هو أن يخرج عن يده قسطه من الخيرات من غير أن يعود المساوي له لأعليه ولا على أهل المدينة . ثم ينبغي أن يكون مايعود عليه هو في خاصته نفسه إما نافعاً للمدينة وإما غير ضار لها . والمخرج عن يد نفسه أو عن يد غيره قسطه من الخيرات متى كان ضاراً بالمدينة كان أيضاً جائزاً ومنه منة . وكثير من يمنع مايجتاح في منعه إلى ضرر توقع به ومقويات ” (١) .

ويظهر هنا بوضوح أثر الأرسطوطالية على فكر الفارابي السياسي . فقد كان أرسطو أول من حلل العدالة تحليلاً صحيحاً ، وذهب إلى أن أساس العدالة هو المساواة ، وأنه توجد صورتان للعدالة لا بد من مراعاتهما في كل مجتمع :

١ - العدالة التوزيعية : وهي خاصة بتوزيع الثروات والمزايا الأخرى المتاحة - معنوية كانت أو مادية - على أفراد المجتمع . والمساواة التي تحكم

(١) فصول منتزعة ، ص ٧١ - ٧٣ .

هذا النوع من العدالة ليست هي المساواة الحسابية ولكنها مساواة تناسبية أو جبرية . وينتج من ذلك أن العدالة التوزيعية يمكن أن تتحقق رغم وجود فروق بين الأفراد في المجتمع ، لأن الفرض من العدالة التوزيعية هو أن ينال كل مواطن نصيباً مساوياً لمزاياه ، فإذا كان الناس غير متساويين في المزايا فإن العدالة تقتضي ألا تكون أنصبتهم متساوية .

ولكن إذا كانت العدالة التوزيعية لا تقتضي المساواة الحسابية المطلقة بين المواطنين ، إلا أنها تأتي بسد المساواة المطلقة بينهم : فالفرق بين المواطنين يجب أن تكون معقولة على أساس الإعتدال وهو الوسط بين التقيضين كل منهما مني .

٢ - العدالة التبادلية : وهي مكملة للعدالة التوزيعية ، ولا تظهر الفائدة منها إلا بعد أن تكون العدالة التوزيعية قد تحققت بالفعل ، كما أن الفائدة من العدالة التوزيعية لا تستمر إلا من طريق العدالة التبادلية أو التعويضية .

ويقسم هذا النوع من العدالة من الآخر على أساس مبدأ المساواة ، ولكن على نحو مختلف من العدالة التوزيعية ، إذ القياس هنا قياس موضوعي : للأشياء والأفعال تقاس بقيمتها الذاتية . ويسمى أرسطو هذا القياس بالقياس الحسابي ، لأن التناسب فيه تناسب حسابي .

وهدف هذا النوع من العدالة هو أن يحصل كل طرف ينشئ في علاقة مامع غيره على وضع متساو مع الطرف الآخر ، بحيث لا يحصل أي منهما على أكثر أو أقل من الثاني . ولا يقصر أرسطو مجال العدالة التبادلية على العلاقات الاختيارية والتعاقدية ، بل يمدّه إلى ما يسميه بالعلاقات غير الاختيارية ، وهي التي تتولد من الجريمة : ففي هذه الحالة لا بد كذلك من التناسب أو بمعنى أصبح التقابل بين الجريمة والعقاب . وتطبيقاً لذلك إذا تسبب عمل أو تصرف في خسارة مادية أو معنوية لشخص من الأشخاص ، فإن العدالة التبادلية (أو التعويضية) تقتضي أن يقوم الشخص الذي تسبب في الخسارة أو إستفاد منها برد ما يعادل هذه الخسارة للطرف الآخر ، بحيث يصبح كل من الشخصين ، بعد حدوث هذا التصرف في نفس المركز الذي كان عليه من قبل .

ومن ذلك يتضح أنه على خلاف المساواة في العدالة التوزيعية والتي هي مساواة جبرية غير حسابية ، فإن المساواة في العدالة التبادلية مساواة حسابية مطلقة (١) .

وحرى بالملاحظة أن الفارابي قد ميز بين العدل بالمعنى الذي سبق بيانه وبين العدل عند أهل المدن الضالة أو المضادة للمدينة الفاضلة ، وأطلق على هذا الأخير إسم " العدل الطبيعي " لأنه - في رأيه - يعبر عما يدعو إليه الطبع من التغلب والظهور ، ويرى إلى إستعباد الظاهر للمقهور ، وأن يفعل المقهور ما هو الأنفع للظاهر . فالعدل الطبيعي قائم على القوة وعلى أن يحصل كل إنسان مايقوى عليه ونرجى الحديث عن العدل الطبيعي لعين البحث في خصائص أهل المدن المضادة للمدينة الفاضلة (٢) .

رابعاً - العلم بالأشياء المشتركة :

يرى الفارابى أن ثمة أشياء مشتركة ينبغي أن يعلمها ويفعلها أهل المدينة الفاضلة حتى تحصل لهم السعادة باختيارها الغاية القصوى والكمال الأخير . فإذا فعل ذلك كل واحد منهم " اكتسبت أفعاله تلك هيئة نفسانية جيدة فاضلة ، وكلما دأوم عليها أكثر صارت هيئته تلك أقوى والفضل وتزايدت قوتها وفضيلتها " (٢) . وتتمثل هذه الأشياء المشتركة فى الآتى :

١ - معرفة السبب الأول وجميع مايقصده به : والسبب الأول هو الله سبحانه وتعالى ، خالق الأشياء جميعاً ، فهو السبب الأول لوجود سائر الموجودات ، وهو يرى من جميع أنحاء النظم ، وله بذاته الكمال الأعلى ، فوجوده أفضل الوجود ، وأقدم الوجود ، ولا يمكن أن يكون وجوده أفضل ولا أقدم من وجوده . وهو موجود بالفعل من جميع جهاته ، ولا يمكن أن يكون له وجود

(1) GEORGES DEL VECCHIO, La Justice - La vérité., collection "

Philosophie du droit (3), Dalloz, Paris 1955, P. 43 - 44.

(۲) انتظارِ ماسپیاتی، ص ۶۵ وما بعدها .

(٣) آراء أهل المدينة الفاضلة ، ص ٨٦ .

بالقوة ، ولا حاجة به إلى شيء يديم وجوده ، ولهذا كان أزلياً دائماً
الوجود بجوهره وذاته .

وجوده خلو من كل مادة ، ومن كل صورة ، لأن الصورة لا يمكن أن تكون إلا
في مادة ، ولو كانت له صورة لكانت ذاته مؤلفة من مادة وصورة ، وإكان وجوده
مركباً من جزأين ، وليس له سبب ، وكيف يكون له سبب ، وهو السبب الأول
لجميع الموجودات .

وهو تام الوجود لا يعتريه التغيير ، وهو واحد لا شريك له ، ولا ضد له ،
ولا ينتسم إلى أشياء يتم بها وجوده ، لأنه لو كان هناك موجودان كل منهما
واجب الوجود لكانا متعلقين من وجه ومتباينين من وجه ، وعابه الاتفاق غير مابه
التباين ، فلا يكون كل منهما واحداً بالذات .

والواجب الوجود بذاته في غاية الكمال والجمال والبهاء . وهو عقل محض
وعاقل محض ومعقول محض (١) . وكذلك الحال في أنه عالم وفي أنه حكيم وفي
أنه حق وفي أنه حي ... إلخ .

٢ - معرفة الأشياء المارقة للمادة ، وما يوصف به كل واحد منها بما

(١) آراء أهل المدينة الفاضلة ، ص ٨ : " ولأنه ليس بمادة ولا مادة له بوجه من الوجوه ، فإنه
بجوهره عقل بالفعل . لأن المانع للصورة من أن تكون عقلاً وأن تعقل بالفعل هو المادة التي فيها
يوجد الشيء . فمتى كان الشيء في وجوده غير محتاج إلى مادة ، كان ذلك الشيء بجوهره عقلاً
بالفعل ، وتلك حال الأول ، فهو إذن عقل بالفعل ، وهو أيضاً معقول بجوهره ، فإن المانع أيضاً
للشيء من أن يكون بالفعل معقولاً هو المادة ، وهو معقول من جهة ما هو عاقل ، لأن الذي هو به عقل
ليس يحتاج في أن يكون معقولاً إلى ذات أخرى خارجة عنه تعقله ، بل هو بنفسه يعقل ذاته ،
فيصير بما يعقل من ذاته عاقلًا وعقلًا بالفعل ، وبأن ذاته تعقله معقولاً بالفعل . وكذلك لا يحتاج في
أن يكون عقلاً بالفعل وعاقلًا بالفعل إلى ذات يعقلها ويستفيد منها من خارج بل يكون عقلاً وعاقلًا بأن
يعقل ذاته . فإن الذات التي تعقل هي التي تعقل فهو عقل من جهة ما هو معقول . فإنه عقل وإنه
معقول وإنه عاقل هي كلها ذات واحدة وجوهر واحد غير منقسم . "

يخصه من الصفات والمرتبة إلى أن تنتهي من المذارة إلى العقل الفعال ، وفعل كل واحد منها (١) .

٣ - معرفة الجواهر السماوية وما يوصف به كل واحد منها ، ثم الأجسام الطبيعية التي تحتها ، وكيف تتكون وتفسد ، وأن ما يجري فيها يجري على إحكام وإتقان ومعناية وحسن وحكمة ، وأنها لا إعمال فيها ولا نقص ولا جود يأتي وجه من الوجوه .

(١) يرى الفارابي أنه لا يمكن أن يصدر عن الواحد الكامل في أحديته إلا موجود أحدي ، وذلك لأن الفيض يصدر عن علم الله بذاته ، وجعل المصادر من ذات الله متعدداً يعني تعدد الذات الإلهية التي هي مثال الوجود وذلك مستحيل . كما يرى أن هذا الواحد الذي يصدر عن ذات الله يجب أن يكون مفارقاً أي بعيداً عن المادة ، لأن ذات الله بسيطة بعيدة عن المادة والجسم . وهذا الموجود الأول المصادر من ذات الله هو العقل الأول ، وهو ممكن الوجود بذاته واجب الوجود بالكائن الأول أي الله سبحانه وتعالى . والعقل الأول المجرد عن المادة واحد ، على أنه واجب الوجود بالله لكنه لا يخلو من تركيب على أنه ممكن الوجود بذاته لتعدد الإعتبارات في علمه ، إذ أنه يعقل من جهة واجب الوجود ويعقل ذاته من جهة أخرى ، فيدرك أنه ممكن الوجود بذاته واجب الوجود بغيره . وهكذا يأتيه تعدده من ذاته كما تأتيه وحدته من الله . ومن تعدده العارض في هذه الإعتبارات المختلفة في علمه صار سبيل لإبداع الكثرة في الكون .

وبما أن العقل والإبداع شيء واحد في العقل فإنه " يحصل من العقل الأول ، بأنه واجب الوجود وعالم بالأول ، عقل آخر . ولا يكون فيه كثرة إلا بالوجه الذي ذكرناه . ويحصل من ذلك العقل الأول ، بأنه ممكن الوجود وبأنه يعلم ذاته ، الفلك الأعلى بعادته وصورته التي هي النفس . والمراد بهذا أن هذين الشيئين يسيران سبب شيئين ، أعني الفلك والنفس " .

ومن العقل الثاني يحصل عقل ثالث وسماه ثانياً هي كرة الكواكب الثابتة ، ويحصل من العقل الثالث عقل رابع وكرة زحل ، ومن العقل الرابع عقل خامس وكرة المشتري ، ومن العقل الخامس عقل سادس وكرة المريخ ، ومن العقل السادس عقل سابع وكرة الشمس ، ومن العقل السابع عقل ثامن وكرة الزهرة ، ومن العقل الثامن عقل تاسع وكرة عطارد ، ومن العقل التاسع عقل عاشر وكرة القمر " وعلى هذا يحصل عقل وفلك من عقل . ونحن لا نعلم كمية هذه العقول والأفلاك إلا عن طريق الجملة إلى أن تنتهي العقول الفعالة إلى عقل فعال مجرد عن المادة ، وهناك يتم عدد الأفلاك . وليس حصول هذه العقول بعضها من بعض متسلسلاً بلا نهاية . وهذه العقول مختلفة الأنواع ، كل واحد منها —

٤ - معرفة كون الإنسان ، وكيف تحدث قوى النفس ، وكيف يفيض عليها العقل الفعال الضوء حتى تحصل المعقولات الأولى (١) ، والإرادة الاختيار (٢) .

٥ - معرفة الرئيس الأول وكيف يكون الوحي ، ثم الرؤساء الذين ينبغي أن يختلفوا إذا لم يكن هو في وقت من الأوقات .

والمقصود بالرئيس الأول هنا هو النبي صلى الله عليه وسلم . فعلى كل فيلسوف مسلم إذا أراد أن يظل مسلماً وأن تتفق آراؤه مع الإسلام ، أن يجعل للنبوة محلاً لا نقاشاً في مذهبه ، وأن يحاول التوفيق بين الدين والفلسفة ، أي بين الوحي والمعرفة العقلية . ويعتبر الفارابي أول فيلسوف مسلم عالج قضية النبوة وكون نظريتها ، وهذه النظرية ، كما يقرر ذلك بحق بعض العلماء ، " هي إحدى جزء من مذهبه الفلسفي ، تنقسم على دعائم من علم النفس وما وراء الطبيعة ،

تسرع على حدة . والعقل الأخير منها سبب وجود الأنفس الأرضية من وجه ، وسبب وجود الأركان الأربعة بواسطة الاتصال من وجه آخر " . وهذه العقول كلها مجردة عن المادة ، وهي أبداً عقول بالفعل . وفيما أن الله يعقل ذاته فقط ، نرى هذه العقول تعقل ذاتها وتعقل واجب الوجود .

ويطلق العلماء على هذه النظرية الفلسفية إسم " نظرية الفيض " . وقد خصص لها الفارابي فصلاً في كتابه آراء أهل المدينة الفاضلة عنوانه " القول في الموجودات الثواني وكيفية صدور الكثير " . ص ٢١ وما بعدها .

(١) وقد قسم الفارابي قوى النفس في الإنسان إلى أربعة هي : القوة الحاسة ، والقوة النوعية ، والقوة التخيلية ، والقوة الناطقة . وذهب إلى أن النفس على كثرة قواها واختلاف أجزائها ، لا تتألف إلا نفساً واحدة ، ذلك أن هذه القوى مبنية بعضها على بعض ، بحيث تكون كل واحدة منها صورة لما فوقها ومادة لما فوقها . السياسات المدينة ، ص ٤ وما بعدها .

(٢) نظر الفارابي للنفس البشرية نظرة موضوعية . فالإنسان في رأيه مخير ، بمعنى أنه قادر على أن يبلغ كماله ويصل للسعادة القصوى كما أنه في نفس الوقت قادر على إتباع الشر فينتهي في النهاية للجحيم الدائم . فالإنسان يتميز بالعقل والقدرة على الاختيار الذي يستطيع به " أن يسعى نحو السعادة وأن لا يسعى ، وبه يقدر على أن يفعل الخير وأن يفعل الشر ، والجميل والقبيح " . السياسات المدنية ، ص ٧٢ .

وتتصل إتصالاً وثيقاً بالسياسة والأخلاق * (١) .

فالتبني في نظير الفارابي ضروري لحياة المدينة الفاضلة من الناحيتين السياسية والأخلاقية ، ومنزلة لا ترجع إلى سموه الشخصي لحسب بل لا له من أثر في المجتمع (٢) .

٦ - معرفة مامية المدينة الفاضلة وأهلها ، والسعادة التي تصير إليها أنفسهم والمدين المضادة لها ، وما تؤول إليه أنفسهم بعد الموت إما بعضهم إلى السعادة وإما بعضهم إلى العدم (٣) . ثم الأمم الفاضلة والأمم المضادة لها .

(١) إبراهيم مذكور ، الفلسفة الإسلامية ، ج ١ ، ١٩٧٦ ، ص ٨١ .

(٢) ويبين لنا الفارابي كيف يكون الرضى بقوله : " إن القوة للتخيلة إذا كانت في إنسان ما قوية كاملة جداً ، وكانت المحسوسات الواردة عليها من خارج لا تستولى عليها إستيلاء يستغرقها بأسرها ولا لخدمتها للقوة الناطقة ، بل كان فيها مع إشتغالها بهنين فضل كثير تفعل به أيضاً أفعالها التي تخصها وكانت حالها عند إشتغالها بهنين في وقت اليقظة مثل حالها عند تحللها منها في وقت النوم ... قال الذي يرى ذلك أن له عظمة جليلة عجيبة ورأى أشياء عجيبة لا يمكن وجود شيء منها في سائر الموجودات أصلاً ، ولا يتمتع أن يكون الإنسان إذا بلغت قوته التخيلة نهاية الكمال فيقبل في يقظته من العقل الفعال الجزئيات الحاضرة والمستقبلية أو محاكياتها من المحسوسات ويقبل محاكيات المعقولات المفارقة وسائر الموجودات الشريفة ويرأها . فيكون له بما قبله من المعقولات نبوة بالأشياء الإلهية . فهذا هو أكمل المراتب التي تنتهي إليها القوة التخيلة وأكمل للراتب التي يبلغها الإنسان بقوته التخيلة " . لراء أهل المدينة الفاضلة ، ص ٦٨ - ٦٩ .

(٣) إختلف مؤرخو الفلسفة حول رأى الفارابي في مصير النفس بعد الموت : فمنهم من أثبت إعتقاده بخلودها ، ومنهم من نفى ذلك ، ومنهم من يرى أن الفارابي لم يتخذ في هذا الموضوع الخطير رأياً صريحاً . راجع حنا الفاخوري و خليل الجر ، تاريخ الفلسفة العربية ، ج ٢ ، ص ١٢٢ .

ويرجع سبب هذا الخلاف في الواقع إلى التضارب الواضح في أقوال الفارابي في هذا الصدد . ففي بعض النصوص يشير الفارابي إلى أن الخلود في طبيعة النفس ، من ذلك مثلاً ما ورد في معرض حديثه عن أهل المدن الفاضلة من تأكيد على ضرورة المواظبة على أفعال الخير وتبريره لذلك بقوله : " فإنها كلها زينت منها وتكررت وواطب الإنسان عليها صيرت النفس التي شلتها أن تسعد أقوى وأفضل وأكمل إلى أن تصير من حد الكمال إلى أن تستغنى عن المادة فتحصل متبررة ...

تلك هي الأشياء المشتركة التي ينبغي أن يعلمها أهل المدينة الفاضلة . ولكن كيف يكون ذلك العلم ؟ أو ما هو طريق المعرفة بهذه الأشياء المشتركة ؟ يجيب الفارابي على ذلك بقوله أن هذه الأشياء تعرف بأحد وجهين : الأول فلسفي ، وذلك بأن ترتسم هذه في نفوس الفلاسفة والحكماء كما هي موجودة ، والثاني تمثيلي تصويري ، وذلك بأن ترتسم في نفوس من ليسوا بفلاسفة بالمقاسبة والتعميل ، أي أن يحصل في نفوسهم مثالاتها التي تحاكيها . وفي ضوء ذلك فإن الفارابي يقسم أفراد المجتمع إلى طوائف ثلاث :

— منها فلا تلتف بتلف المادة " . آراء أهل المدينة الفاضلة ، ص ٨٦ - ٨٧ . ومن ذلك أيضاً قوله : " وكذلك الأعمال المقدرة المسندة نحو السعادة تصير بالفعل وعلى الكمال ، فيبلغ من قوتها بالإستكمال الحاصل لها أن تستغني عن المادة فتحصل متبركة منها فلا تلتف بتلف المادة إذا صارت غير محتاجة في قوامها ووجودها إلى مادة فتحصل لها حينئذ السعادة " . السياسات المدنية ، ص ٥١ . وفي مواضع أخرى يشير الفارابي إلى أن النفس تصير بعد الموت إلى العلم ، من ذلك مثلاً ما جاء في معرض حديثه عن أهل المدن الجاهلية : " أما أهل المدن الجاهلية فإن أنفسهم تبقى غير مستكملة بل محتاجة في قوامها إلى المادة ضرورة إذ لم يرتسم فيها رسم حقيقة بشيء من المعقولات الأولى أصلاً . فإذا بطلت المادة التي بها كان قوامها بطلت القوى التي كان من شأنها أن يكون بها قوام ما بطلت وبقوت القوى التي شأنها أن يكون بها قوام ما بقي فإن بطل هذا أيضاً وإنحل إلى شيء آخر صار الذي بقي صورة مالدك الشيء الذي إليه انحلت المادة الباقية فكما يتفق بعد ذلك أن يتحل ذلك أيضاً إلى شيء ... وهؤلاء هم الهالكون والصائرون إلى العدم على مثال ما يكون عليه البهائم والسيباع والافاعي " . آراء أهل المدينة الفاضلة ، ص ٩١ - ٩٢ .

ويقول في موضع آخر : " كذلك في مرضى النفوس من لا يشعر بمرضه ويظن مع ذلك أنه فاضل صحيح النفس فإنه لا يصفي إلى قول مرشد ولا معلم ولا مقوم . فهؤلاء تبقى أنفسهم هيرلانية غير مستكملة إستكمالاً لا تقارن به المادة حتى إذا بطلت المادة بطلت أيضاً " السياسات المدنية ، ص ٥٣ .

ويؤكد ابن رشد في مخطوطة عنوانها " العقل الهيرلاني وإتصاله بالعقل الفعال " أن الفارابي نفى خلود النفس مؤكداً أن السعادة القصوى التي ينالها الإنسان إنما ينالها بالمعرفة وتحصيل العلوم النظرية ، وأن ما يدومته من أن الإنسان يصبح جوهرًا مفارقاً ليس إلا من ضروب الخرافة فإن —

الأولى : وتشتم الحكماء والفلاسفة الذين يعرفون الأشياء سالفة الذكر ببراheen ويصائر أنفسهم ، وهذه الطائفة هي الأرفع مكانة والأسمى منزلة .

الثانية : وهم المقلدون للحكماء . وتعتمد في طرق معرفتها بالأشياء المشتركة على ما يتقدمه الحكماء والفلاسفة من براهين وأدلة : " ومن يلي الحكماء يعرفون هذه على ما هي عليه موجودة بيصائر الحكماء إتياماً لهم وتصديقاً لهم وثقة بهم " (١) .

الثالثة : وهي طائفة العامة . وأفرادها لا يتحقق لهم العلم بالأشياء المشتركة إلا بالمثالات التي تماكيها لأنهم لا تتوافر لديهم القدرة الذهنية التي توفهم لتفهمها على ما هي موجودة عليه .

ويتفرع من هذه الطائفة طوائف أخر تتفاوت في قدراتها الذهنية قوة وضعفاً : فبعضهم يعرفونها بمثالات قريبة منها ، وبعضهم يعرفونها بمثالات أبعد قليلاً ، وبعضهم بمثالات أبعد من تلك ، وبعضهم لا يعرفونها إلا بمثالات بعيدة جداً . ويرى الفارابي أن المثالات التي تعين أفراد هذه الطائفة على تفهم ومعرفة الأشياء المشتركة يجب أن تستمد مما هو معروف ومألوف في المجتمع . فإذا كان المعروف والمألوف يختلفان تبعاً لاختلاف الأمم والمدن ، فإنه من المتصور أن تختلف هذه المثالات باختلاف الأمم والمدن دون أن يؤثر ذلك في كون الأمة أو المدينة فاضلة . يقول المعلم الثاني : " وتماكي هذه الأشياء لكل أمة ولأهل كل مدينة بالمثالات التي عندهم الأعراف والأعراف ، وربما اختلف عند الأمم إما أكثره وإما بعضه فتتماكي هذه لكل أمة بغير الأمور التي تماكي بها الأمة الأخرى . لذلك يمكن أن يكون أسم فاضلة ومدن فاضلة تختلف ملتهم فهم كلهم يؤمنون بمسعادة واحدة بعينها ومقاصد

— ما يولد ويفسد لا يمكن أن يكون خالداً . حنا الفاخوري و خليل الجر ، تاريخ الفلسفة العربية ، ج ٢ ، ص ١٢٤ .

(١) آراء أهل المدينة الفاضلة ، ص ٩٥ .

واحدة بأعينها " (١) . وأمل السؤال الذي يثور الآن هو : ما هي الغاية المنشودة من فرض العلم بالأشياء المشتركة على أهل المدينة الفاضلة ؟ يجيب الفارابي على هذا السؤال بقوله : " وهذه الأشياء المشتركة إذا كانت معلومة ببراهينها لم يمكن أن يكون فيها موضع عناد يقول أصلاً لا على جهة المغالطة ولا عند من يسوء فهمه لها . فحينئذ يكون المعاند لا حقيقة الأمر في نفسه ولكن ما فهمه هو من الباطل في الأمر " (٢) .

والمعاندون أنواع : فمنهم المسترشدون ، ومنهم من بهم أغراض ما جاهلية، ومنهم سيئوا الأفهام .

فالمسترشدون هم الذين يبحثون عن معرفة الحق والوصول إلى حقيقة الأشياء المشتركة . وهؤلاء يجب محاولة إقناعهم عن طريق توضيح الأمور لهم وإزالة ما يشوبها من زيف أو غموض : " فما تزيف عند أحد من هؤلاء شيء مرفوع إلى مثال آخر أقرب إلى الحق لا يكون فيه ذلك العناد فإن قنع به ترك وإن تزيف عند ذلك أيضاً رجع إلى مرتبة أخرى فإن قنع به ترك وكلما تزيف عنده مثال في مرتبة مرفوع فوقها فإن تزيفت عنده المثالات كلها كانت فيه منة للوقوف على عرف الحق وجعل في مرتبة المتقدين للحكام ، فإن لم يقنع بذلك وتشوق إلى الحكمة كان في منتهى ذلك علماً " (٣) .

والصنف الثاني من المعاندين هم الذين تتعارض أغراضهم ومآربهم مع شرائع المدينة الفاضلة فيسعون إلى تزيفها كلها إما بالعناد وإما بالمغالطة والتمويه حتى يتيسر لهم تحقيق أغراضهم الجاهلية القبيحة ، وهؤلاء يجب نبذهم من دائرة المدينة الفاضلة وعدم اعتبارهم أجزاء فيها : " وصنف آخرون بهم أغراض ما جاهلية من كرامة ويسار أو لذة في المال وغير ذلك ويرى شرائع المدينة الفاضلة تمنع منها فيعمد إلى آراء المدينة الفاضلة فيقصد تزيفها كلها سواء

(١) المصدر السابق ، ص ٩٥ - ٩٦ .

(٢) آراء أهل المدينة الفاضلة ، ص ٩٦ .

(٣) المصدر السابق ، ٩٦ .

كانت مثالات الحق أو كان الذي يلتقى إليه منها الحق نفسه . أما المثالات فتزييفها بوجهين : أحدهما بما فيه من مواضع العناد . والثاني بمغالطة وتمويه . وأما الحق نفسه فيمغالطة وتمويه كل ذلك لئلا يكون شييء يمنع عرضه الجاهلى والقييح . وهؤلاء ليس ينبغي أن يجعلوا أجزاء المدينة الفاضلة * (١) .

وهناك صنف ثالث من المعاندين هم سيقوا الألهام ، الذين يضلهم سوء الفهم من معرفة الحق فيعاندون فيما لا يحتمل العناد ، وإذا بان لهم طريق الحق أعرضوا عنه نتيجة إعتقادهم الخاطيء بأن السدى تصوره إنما هو الحق وأن ما يخالفه هو الباطل . يقول الفارابى فى وصف هذه الطائفة : " وصنف آخر تتزيف عندهم المثالات كلها لما فيه من مواضع العناد ولأنهم مع ذلك سيقوا الألهام يغلطون أيضاً من مواضع الحق من المثالات فيتزيف منها عندهم ما ليس فيها موضع للعناد أصلاً . فإذا وقعوا إلى الحق حتى يعرفوها أضلهم سوء الفهم منه حتى يتخيلون الحق على غير ما هو به فيظنون أيضاً أن الذى تصوره هو الذى ادعى الحق أنه هو الحق . فإذا تزيف ذلك عندهم ظنوا أن الذى تزيف هو الحق الذى يدعى أنه الحق لا الذى فهموه هم فيقع لهم لأجل ذلك أنه لاحق أصلاً وأن الذى يظن به أنه أرشد إلى الحق لغرور . وأن الذى يقال فيه أنه مرشدد إلى الحق مخادع سوء طالب بما يقول من ذلك رئاسة أو غيرها " (٢) .

تلك هى خصال أهل المدينة الفاضلة . ويتبين من استعراض هذه الخصال أن الفارابى قد ربط رباطاً وثيقاً بين السياسة والأخلاق ، كما ربط بين السياسة وبين الفضائل كلها ، عندما ذهب إلى أن تحصيل هذه الفضائل إنما يتم بطريقتين أوليين هما : التعليم والتأديب ، وأن التعليم والتأديب لا يتلمان إلا على يد معلم ومقرب ، وهذا المعلم المؤدب هو رئيس المدينة الفاضلة . كما يتبين أيضاً من استعراض الأشياء المشتركة التى قرر الفارابى أنه ينبغي على أهل المدينة الفاضلة العلم بها ، كيف إستطاع المعلم الثانى وفيلسوف السعادة أن يخضع

(١) المصدر السابق ، ص ٩٦ - ٩٧ .

(٢) المصدر السابق ، ص ٩٧ .

القضايا الفلسفية الكبرى كلها لمذهبها السياسي ، وأن يجعل العلوم الأخرى جميعاً خادمة للعلم السياسي . ويرد الفارابي ضرورة توافر هذه الخصال والفضائل في المدينة الفاضلة بقوله : " فالمدينة الفاضلة هي التي يتعاون أهلها على بلوغ الكمال الأخير الذي هو السعادة القصوى ، لذلك يلزم أن يكون أهلها خاصة ذوي فضائل توفّر سائر المدن ، لأن المدينة التي قصد أهلها أن يتعاونوا على بلوغ اليسار أو على التمتع بالسلطات ليسوا يحتاجون في بلوغ غايتهم إلى جميع الفضائل ، بل حسي أن لا يحتاجوا ولا إلى فضيلة واحدة ، وذلك أن الانتلاف والعدل الذي ربما استعملوه فيما بينهم ليس في الحقيقة فضيلة ، وإنما هو شيء يشبه العدل وليس بعدل ، كذلك سائر ما يستعملونه فيما بينهم مما يجانس الفضائل " (١) .

وكما حرص الفارابي على الربط بين السياسة والأخلاق ، وبين السياسة وبين الفضائل كلها فقد حرص أيضاً على ربط النظر بالعمل والذكر بالواقع ، ومن هنا فقد قرر أنه لا يكفي أن تتوافر هذه الفضائل في شخص المواطن ، وإنما يجب عليه أن يمارسها في حياته العملية ، وأن يكون سلوكه الفاضل تطبيقاً للفضائل النظرية والفكرية والأخلاقية والعملية ، بل أنه جعل ذلك شرطاً لبلوغ الإنسان الكمال أو السعادة في الحياتين الأولى والأخيرة . فالإنكار النظرية والواقع العملي يسيران جنباً إلى جنب في فلسفة الفارابي . يقول المعلم الثاني : " فإن الإنسان له كمالان ، أول وأخير ، فالخير إنما يحصل لنا لافي هذه الحياة ولكن في الحياة الأخيرة متى تقدم قبلها الكمال الأول في حياتنا هذه . والكمال الأول هو أن يفعل أفعال الفضائل كلها ، ليس أن يكون الإنسان ذا فضيلة فقط من خير أن يفعل أفعالها وأن الكمال هو في أن يفعل لافي أن يقتنى الملكات التي بها تكون الأفعال ، كما أن كمال الكاتب أن يفعل أفعال الكتابة لا أن يقتنى الكتابة ، وكمال الطبيب أن يفعل أفعال الطب لا أن يقتنى الطب فقط ، وكذلك كل صناعة . وبهذا الكمال يحصل لنا الكمال الأخير ، وذلك هو السعادة القصوى ، وهو الخير على الإطلاق " (٢) . وكذلك يبرز حرص

(١) فصول منتزعة ، ص ٤٦ .

(٢) فصول منتزعة ، ص ٤٥ .

الفارابي على الربط بين الفضائل وبين السلوك العملي في قوله : " وأهل المدينة الفاضلة لهم أشياء مشتركة يعلمونها ويفعلونها ، وأشياء أخرى من علم وعمل يخص كل رتبة وكل واحد منهم . إنما يصير في حد السعادة يهدين أعني بالمشترك بالذي له ولغيره معاً وبالذي يخص أهل المرتبة التي هو منها . فإذا فعل ذلك كل واحد منهم اكتسبته أفعاله تلك هيئة نفسانية جيدة فاضلة وكلما نواص عليها أكثر ، صارت هيئة تلك أقوى وأفضل وتزايدت قوتها وفضيلتها " (١) .

(١) آراء أهل المدينة الفاضلة ، ص ٨٦ .

المبحث الثالث

مضادات المدينة الفاضلة

إن أهم ما يميز المدينة الفاضلة هو التعاون بين أفرادها على الأشياء التي تتنازل بها السعادة الحقيقية . فكان السعادة هي جوهر ومضمون المدينة الفاضلة والمعياري المميز لها : فهيئتها السعادة هي الهدف المنشود فالمدينة الفاضلة - أو على وجه العموم فإن الوحدة السياسية والاجتماعية فاضلة - والعكس صحيح ، بمعنى أنه إذا كان يقصد بالإجتماع في المدينة التعاون على الأشياء التي لا تتنازل بها السعادة الحقيقية ولكن السعادة المظنونة ، فإن مثل هذه المدينة تكون غير فاضلة أو مضادة للمدينة الفاضلة .

فالمسكن غير الفاضلة هي التي لا تعرف السعادة الحقيقية . وقد أورد الفارابي سلسلة من التعريفات والإيضاحات لمثل هذه المدن . ويبدو أنه رأى أن في تفصيل الجوانب السلبية للمجتمعات البشرية ما يساعد على تكملة الصورة التي رسمها للمدينة الفاضلة . ويصير على بيان حقيقتها وجوهرها والوقوف بكل دقة على خصائص أهلها ، ذلك أن في إبراز مضمون نقيض الشيء وجوهره ما يوضح ويظهر الشيء ذاته ويزيل عنه ما قد يكتنفه من غموض أو عدم وضوح . ومن هنا تبدو أهمية الحديث عن " مضادات المدينة الفاضلة " كما صورها لنا المعلم الثاني . فما هو المقصود بهذه المدن ؟ وما هي أهم الركائز التي تقوم عليها ؟

يشير الفارابي إلى مضادات المدينة الفاضلة في " آراء أهل المدينة الفاضلة " بقوله : " والمدينة الفاضلة تضاد المدينة الجاهلية والمدينة الفاسقة والمدينة المتبدلة والمدينة الضالة . ويضادها أيضاً من أفراد الناس فوائب المدن " (١) . ويشير إليها أيضاً في " السياسات المدنية " بقوله : " والمدينة الفاضلة تضادها المدينة الجاهلة والمدينة الفاسقة والمدينة الضالة ثم

(١) آراء أهل المدينة الفاضلة ، ص ٨٣ .

النوايت في المدينة الفاضلة " (١) . وتبين فيما يلي المقتضود بكل مدينة من هذه المدن .

أولاً - المدينة الجاهلية :

هي المدينة التي لم يعرف أهلها السعادة ولا خطورت بيالهم ، إن أوهسوا إليها لم يقيموها ، وإن ذكروا لهم لم يعتقدوها . لا يعرفون من الخيرات إلا التي هي مقلوبة في الظاهر أنها خيرات ، مثل سلامة الأبدان واليسار ، والتمتع بالذات ونيل المجد والمثمة . والسعادة العظمى الكاملة تتحقق عندما تجتمع كل هذه الخيرات لهم . فإذا أصاب أحد أفرادها شيء من آفات الأبدان أو الفقر أو عدم التمتع بالذات ... الخ ظن ذلك شقاء وعدم فساداً .

والمدينة الجاهلة أنماط مختلفة وأشكال متعددة تشير إليها فيما يلي :-

١ - المدينة الضرورية :

وهي المدينة التي قصد أهلها الإقتصار على الضروري مما به قوام الأبدان من المأكل والمشرب والملبس والسكن والزواج ونحو ذلك مما يتعاونون على الفوز به والإستفادة منه (٢).

ورئيس المدينة الضرورية هو أفضل أفرادها وأجودهم إحتياجاً وتبسيطاً وتقليلاً فيما يصل به إلى الضروري من الوجوه التي بها المكاسب ، كما أن له أيضاً حسن تدبير وجودة إحتياج في توجيه الأفراد على النحو الذي يساعدهم على اكتساب الأشياء الضرورية وعلى حفظها عليهم (٣) .

(١) السياسات المدنية ، ص ٥٧ .

(٢) آراء أهل المدينة الفاضلة ، ص ٨٢ - ٨٤ .

(٣) السياسات المدنية ، ص ٥٨ - ٥٩ .

٢ - المدينة البدالة :

وهي المدينة التي يتعاون أهلها على نيل الثروة واليسار والاستكثار من إقتناء الضروريات وجمعها فسوق مقدار الحاجة إليها ، ويجعلون ذلك غايتهم في الحياة ، دون أن ينتقصوا به في غايات أخرى ، ولذلك فإنهم يتميزون بالشح وعدم إنفاق الثروة إلا في الضروري مما به قوام الأبدان . وتقاس قيمة الفرد في مثل هذه المجتمعات بمقدار ما يحققه من اليسار ومدى مآلئيه من جودة إحتيال ليلوغ هذه الغاية .

ورئيس المدينة البدالة هو الإنسان القادر على جودة التدبير لهم فيما يكسبهم اليسار وإنما يحفظه طيهم دائماً . أما عن مصادر اليسار والثروة فإنها إما أن تكون مشروعة مثل الزراعة والرعى والصيد والمعاملات الإرادية مثل التجارة والإجارة ونحو ذلك ، وإما أن تكون غير مشروعة كالسرقة مثلاً (١) .

٣ - مدينة الخصه والشقوة :

وهي المدينة التي تصمد أهلها التمتع باللسدة من الماكول والمشروب والمنكوح وغير ذلك من وجوه اللذة المصنوعة ، وإيثار الهزل واللعب بكل وجهه ومن كل نحو . فتعاون الأفراد في مثل هذه المجتمعات لا يكون الفرض منه سدد الإحتياجات التي بها قوام الأبدان ، وإنما مجرد الحصول على اللذة .

والمدينة الخسيسة هي المدينة السعيدة والمفروطة عند أهل الجاهلية ، - لأن فرض هذه المدينة إنما يظهر بلوغه بعد تحصيل الضرورى وبعد تحصيل اليسار وبالنفقات الكثيرة (٢) . ويكون أفضل أفرادها وأسعدهم وأغبطهم من توافرت له من أسباب اللعب واللذة أكثر من غيره .

(١) المصدر السابق ، ص ٥٩ .

(٢) المصدر السابق ، ص ٥٩ .

٤ - مدينة الكرامة :

وهي المدينة التي قصد أهلها أن يتعاونوا على أن يصيروا مكرومين ممنوحين مشهورين بين الأمم ، معجدين معظمين بالقول والفعل ، ولوى فخامة وبراء إما عند غيرهم وإما عند بعضهم البعض .

وكرامة بعضهم لبعض إما أن تكون على التساوى وإما أن تكون على التفاضل : أما الكرامة على التساوى فتكون بأن يتقارنوا الكرامة ، بأن يبذل أحدهم للآخر نوعاً من الكرامة في وقت معين ليبذل له الآخر في وقت آخر ذلك النوع من الكرامة أو نوعاً آخر مماثل له في القوة . وأما الكرامة بالتفاضل ، فهي أن يبذل أحدهم للآخر نوعاً من الكرامة في مقابل حصوله على كرامة أعظم قوة مما بذله . ويأتي ذلك نتيجة التفاضل الطبيعي بين الأفراد وما يستأمله كل منهم من كرامة . على أن مقياس الاستيهالات عند أهل الجاهلية ليس الفضيلة ، لكنه إما اليسار وإما مواهبة أسباب اللذة واللعب وبلوغ الأكثر منهما ، وإما بلوغ أكثر الضروري بأن يكون الإنسان مخدوماً كفاً كل ما يحتاج إليه من الضروري ، وإما أن يكون الفرد ذا حسب ، وإما أن يكون مشهوراً بالقهر والقلبة (١) .

وإذا كانت الكرامة بالتفاضل تكون لكل فرد في المجتمع حسب إستهاله ، فإن معنى ذلك أن مسائر أفراد المجتمع إنما يتفاضلون فيما بينهم على مقدار اليسار والحسب ... الخ ، فمن لم يكن له يسار أو حسب لم يكن له نصيب من الرياسات والكرامات .

والأصل أن رئيس مدينة الكرامة يكون من يستأهل من الكرامات أكثر مما

(١) السياسات المدنية ، ص ٦٠ - ٦١ : "وهنا شيء آخر محبوب جداً عند كثير من أهل الجاهلية وهو القلبة فإن الفائز بها عند كثير منهم مغبوط ولذلك ينبغي أن يعد ذلك أيضاً من الاستيهالات الجاهلية ، فإن أجل ما ينبغي أن يكرم الإنسان عليه عندهم أن يكون مشهوراً بالقلبة في شيء أو شيئين أو أشياء كثيرة وأن لا يقلب أما بنفسه وأما لأجل كثرة انتصاره أو قوتهم أو بهما جميعاً وأن لا يناله إذا مكروه وينال هو غيره بالمكروه إذا أراد فإن هذه عندهم حال من أحوال القليظة ويستأهل بها الإنسان الكرامة عندهم والأفضل في هذا الباب يكرم أكثر ."

يستأمله كل من في المدينة سواء : فينبغي أن يكون له الحسب أكثر مما لغيره إن كانت الكرامة في المدينة بالحسب فقط ، وكذلك الأمر إن كانت الكرامة باليسار . على أن أفضل الرغاء هو من يعمل على تحصيل السعادة وبذلها لأهل المدينة دون أن يطلب شيئاً منها لنفسه إكتفاء بما يتأله من الممدوح والإجلال والتعظيم بالقول والفعل وأن يشهر اسمه بذلك عند سائر الأمم ويشك زماناً طويلاً . يقول الفارابي : " وأفضل هؤلاء الرغاء عندهم من أنال أهل المدينة هذه الأشياء ولم يطلب هو بشيء من الكرامة فقط مثل أن ينيلهم اليسار ولا يطلب اليسار أو ينيلهم الذات ولا يطلب الذات بل يطلب الكرامة وحدها والمدح والإجلال والتعظيم بالقول والفعل وأن يشهر اسمه بذلك عند سائر الأمم في زمانه وبعده ويبقى ذكره زماناً طويلاً فهذا هو الذي يستأهل الكرامة عندهم " (١) .

٥ - مدينة التغلب :

وهي المدينة التي قصد أهلها أن يكونوا القادرين لغيرهم المتمتعين أن يظهروهم خيروهم ، وتكون سعادتهم في اللذة التي يحصلوا عليها من القهر والغلبة فقط . فالعامل الجامع بين أهل هذه المدينة هو حبهم للقهر والغلبة ، وإن اختلفوا بعد ذلك في مقدار هذه المحبة ، وفي أنواع الغلبات ، وأنواع الأشياء التي يطلب الناس عليها : فتكون محبتهم لأن يغلبوا خيروهم إما على دنائهم وأرواحهم ، وإما على أنفسهم حتى يستعبدوهم ، وإما على أموالهم حتى ينتزعوها منهم . ويكون غرضهم من كل ذلك الغلبة والقهر والإذلال وأن لا يملك المقهور من نفسه أو مما قلب عليه شيئاً . وأما من أدوات القهر والغلبة ، فقد تكون قوة الجلد التي يتمتعون بها ، وقد تتمثل فيما لديهم من سلاح وعتاد ، وقد يصلون إلى ذلك من طريق جودة الرأي والتدبير .

وأهل مدينة التغلب غالباً ما يعرض لهم الجفاء والقسوة وشدة الغضب والبذخ وشدة النهيم من التمتع بوجوه اللذة المحسوسة من مأكول ومشروب والإستكثار من النكاح . ومع ذلك فإن ميلهم للقهر والغلبة لا يظهر إلا في مواجهة الجماعات المجاورة ، أما فيما بينهم فإن حاجتهم إلى الإجتماع تمنعهم من أن

(١) السياسات المدنية ، ص ٦٢ .

يعتدى بعضهم على بعض .

ورئيس هذه المدينة هو أقوى أفرادها بجودة التدبير والإحتيال وكمال
الرأى الذى يمكنه من توجيه الأفراد إلى تحقيق القهر والغلبة على غيرهم ،
وحماية أنفسهم بحيث لا يتمكن غيرهم من قلبتهم وقهرهم . ومن ناحية أخرى فإن
قوانين وشرائع هذه المدن تكون دائماً متوائمة مع ما يتميز به أهلها من طبائع
ومحقة لما يسمعون إليه من أفراد ، فهى تكفل لهم الغلبة على الآخرين ، وتحول
دون أن يتآكل منهم غيرهم . وفى ذلك يقول الفارابى : " ورئيسهم هو اقوام
بجودة التدبير من أن يستعملهم فى أن يظلموا من سواهم وأجودهم إحتيالاً
واكملهم رأياً فيما ينبغي أن يعملوا حتى يردوا القالين أبداً وأن يكونوا مستعدين
من قلبه غيرهم أبداً ، هو رئيسهم وهو ملكهم ويكونوا أعداء لكل من سواهم
وتكون سنتهم كلها مستترة ورسوماً إذا استتروا بها كانوا أحرىاء أن يظلموا
غيرهم " (١) .

٦ - المدينة الجماعية :

وهى المدينة التى يكون كل واحد من أهلها مطلق الحرية ، يعمل ما يشاء ،
وأهلها متساوون ، ليس لأحد منهم على غيره سلطان . وتتقضى قوانينهم بآته
لافضل لإنسان على إنسان أصلاً . وقد عرفها الفارابى فى السياسات المدنية " .
يقوله : " فاما المدينة الجماعية فهى المدينة التى كل واحد من أهلها مطلق مطلق
بنفسه يعمل ما يشاء وأهلها متساوون ويكون سنتهم أن لافضل لإنسان على إنسان
فى شيء أصلاً ، ويكون أهلها أحراراً يعملون بما شاءوا ، وهؤلاء لا يكون لأحد
منهم على أحد منهم ومن غيرهم سلطان إلا أن يعمل فيما تزد به حريتهم " (٢) .

ويتولى رئيس المدينة الجماعية السلطة إما بناء على رغبة واختيار أهل
- المدينة - ، أو كما يعبر الفارابى " بهوى هوى أهل المدينة " -
وإمسا بالوراثة " بأن كان لأبائهم رئاسة محسوبة فحفظ فيه

(١) السياسات المدنية ، ص ٦٥ .

(٢) السياسات المدنية ، ص ٦٩ .

حسب أبياته * (١). وفي جميع الأحوال فإن أكرم الرقساء والفضلهم وأكثرهم طامعة هو الذي يوصل أهل المدينة إلى الحرية وإلى كل ما فيه هواهم وشهواتهم ، ويعمل على الحفاظ على ذلك ، دون أن ينال هو من الشهوات إلا الضروري فقط . أما من سوى ذلك من الرقساء * فلما أن يكون مساوياً لهم متى كان إذا استطاع إليهم الخيرات التي هي إرادتهم وشهواتهم بذلوا له على ذلك كرامات وأموالاً تساوى ما يملكه بهم فحينئذ لا يرون له على أنفسهم فضلاً . ويكفونوا الفضل منه متى كانوا يذلون له الكرامات ويجعلون له من أموالهم حظاً ولا ينتفعون به * (٢) .

ويرى الفارابي أن إنشاء المدن الفاضلة ورئاسة الأفاضل يكون من بين المدن الجماعية أسهل وأسهل . وتبرير ذلك عنده أن المدن الجماعية * تكون محبوبة محبوب السكنى بها عند كل أحد لأن كل إنسان كان له هواى وشهوة ما قدر على نيلها من هذه المدينة فيهرع الأمم إليها فيسكنونها فيعظم نظاماً ولا تقدير ويتوالد فيها الناس من كل جيل وكل ضرب من ضروب التزاوج والنكاح ويحدث فيها أولاد مختلفى الفطر جداً ومختلفى التربية والنشأ جداً فتحصل هذه المدينة مدناً كثيرة متميزة بعضها من بعض لكن داخلية بعضها في بعض متفرقة أجزاء بعضها إلى أجزاء البعض لا يتميز الغريب بها من القاطن وتجتمع فيها الأمواء والسير كلها فلذلك ليس يمتنع إذا تعادى الزمان بها أن ينشأ فيها الأفاضل فيتفق فيها وجود الحكماء والخطباء والشعراء في كل ضرب من الأمور ويمكن أن يتلفظ منها أجزاء للمدينة الفاضلة * (٣) .

تلك هي أقسام المدينة الجاهلية كما بينها المعلم الثانى ، ومن الواضح أن أسماؤها مستمدة من الغايات التي يسعى أهلها إلى تحقيقها ، وهذه الغايات تتمثل على التوالى في : الكساف ، اليسار، المتع الحسية ، الشهوة والمجد ، القهر ، والحرية المطلقة . وحري بالملاحظة أن الفارابي اعتبر النظم الجاهلية

(١) السياسات المدنية ، ص ٧٠ .

(٢) السياسات المدنية ، ص ٧٠ .

(٣) السياسات المدنية ، ص ٧٠ - ٧١ .

المختلفة التي ذكرها مجرد نماذج نظرية ، مؤكداً على أن ما هو موجود بالفعل في السياسات الجاهلية لا يتماشى حرفياً مع أي منها ، بل يمثل خليطاً مركباً من السياسات المختلفة حيث الحاكم لا يسير وفق سياسة ثابتة بل يتبع أهواءه وميوله التي تخضع للتغيير وفقاً لمصلحة (١) .

وقد ذهب البعض إلى أن الفارابي قد أضاف إلى هذه الأقسام الستة للمدن الجاهلية قسماً سابعاً وهو " مدينة الندالة " (٢) . إلا أنه ثمة رأى آخر نرجحه يقدر أن مدينة الندالة ما هي في الواقع إلا " المدينة البدالة " ، وأن الخطأ هنا هو خطأ في مواضع النقط ، فالأصل هو كلمة " بدالة " ولكن تغير موضع النقطة الأولى وزيد نقطة ثانية على السدال فقرأت " ندالة " ، ولعل خير دليل على ذلك هو أننا لو قرأنا ما يقصده الفارابي " بمدينة الندالة " لرأيناها يشير إلى نفس المعنى الذي قصده المدينة البدالة ، فهو يقول أن مدينة الندالة هي : " التي يتعاون أهلها على تيل الثروة واليسار وجمعهما فوق الحاجة دون الإنداق منهما إلا في الضروري مما به قوام الأبدان " ، وقد عرف المدينة البدالة بأنها المدينة " التي قصد أهلها أن يتعاونوا على بلوغ اليسار والثروة ولا يتقنوا باليسار في شيء آخر لكن على أن اليسار هو الغاية في الحياة . وإذا أمعنا النظر في المعنيين لرأيتاهما يشيران إلى معنى واحد الأمر الذي يجعلنا نقدر أن مدينة " الندالة " ما هي إلا " المدينة البدالة " أصابها شيء من التحريف ، وليست نوعاً أو قسماً سابعاً من أنواع المدن الجاهلية (٣) .

ثانياً - المدن الفاضلة :

وهي التي يعظم أهلها كل ما يحسنه أهل المدينة الفاضلة من أمور العسمة والله عز وجل والثواني والعقل الفعال... الخ ويعتقدون ذلك كله ،

(١) فصول منتزعة ، ص ٩٢ .

(٢) راجع : حنا الفاضل وحليل الجر ، تاريخ الفلسفة العربية ، ج ٢ ، ص ١٤٩ - محمد

على أبوريان ، تاريخ الفكر الفلسفي في الإسلام ، ص ٢٨٩ - سعيد زايد ، الفارابي ، ص ٥٦ .

(٣) راجع في هذا المعنى : علي عبدالمعطي ، محمد جلال شرف ، الفكر السياسي في

الإسلام ، ص ٢٧٥ - ٢٧٦ .

ولكنهم يتجهون منهج أهل المدن الجاهلية ويسلكون مسلكهم . فهم يعلمون ويعتقدون ولكنهم لا يعملون . يقول الفارابي : " المدينة الفاسدة وهي التي أراءها الآراء الفاضلة وهي التي تعلم السعادة والله عز وجل والثواني والعقل الفعال وكل شيء سبيله أن يعلمه أهل المدينة الفاضلة ويعتقدونها ولكن تكون أفعال أهلها أفعال أهل المدن الجاهلية " (١) .

ويتفرع من المدينة الفاسدة منبأ على حسب أنواع مدن أهل الجاهلية ، نتيجة التشابه الذي يجمع بين أهل هذه المدن سواء من ناحية الأفعال والأخلاق أو من ناحية الأقراض التي يسمعون إلى تحقيقها ، من كرامة وقلبة ويسار...الخ. وإن كان ثمة فارق يميز أهل المدينة الفاسدة عن أهل المدن الجاهلية فهو من ناحية الآراء التي يعتقدونها فقط . ويقرر الفارابي أن أحداً من أهل المدن الفاسدة لا ينال السعادة الحقيقية أصلاً (٢) .

ثالثاً - المدينة المتبدلة :

وهي المدينة التي كانت آراء أهلها وأفعالهم في الماضي مطابقة لآراء أهل المدينة الفاضلة وأفعالهم خير أنها تبدلت وتحولت عن هذه الحال فساد بين أهلها ذيف الآراء وفساد الأعمال والأفعال (٣) .

رابعاً - المدينة الضالة :

وهي المدينة التي تمسود فيها السعادة المظنونة ، ولا يمسير أهلها على العقيدة الصحيحة في الله عز وجل وفي الثواني وفي العقل الفعال ، ويكون رئيسها الأول ممن أوهسهم على خلاف الحقيقة أنه يوحى إليه ، فيخادع الناس ويغرمهم بأقواله وأفعاله . يقول الفارابي : " والمدينة الضالة هي التي تظن بعد حياتها هذه السعادة ولكن خيرت هذه وتعتقد في الله عز وجل وفي الثواني وفي العقل الفعال آراء فاسدة لا يصلح طيها ولا إن

(١) آراء أهل المدينة الفاضلة ، ص ٨٤ - ٨٥ .

(٢) السياسات المسندية ، ص ٧٣ - ٧٤ .

(٣) آراء أهل المدينة الفاضلة ، ص ٨٤ - ٨٥ .

أخذت على أنها تمثيلات وتخيلات لها ويكون رئيسها الأول ممن أكرم أنه
يوصى إليه من غير أن يكون كذلك . ويكون قصد استعمال في ذلك
التنويرات والمخاضات والفسور * (١) .

خامساً - النواب أو نواب المدن :

وهم أفراد يعيشون في المدينة الفاضلة كما يعيشون في غيرها من المدن .
ويصفهم الفارابي بقوله : " فإن النواب في المدن منزلتهم فيها منزلة الشيلم
في الحنطة ، أو الشوك الثابت فيما بين السزرع ، أو سائر الحشائش غير
النافعة والضارة بالزرع والقرص " (٢) .

وقد قسم الفارابي النواب إلى أنواع متعددة (٣) تشير إليها
فيما يلي :

١ - المقتضون : وهم الذين يتمسكون بالأنعام الفاضلة التي تتال بها
السعادة ، غير أنهم يقصصون من وراء ذلك تحقيق أهداف أخرى مثل الكرامة أو
اليسار أو الفخر أو الرئاسة .

٢ - المحرفة : وهم الذين يتعاون الفاظ واضح السنة وأقواله ليحققوا
ماتصيرا إليه أنفسهم من غايات أهل الجاهلية ، مما تمنعه شرائع المدينة
الفاضلة وملتها (٤) .

(١) المصدر السابق ، ص ٨٥ .

(٢) السياسات المدينة ، ص ٥٧ .

(٣) فصول منتزعة ، ص ٨٨ .

(٤) يقول الفارابي في هذا الصدد : " ومنهم من يكون له هوى في شيء من غايات أهل
الجاهلية فمنعه شرائع المدينة وملتها من ذلك فيعبد إلى الفاظ واضح السنة وأقواله في وصاياه
فيتلواها على ما يوافق هواه ويحسن ذلك الشيء بذلك التلويح وهؤلاء يسمون المحرفة " . السياسات
الغنية ، ص ٧٤ .

٣ - المارقة : وهم الذين لا يقصدون تحريف الفاظ وأقواله ، ولكن نظراً لسوء فهمهم وتقصان تصورهم فإنهم يفهمون شرائع المدينة الفاضلة على غير مقصد واضح السنة ، فتصير أفعالهم خارجة عن مقصد الرئيس الأول فيضلوها حين أن يشعروا (١) .

٤ - المزيفون : وهم الذين يعمدون إلى تزيف آراء أهل المدينة الفاضلة سواء عند أنفسهم أو عند غيرهم ، وهؤلاء على أنواع : -

- فمنهم غير المعتادين الذين لا يصورون على رأي وإنما هم مسترشدون وطاليسون للحق ، ومن ثم فإنه من الممكن إقناعهم ورفعهم إلى مرتبة الحق باستعمال منهج التصور لا التخيل في نهاية الأمر .

- ومنهم من يصور على التزييف حتى وإن رفعوا مرتبة أو بلغوا مرتبة الحقيقة ، فهذهم هو تحقيق الغليظة وأهداف أهل الجاهلية عامة ، وهم لا يحبون أن يسمموا ما يقبض السعادة والحق في النفوس .

- ومنهم من يزيفون الآراء لعجز أذهانهم عن تصور الحقيقة ، وسوء فهمهم لها (٢) .

٥ - الأغمار الجاهل : وهم الذين يرون أنه ليس فيما يدرك شيئاً صادق أصلاً ، وأن كل من يدرك شيئاً فهو كاذب .

(١) ويقول الفارابي في هذا الصدد : " ومنهم من ليس يقصد تحريفاً لكن لسوء فهمه عن واضح السنة وتقصان تصور أقواله يفهم أمور شرائع المدينة على غير مقصد واضح السنة ، فتصير أفعاله خارجة عن مقصد الرئيس الأول فيضل ولا يشعر ، فهؤلاء هم المارقة " . السياسات المدنية ، ص ٧٤ .

(٢) راجع ماسبق ، ص ٤٨ .

٦ - البهييميون : ويصفهم الفارابي بقوله : " فالبهييميون بالطبع ليسوا مدنيين ولا تكسون لهم إجتماعات مدنية أصلاً بل يكون بعضهم على مثال ما عليه البهائم الإنسية وبعضهم مثل البهائم الوحشية . فبعض هؤلاء أمثال السباع . لذلك يوجد منهم من يلوى البراري متفسرين ، ومنهم من يلويها مجتمعين ويتساقطون تساقط الوحش - ومنهم من يلوى قرب المدن ، ومنهم من لا يأكل إلا اللحوم الذئبة ، ومنهم من يرعى النباتات ، ومنهم من يفترس مثل ما يفترس السباع . وهؤلاء يوجدون في أطراف المساكن المعصورة إما في أقاصى الشمال وإما في أقاصى الجنوب - وهؤلاء ينبغي أن يجرى البهائم ، فما كان منهم إنسياً وانتفع به في شئ من المهن ترك واستعبد واستعمل كما تستعمل البهيمة . ومن كان منهم لا ينتفع به أو كان ضاراً عمل به ما يعمل بهائم الحيوانات الضارة ، وكذلك ينبغي أن يعمل بمن اتفق أن يكون من أولاد أهل المدن بهمياً " (١) .

ومن هذا الوصف يمكن القول أن الفارابي إنما يقصد بالبهييميين مجتمع الجريمة الذى يشتمل على المجرمين في المدينة وعلى البغاة وقطاع الطرق ، والبدو الرحل الذين يشنون الغارات على مجتمعات المدن .

وإذا أمعنا النظر في طوائف النوايت أو نواب المدين كما يصفها لنا المعلم الثانى لتبين أن منهم الإنتهازيين أو المقتصبين ، ومنهم المترصين بشرائع وقوانين المجتمع يبتغون تزييفها وتحريفها حتى يتمكنوا من تحقيق أغراضهم وأربهم الخاصة والتي تتعارض أصلاً مع هذه الشرائع والقوانين . ومنهم المجرمين الذين يتربصون بالمجتمع ككل بهدف النيل من سلامته والقضاء على الأمن والاستقرار فيه . ولا يخفى ما يمثله كل هؤلاء من خطر على النظام العام وتهديد لحياة المجتمع ، ومن هنا نجد أن الفارابي كان حريصاً على أن يؤكد ضرورة أن يعلى الحاكم النوايت إهتماماً كبيراً حتى يخلص المجتمع من شرورهم إما بتقوية الفخيلة في نفوسهم وإمانتهم إلى جادة الحق والصواب ، وإما بإصلاحهم وإستيعابهم من طريق تكليفهم بأعمال تشغلهم عن أفكارهم

(١) السياسات المدنية ، ص ٥٧ - ٥٨ .

المنرفة ، وإما يعقاب من لا يجدى فيه الإصلاح سواء بالمحبس أو حتى بالنفى والإبعاد كلية من المدينة . يقول الفارابى " فمن أجل ذلك واجب على رئيس المدينة الفاضلة تتبع النابتة وإشغالهم وعلاج كل صنف منهم بما يصلحه خاصة ، إما بإخراج من المدينة ، أو بعقوبة أو حبس ، أو بتصريف فى بعض الأعمال وإن لم يسمعوا له " (١) .

خصال أهل المدن المضادة للمدينة الفاضلة :-

وإذا كانت مضادات المدينة الفاضلة تختلف فيما بينها تبعاً لاختلاف الغاية التى يسعى إلى تحقيقها كل منها ، إلا أنه ثمة خصال مشتركة تجمع بينها جميعاً ، وتتمثل أولاً فى تخلف النظام والتراتب الاجتماعى ، وثانياً فى اختلاف ملوكها من ملوك المدن الفاضلة ، وثالثاً فى تمادى أهلها فى الجهل والفسق والضلال ، ورابعاً فى سيادة فكرة العدل الطبيعى بين أفرادها . ولتلقى بعضاً من الضوء على كل خصلة من هذه الخصال حتى تكتمل لتأصيرة الحياة فى المجتمعات المضادة للمجتمع الفاضل .

أولاً - تخلف النظام والتراتب الاجتماعى :

رأينا فيما سبق (٢) كيف أن الفارابى كان حريصاً على إبراز فكرة الوحدة والترتيب فى كل شيء : فقرر أن للنفس الإنسانية وحدة تظهر فى اتصال قواها بعضها ببعض ، وترتيباً يظهر فى رئاسة بعضها على بعض بحيث تكون الناطقة أملاً والغالدية أبنائها ، وأن لأعضاء البدن مراتب أعلاها مرتبة القلب ، وهو العضو الرئيسى الذى تخدمه جميع الأعضاء ، وأنها مرتبة الأعضاء التى تخدم ولا تخدم . كما طبق نفس الفكرة أيضاً على مدينته الفاضلة؛ حيث يرى أن فيها مراتب فى الرئاسة والخدمة تتفاضل بحسب الآداب التى تأنس بها ، وأن الرئيس الأول هو الذى يرتب الطوائف ، ويضع كل إنسان من كل طائفة فى المرتبة التى هى استثنائه . فالمدينة الفاضلة شبيهة

(١) فصول متزعة ، ص ٣٥ .

(٢) راجع ما سبق ، ص ٢٤ - ٢٥ .

بالموجودات الطبيعية التي نجسد فيها الوحدة والترتيب ؛ بمعنى أنها مرتبطة
أجزاؤها بعضها ببعض مؤلفة مع بعض ، ومرتبة بتقديم بعض وتأخير بعض ،
كترتيب الموجودات الطبيعية وانتلافها .

وقد نظر الفارابي إلى فكرة الوحدة والترتيب هذه على أنها أحد الأسس
الجمهوريّة للتمييز بين المدن الفاضلة والمدن الجاهلية والفسادة : ففي هذه الأخيرة
يسود الاعتقاد بأن الأشياء تجري على غير نظام ، وأن مراتب الموجودات غير
محافظة ، بحيث يتسأل كل منها ما يناله على غير إستئصال منه ، وإذا كانت هذه
هي طبيعة الموجودات وطورتها ، فإنه ينبغي أن تكون متفانية متهاجرة لا مراتب
فيها ولا نظام ولا إستئصال يختص به أحد دون أحد سواء فيما يتعلق بالكرامة أو
بشيء آخر ، وأن يستأثر كل إنسان بكل خير هو له في الوقت الذي يدّلب
غيره في كل خير يفيد ، ورتباً على ذلك أن الإنسان الأقهر لكل من يذوّقه يكون
هو الأسعد فيهم .

وتعكس هذه الانكسار والآراء القديمة الفاسدة على نظرية أهل المدن
الجاهلية والفسادة إلى الإجتماع البشري وتبريرهم لوجوده : فيعتمدون على أن
الإجتماع لا يقوم إلا على الحاجة والضرورة ؛ فلا يرتبط إثنان إلا عند الضرورة
ولا يفلتان إلا عند الحاجة ، كان يتعرضا لخطر خارجي ، فإذا زال هذا الخطر
فيلبى أن يتنافرا ويفترقا . ويعتمدون يزعم أن الإجتماع الإنساني ينشأ من
القهر ، بأن يكون هناك من هو أقوى بدءاً وسلطاً فيقهر غيره ويسخرهم
لإرادته ويتخذ منهم آلات لقهر غيرهم وهكذا ، بحيث يكون الجميع مؤذنين
ومعاونين له في تحقيق مآلهم وأمواته . ويرى البعض أن الإجتماع إنما يقوم
على التحاب والإنتلاف ، ولكنهم اختلفوا فيما يكون به التحاب :

فقال إن أساسه القرى ، أي الإنتساب إلى والد واحد ، لأن التنازل
والتبين إنما يكون بتباين الآباء ، أما الإشتراك في الوالد الأخص والأقرب فإنه
يجب ارتباطاً أخص ، وبه يكون الإجتماع والإنتلاف والتحاب والتأزر على أن
يطلبوا خيرهم وعلى الإمتناع من أن يطلبوا خيرهم .

- وقيل إن الارتباط إنما يكون بالتصاهر ، وقيل أنه يكون بالإشتراك في

الرئيس الأول الذي جمعهم أولاً ودير أمورهم حتى مكثهم من الغلبة ونيل بعض خيرات الجاهلية .

- وقيل إن الارتباط يكون بالإيمان والتحالف والتعاقد على ما يعطيه كل إنسان من نفسه ولا يتأخر الباقين ولا يخالدهم وتكون أيديهم واحدة في أن يقلبوا غيرهم وأن يدفعوا عن أنفسهم غلبة غيرهم لهم .

- وقيل إن الارتباط هو بتشابه الخلق والشيم الطبيعية والإشتراك في اللغة واللسان .

- وقيل إن الارتباط هو بالإشتراك في المنزل ثم الإشتراك في المساكن ثم الإشتراك في السكة ثم الإشتراك في المحلة ، ثم الإشتراك في المدينة ، ثم الإشتراك في الصنع الذي فيه المدينة (١) .

وأياً ما كان الأمر فإن جميع هذه الآراء وإن كانت تصدق بالنسبة للمدن الجاهلية ، حيث يتصف أهلها بالأنانية وحب الذات وتتصف آرائهم بالجهالة والضلالة ، فإنها لاتصدق بالنسبة للمدينة الفاضلة - أو بصفة عامة بالنسبة للمجتمع الفاضل - حيث يقصد بالإجتماع التعاون على الأشياء التي تنال بها السعادة الحقيقية : " فالمسيرة التي يقصد بالإجتماع فيها التعاون على الأشياء التي تنال بها السعادة هي الحقيقة هي المدينة الفاضلة . والإجتماع الذي به يتعاون على نيل السعادة هو الاجتماع الفاضل . والامة التي تتعاون مدنها كلها على ما تنال به السعادة هي الامة الفاضلة . وكذلك الصورة الفاضلة إنما تكون

(١) آراء أهل المدينة الفاضلة ، ص ٩٨ - ١٠٢ .

إذا كانت الأمة التي فيها يتعاونون على بلوغ السعادة - (١) .

الخلاصة إذن هي أن المدن المضادة للمدينة الفاضلة تفتقر للنظام والقيام على مراتب وذلك نتيجة فساد الآراء والمعتقدات وما يصاحبه من سوء التصرفات والأعمال والإرتباطات .

ثانياً - طبيعة الرئاسة في المدن الجاهلة :

يؤكد الفارابي على أن سلوك الجاهلية يكون دائماً على عهد مدتهم ؛ بمعنى أن كل واحد منهم إنما ينير المدينة التي هو مسلط عليها ليحصل على هواء وميله (٢) . وتكون الغاية من الرئاسة إما التمكن من الضروري وإما تحقيق اليسار وإما التمتع بالذلات وإما الحصول على الكرامة والندى والمديح وإما بلوغ الغلبة وإما نيل الحرية . ولذلك فإن هذه الرياسات تشتت شراً بالمال . وخاصة الرياسات التي تكون في المدينة الجسامية ، لأنه " ليس أحد هناك أولى بالرئاسة من أحد فحتى ملكت الرئاسة فيها إلى أحد فإنما أن يكون أهلها متطوعين بذلك عليه وإما أن يكون قد أخذوا منه أموالاً أو عوضاً آخر " (٣) .

والرئيس الفاضل في مثل هذه المدن يكون هو الذي يقتدر على جودة الروية وحسن الإحتيال فيما ينيلهم شهواتهم وأهوائهم على اختلافها وتباينها ، ويحفظها عليهم ، ولا يردأ من أمثالهم شيئاً بل يقتصر على الضروري من قوته فقط . أما الفاضل الذي هو في الحقيقة فاضل ، والذي إذا رأهم قدر أفعالهم وسددهم نحو السعادة الحقيقية ، فإن أهل المدن الجاهلية يابون رياسته وينكرونها ، ولذلك فإنه غالباً ما يكون مرفوضاً من غير الأفاضل . وإذا فرض وتولى هو الرئاسة فإنه إما مخلوع ، وإما مضطرب الرئاسة متنازع فيها (٤) .

(١) المصدر السابق ، ص ٧٢ .

(٢) المصدر السابق ، ص ٨٤ .

(٣) السياسات المدنية ، ص ٧١ .

(٤) المصدر السابق ، ص ٧١ .

ثالثاً - التماذى فى الجهل والفسق والضلال :

للمياسة عند الفارابى آثارها المحسوسة فى أبدان المواطنين ونفوسهم ومستوى حياتهم : فالأفعال التى تقال بها السعادة من شأنها أن تكسب الأفراد هيئة نفسانية جيدة فاضلة ، وكلما دأبوا عليها أكثر صارت هيئتهم تلك أقوى وأفضل . وعلى العكس من ذلك ، فإن الأفعال غير الفاضلة من شأنها أن تكسب الأفراد هيئات نفسانية رديئة ناقصة ، وكلما وادعوا عليها إزدادت هيئاتهم النفسانية نقصاً إلى أن تصبح أنفسهم مرضى فيلتفتون بالهيئات التى يستفيدونها بتلك الأفعال ويتألمون بالأشياء الجميلة الفاضلة أو لايتخيلونها أصلاً .

ويحسبه الفارابى أهل الجاهلية فى ذلك يمرضى الأبدان الذين هم لفساد مزاجهم يستلذون الأشياء التى ليس شأنها أن يلتذ بها ويتألمون بالأشياء التى شأنها أن تكون لذية ، فيقول : " كما أن مرضى الأبدان مثل كثير من المصومين لفساد مزاجهم يستلذون الأشياء التى ليس شأنها أن يلتذ بها من الطعام ويتألمون بالأشياء التى شأنها أن تكون لذية ولايحسون بطعم الأشياء الحلوة التى من شأنها أن تكون لذية كذلك يمرضى الأنفس بفساد تخيلهم الذى إكتسبوه بالإرادة والعادة يستلذون الهيئات الرديئة والأفعال الرديئة ، ويتألمون بالأشياء الجميلة الفاضلة أو لا يتخيلونها أصلاً " . ويرد الفارابى ذلك بقوله : " أن هذه الهيئات المستفادة من أفعال الجاهلية هى بالحقيقة يتبعها أذى عظيم فى الجزء الناطق من النفس ، وإنما صار الجزء الناطق لايشعر بأذى هذه لتشاغله بما تورط عليه الحواس " (١).

ويعيش أهل المدن المفسدة للمدينة الفاضلة الدهر كله فى أذى عظيم نتيجة لفساد تخيلهم الذى إكتسبوه بالإرادة والعادة . فالمواظبة على الأفعال الرديئة والأعمال الجاهلية تجعلهم يعتقدون أن مايفعلونه هوالصواب ، وأن مايعده هو الباطل الذى لايمحق المسعادة ، فإن جساء بعد ذلك من يدعسونهم إلى الهدى

(١) آراء أهل المدينة الفاضلة ، ص ٩٢ .

أورشليمهم إلى طريق السعادة الحقيقية وبين لهم الأفعال التي هي بطبيعتها
فاضلة ، لم يستمعوا له ولم يعتقدوا في أقواله (١) .

وحرى بالملاحظة أن الهيئات النفسانية الرديئة لا يكتسبها الإنسان إلا إذا
واظب على الأفعال الرديئة بإرادته واختياره ، أما إذا اضطر أحد الأفراد للقيام
ببعض أفعال الجاهلية تحت ضغط الإكسراء والقهر ، فإن ذلك لا يكتسبه هيئة
نفسانية مضادة للهيئات الفاضلة . ويوضح الفارابي مضمون هذه الفكرة بقوله :
" وأما المضطرون والمقهورون من أهل المدينة الفاضلة على أفعال الجاهلية فإن
المقهور على فعل شيء لما كان يتأذى بما يفعله من ذلك صارت مواظبته على ما
تسر عليه لا يكتسبه هيئة نفسانية مضادة للهيئات الفاضلة فتكدر عليه تلك الحال
حتى تصير منزلته بمنزلة أهل المدن الفاسقة فلذلك لاتضره الأفعال التي أكره
عليها . وإنما يقال الفاضل ذلك متى كان المتسلط عليه أحد أهل المدن المضادة
للمدينة الفاضلة واضطر إلى أن يسكن في مساكن المضادين " (٢) .

وقد حاول الفارابي أن يربط ، في هذا الصدد ، بين آرائه السياسية وبين
إحدى القضايا الفلسفية الكبرى وهي قضية خلق النفس . ففي رأيه أن النفوس
الجاهلة التي لم تصل إلى حد الكمال بمعرفه الخير الاسمى هي التي تقضى بفناء
الجسد لأنها لاتزال متصلة بمطالب الجسد وتوازعه الشريرة ، أما النفوس
الكاملة ؛ وهي التي عرفت السعادة وعملت على بلوغها فهي التي تتخلد وتبقى
بعد زوال الجسد . ويعبر عن ذلك بقوله : " وتلك حال الأفعال التي يقال بها
السعادة ، فإنها كلما زادت منها وتكسرت وواظب الإنسان عليها ، صيرت النفس
التي شأنها أن تسعد أقوى وأفضل وأكمل إلى أن تصير من حد الكمال إلى أن
تستغنى عن المادة فتحصل متبرئة منها فلا تتلف بتلك المادة ، ولا إذا بقيت

(١) آراء أهل المدينة الفاضلة ، ص ٩٠ - ٩١ : " وكما أن في المرضى من لا يشعر بخلقه وفيهم
من يظن مع ذلك أنه صحيح ويقوى ظنه بذلك حتى لا يمتحن إلى قول طبيب أصلاً كذلك من كان من
مرضى الأنفس لا يشعر بمرضه ويظن مع ذلك أنه فاضل صحيح النفس فإنه لا يمتحن أصلاً إلى قول
مرشد ولا معلم ولا مقوم " .

(٢) آراء أهل المدينة الفاضلة ، ص ٩٣ - ٩٤ .

إحتاجت إلى مادة " (١) . ويضيف في موضع آخر : " أما أهل المدن الجاهلية فإن أنفسهم تبقى غير مستكملة بل محتاجة في قوامها إلى المادة ضرورية ... فإذا بطلت المادة التي بها كان قوامها بطلت القوى التي كان من شأنها أن يكون بها قوام ما يظل .. هؤلاء هم الهالكون والصائرون إلى العدم على مثال ما يكون عليه البهائم والسياح والأقاصي " (٢) .

خلاصة القول إذن هي أن أهل المدن المضادة للمدينة الفاضلة تصير أنفسهم موحى نتيجة فساد تخيلهم الذي إكتسبوه بالإرادة والعادة ، وهم مع ذلك لا يشعرون بأنهم موحى ، ومن ثم فإنهم لا يستجيبون لقول مرشد ولا معلم ولا معلم ، فيبتغون الدهر كله في أنى عظيم ، وهذا هو الشقاء المضاد للسعادة .

رابعاً - سيادة فكرة العدل الطبيعي :

ومن الوصف الذي قدمه لنا المعلم الثاني للمدن الجاهلية والفاسقة والمبدلة والضلالة ، نجد أن الحياة في هذه المدن إنما تقوم على أساس من القهر والقوة وتنازع البقاء والتغالب ، كما تصطبغ الآراء فيها بصبغة الجهالة والضلالة . ومن تلك الآراء أن الأرض ميدان لتنازع البقاء ، وأن كلا من الموجودات يلتمس إبطال الآخر ليستأثر وحده بالوجود ، فيكون الوجود لمن قلب والسعادة لمن انتصر ، ويكون حظ الضعيف الفناء أو الإستعباد . هذه الأفكار الفاسدة تنعكس بدورها على مفهوم العدل عند أهل هذه المدن وتصورهم له : فالعدل عندهم هو ما في الطبع من التغالب والتصارع والتهارج ، وهو قائم على القوة والقهر وعلى أن يحصل كل إنسان ما يقوى عليه . ففعل الغالب عدل دائماً ، وعلى الضعيف إتقاء شر القوى بممارسة القناعة وقبول الإستعباد . وكذلك فإن سائر ما يسمى عدلاً مثل ما في البيع والشراء ، ومثل رد الودائع ، ومثل عدم الفصص وعدم الجور ، فإن مستعمله إنما يستعمله أولاً لأجل الخوف والضعف وعند الضرورة الواردة من خارج . فإذا كان المتعاقبون ضعفاء يخاف بعضهم بعضاً حافظوا على الشراكة ،

(١) المصدر السابق ، ص ٨٦ - ٨٧ .

(٢) المصدر السابق ، ص ٩١ - ٩٢ .

ولكن متى قوى أحدهم على الآخرين غير شرائط الإتفاق ورام القهر . وقد يتوك الناس التغالب ويتعاونون على الحياة ، فإذا وقّع التكافؤ وتمادى الزمان على ذلك ، وجاء من لا يعرف أوله ، " حسب أن العدل هو هذا الموجود الآن ، ولا يرى أنه خوف وضعف "

ويبين لنا المعلم الثانى مفهوم العدل الطبيعى وأساسه فى قوله : " قالوا فإن تميزت الطوائف بعضها من بعض بأحد هذه الإرتباطات ، إما قبيلة من قبيلة أو مدينة عن مدينة أو أحلاف من أحلاف أو أمة عن أمة ، كانوا مثل تمييز كل واحد عن كل واحد ، فإنه لا فرق بين أن يتميز كل واحد من كل واحد ، أو يتميز طائفة من طائفة . فيتنبى بعد ذلك أن يتغالبوا ويتهاجروا . والأشياء التى يكون عليها التغالب هى السلامة والكرامة واليسار والذات وكل ما يوصل به إلى هذه . ويتنبى أن يروم كل طائفة أن تسلب جميع ما للآخرى من ذلك لنفسها ويكون كل واحد من كل واحد بهذه الحال ، فالقاهرة منها للآخرى على هذه هى الفائزة وهى المغيوبة وهى السعيدة . وهذه الأشياء هى التى فى الطبع ، إما فى طبع كل إنسان ، أو فى طبع كل طائفة ، وهى تابعة لما عليه طبائع الموجودات الطبيعية . فما فى الطبع هو العدل ، فالعدل إذا التغالب . والعدل هو أن يقهر ما اتفق منها . والمقهور أما أن قهر على سلامة بدنه أو ملك وثلق وانفرد القاهر بالوجود ، أو قهر على كرامته وبقى ذليلاً ومستعبداً تستعبد الطائفة القاهرة ويفعل ما هو الأنفع للقاهر فى أن ينال به الخير الذى عليه الغالب ويستقيم به . فاستعباد القاهر للمقهور هو أيضاً من العدل ، وأن يفعل المقهور ما هو الأنفع للقاهر هو أيضاً عدل ، فهذه كلها هى العدل الطبيعى وهى الفضيلة . وهذه الأعمال هى الأعمال الفاضلة ، فإذا حصلت الخيرات للطائفة القاهرة فيتنبى أن يعطى من هو أعظم خفاء فى الغلبة على تلك الخيرات من تلك الخيرات أكثر . والأقل خفاء فيها أقل . وإن كانت الخيرات التى عليها كرامة أعلى الأعتام خفاء فيه كرامة أكثر وإن كانت أموالاً أعلى أكثر . وكذلك فى سائر ما هذا هو أيضاً عدل متقدم طبيعى .

" قالوا وأما سائر ما يسمى عدلاً مثل ما فى البيع والشراء ومثل رد الهدايا ومثل أن لا يغصب ولا يجسور وأشياء ذلك فإن مستعمله إنما يستعمله أولاً لأجل الخوف والضعف وحسب الضرورة الواردة من خارج . وذلك أن يكون كل واحد

منهما كأنهما نفسان أو طائفتان مساوية إحداهما في قوتها للأخرى ، وكانا يتداولان القهر فيطول ذلك بينهما فيلوق كل واحد الأمرين ويصير إلى حال لا يحتملها . فحيثئذ يجتمعان ويتناصفان ويترك كل واحد منهما للأخر مماكن يتفانيان عليه قسماً ما تبقى سماته ويشترط كل واحد منهما على صاحبه أن لا يبرم نزع ماله يديه إلا بشروط فيمطلعان عليها فيحدث من ذلك الشروط الموضوعة في البيع والشراء ويقارب الكرامات ثم المواساة وغير ذلك مما جانسها وإنما يكون ذلك عند ضعف كل من كل وعند خوف كل من كل ، فما دام كل واحد من كل واحد في هذه الحال فينبغي أن يتشاركا ومتى قوى أحدهما على الآخر فينبغي أن ينقض الشريطة ويبرم القهر ، أو يكون الاثنان ورد عليهما من خارج شيء على أنه لا سبيل إلى دفعه إلا بالمشاركة وترك التغالب فيتشاركان ريث ذلك ، أو يكون لكل واحد منهما حصة في شيء يريد أن يقلب عليه فيرى أنه لا يصل إليه إلا بمعاونة الآخر له وبمشاركته له فيتركان التغالب بينهما ريث ذلك ثم يتعاونان فإذا وقع التكافؤ من الفرق بهذه الأسباب وتصادى الزمان على ذلك ونشأ على ذلك من يدرك كيف كان أول ذلك حسب أن العدل هو هذا الموجد الآن ولا يدري أنه خوف وضعف فيكون مفزوراً بما يستعمل من ذلك فالذي يستعمل هذه الأشياء إما ضعيف أو خائف أن يناله من غيره مثل الذي يحدث في نفسه من الشوق إلى فعله * (١) .

خلاصة القول هي أن العدل في المدن المضادة للمدينة الفاضلة يقوم على القهر والتغالب ، ويطلق عليه العدل الطبيعي . وحتى مايسود العلاقات والمعاملات بين الأكراد من عدل ظاهري ، فإن سره إما إلى الخوف والضعف وإما إلى الضرورة التي لا سبيل إلى دفعها إلا بالمشاركة والتعاون . ومعنى ذلك أن مايسمى عدلاً عند أهل المدن الجاهلية لا يكون مرجعه المساواة الحقيقية النابعة من التوزيع النسبي العادل للخيرات المشتركة ، وإنما ضعف كل فرد أو خوفه من أن يناله من غيره * مثل الذي يحدث في نفسه من الشوق إلى فعله * .

(١) آراء أهل المدينة الفاضلة ، ص ١٠٣ - ١٠٥ .

الفصل الثانى

رئيس المدينة الفاضلة

مبحث تمهيدى

مكانة الحاكم فى الدولة وطبيعة نظام الحكم

تحدد مكانة الحاكم ونسبته إلى سائر أجزاء المدينة على ضوء النظرة العضوية للدولة التالية : فالمدينة الفاضلة - كما صورها لنا المعلم الثانى - تشبه البدن التام الصحيح الذى تتعاون أعضاؤه كلها على تكميل حياة الكائن وعلى حفظها عليه . بحيث يلقى كل عضو الدور المحدد والمرسوم له فى حياة الكائن . وبحيث يصيب الخلل الذى يحقق بلى عضو ببقية الأعضاء بالضرر والأذى .

وإذا كان البدن التام الصحيح تترتب أعضاؤه بحيث يصيب القلب هو العضو الرئيسى الذى تخضع له جميع الأعضاء وهو لا يخدم . فإن هذه أيضاً هى حالة المدينة الفاضلة : لها رئيسها ، ويكون تحتها " مراتب ورؤساء تنحط من الرتبة العليا قليلاً قليلاً إلى أن تصير مراتب الخدمة التى ليست فيها رئاسة ولاونها مرتبة أخرى " (١) . فالمدينة الفاضلة شبيهة بالموجودات الطبيعية ، التى نجد فيها الوحدة والترتيب ، واتساقها شبيهة بارتباط الموجودات المختلفة بعضها ببعض واتساقها .

ورئيس المدينة الفاضلة ، كالقلب بالنسبة للكائن الحي ، ينبغي أن يوجد أولاً ثم تتبعه الرعيصة والرئيس له ، ومن هنا كان دوره جوهرياً باعتباره مصدر الحياة والحركة للدولة ككل . ويبين لنا الفارابى هذه المكانة الخاصة لرئيس الدولة بقوله : " وكما أن القلب يتكون أولاً ثم يكون هو السبب فى أن يكون سائر أعضاء البدن ، والسبب فى أن يحصل لها قواها وأن تترتب مراتبها ، فإذا

(١) السياسات المسندية ، ص ٥٢ .

اختلف منها من هو المرشد بما يزيل عنه ذلك الاختلال ، كذلك رئيس هذه المدينة ينبغي أن يكون هو أولاً ثم يكون هو السبب في أن تحصل المدينة وأجزائها ، والسبب في أن يحصل الملكات الإرادية التي لأجزائها في أن تترتب مراتبها ، وإن اختلف منها جزء كان هو المرشد له بما يزيل عنه إختلاله * (١) .

ويترتب على ذلك أن رئيس المدينة الفاضلة هو الذي يتفرد وحده بتدبير أمورها : فليس هناك أي إنسان أو أية هيئة أخرى يمكنها أن تستقطع جزءاً من سلطاته . وهو الذي يرأس ولايرأس . ويرتب الطوائف الاجتماعية على أساس من التفاضل والتكامل في الوقت نفسه ، فتكون هناك مراتب تترب من مرتبته ، ومرتب تبعدها قليلاً ، ومرتب تبعدها كثيراً ، وكلما تقربت الأعضاء منه كانت أعمالها أشرف ، وكلما بعدت عنه كانت أعمالها أخس . وينبغي على جميع الطوائف أن تقوم الرئيس الأول وتحملوا حملوه وتتلقى أفعاله باختياره مصدر الحياة والحركة والمثل الأعلى في النواة . ومن هذه الزاوية فإن الحاكم يشبه الخالق الأعظم الذي يدبر أمور الكون ويحدد مراتب الموجودات فيه ويهيئها جميعاً للحياة والحركة . يقول الفارابي : " وتلك أيضاً حال الموجودات فإن السبب الأول نسبته إلى سائر الموجودات كنسبة ملك المدينة الفاضلة إلى سائر أجزائها ، فإن البرية من المادة تترب من الأول ، ودونها الأجسام السماوية ، ودون السماوية الأجسام الهيكلية ، وكل هذه تحتل حسب السبب الأول وتلقه وتتلقى ، ويكمل ذلك كل موجود بحسب قوته ... وكذلك ينبغي أن تكون المدينة الفاضلة فإن أجزائها كلها ينبغي أن تحتل بأفعالها على مقصد رئيسها الأول على الترتيب " (٢) .

(١) آراء أهل المدينة الفاضلة ، ص ٧٤ - ٧٥ .

(٢) آراء أهل المدينة الفاضلة ، ص ٧٥ - ٧٦ . وراجع أيضاً السياسات المدنية ، ص ٤٩ وما بعدها حيث يقرر الفارابي : " والرئيس الأول من هو على الإطلاق - هو الذي لا يحتاج ولا في شيء أصلاً أن يرأسه إنسان ، بل يكون قد حصلت له العلوم والمعارف بالفعل ولا تكون به حاجة في شيء أصلاً إلى إنسان يرشده ، وتكون له قدرة على جودة إتيان شيء مما ينبغي أن يعمل من الجزئيات وقوة على جودة الإرشاد لكل من سواه إلى كل ما يحمله وقدرة على استعمال كل من سبيله أن يعمل شيئاً ما في ذلك العمل الذي هو معد نحوه وقدرة على تقدير الأعمال وتحديداتها وتسييرها -

خلاصة القول إذن هي أن نسبة رئيس المدينة الفاضلة إلى أجزائها كنسبة السبب الأول إلى مسائر الموجودات ونسبة القلب إلى أعضاء البدن . ومفاد ذلك كله أن أفضل نظم الحكم عند الفارابي هو النظام الملكي المطلق ؛ حيث يسيطر الحاكم على جميع أجهزة الدولة ويركز كل السلطات وكل خصائص السيادة بين يديه ، ويكون له نور تأسيسي شبيه بنور الخالق الأعظم ، من حيث أنه هو الذي ينبغي أن يوجد أولاً ثم يكون هو السبب في أن تحصل الدولة وأجزاؤها .

ولكن هل معنى ذلك أن رئيس الدولة المثالية " أو المدينة الفاضلة " يجب أن يكون دائماً وفي جميع الأحوال فرداً مطلقاً ؟ يرى الفارابي أن الارتباط ليس حتمياً بين النظام الملكي وحكم الفرد ، إذ يمكن أن يكون الحكم في يد عدد محدود من الأفراد ومع ذلك يعد ملكياً . ففي معرض الحديث عن خصائص رئيس المدينة الفاضلة يقرر أنه إذا " لم يوجد إنسان واحد اجتمعت فيه هذه الشروط ولكن وجد إثنان ، أحدهما حكيم ، والثاني فيه الشروط الباقية كانا هما رئيسين في هذه المدينة . فإذا تفرقت هذه في جماعة ... وكانوا متلائمين كانوا هم الرؤساء الأفاضل " (١) .

لماذا توصلنا إلى هذه النتيجة ، وهي أن نظام الحكم في الدولة الفارابية إنما يتخذ صورة النظام الملكي المطلق ، فإن التساؤل يثور عن طبيعة هذه الملكية : هل هي ملكية مطلقة قانونية أم ملكية مطلقة إستبدادية ؟ ويمكن الفرق بين النظامين ، كما هو معروف ، في أن الحاكم في الدولة القانونية لا يستطيع أن يتخذ أي إجراء قبل الأفراد إلا وفقاً لقواعد قانونية موضوعة مقدماً ، تحدد حقوق الأفراد وتعين وسائل تحقيق الأهداف الإدارية ، كما أن نشاط الحاكم يكون محدوداً بتحقيق الخير العام للمجموع ، فالسلطة تكون مقيدة

نحو السعادة جادة . وإنما يكون ذلك في أهل الطبائع العظيمة الفاتكة إذا اتمملت نفسه بالعقل الفعال ... وهذا الإنسان هو الملك في الحقيقة عند القدماء وهو الذي ينبغي أن يقال فيه أنه يوحى إليه " . وفي موضع آخر يضيف الفارابي إلى ذلك قوله : " ومدير تلك المدينة شبيه السبب الأول الذي به وجود مسائر الموجودات " .

(١) آراء أهل المدينة الفاضلة ، ص ٨٢ .

من حيث أهدافها ووسائلها على السواء . أما في الدولة الإستبدادية فإن الحاكم يعصف بالانفراد حسب هواه ويستبد بالمرءهم ، فهو لا يبنى سوى مصلحته الشخصية ومن ثم يكون مطلق التصرف وقيود عقيد بأى قيد لامن حيث الوسيلة ولا من حيث الغاية (١) .

والذي يبدو لنا ، إذا ما طبقنا هذه المعايير على الدولة الفارابية ، أن نظام الحكم فيها نظاماً ملكياً قانونياً وليس نظاماً إستبدادياً . فالمكانة الخاصة التي اعترف بها الفارابي للحاكم في نواته المثالية إنما تقوم على دعامتين رئيسيتين : الأولى هي مجموعة الشروط والخصال التي يجب توافرها في شخص الحاكم . والثانية هي الضوابط والقيود التي تحدد من السلطة الملكية المطلقة وتجعلها لا تستهدف في نهاية الأمر سوى تحقيق " الكمال الأول " أو " السعادة القصوى " للمجموع ، مسواء في الحياة الدنيا أو في الحياة الآخرة . وقد كان الفارابي حريصاً على إبراز هذا المعنى ، ولذلك نجده يقرر في وضوح تام أن " الملك في الحقيقة هو الذي فرضه ومتصوره من مصلحته التي يدبر بها المدن أن يفيد نفسه وسائر أهل المدينة السعادة الحقيقية ، وهذه هي الغاية والغرض من المهنة الملكية " (٢) .

وإذا كانت السلطة عند الفارابي متباعدة من حيث مصدرها ووسائلها وأهدافها ، فإنه يلزم بالضرورة أن نعين مساهمة القيود التي فرضها على مصدر السلطة وذلك ببيان الشروط والخصال التي يجب توافرها في شخص الحاكم ، والضوابط التي تحكم وسائل وغرض السلطة وذلك من خلال الحديث عن إختصاصات الحاكم .

(١) ثروت بلوى ، النظم السياسية ، ١٩٧٥ ، ص ١٦٩ - ١٧٠ .

(٢) فصول منتزعة ، ص ٥٧ .

المبحث الأول

خصال رئيس المدينة الفاضلة

قبل أن تناقش الشروط والخصال التي يجب توافرها في رئيس المدينة الفاضلة ، يجب بادئ ذي بدء أن نلقى نظرة خاطفة على الألقاب المختلفة التي تطلق على الحاكم ، وذلك حتى يتسنى لنا الوقوف بكل دقة على حقيقة وجود هذه الألقاب ، ومدى الاتفاق أو الاختلاف بينها جميعاً .

نقد يطلق على الحاكم لقب " الإمام " أو " الملك " أو " الرئيس الأول " أو " الفيلسوف " أو " واضع التواميس " فما هو المقصود بكل من هذه الألقاب ؟ يجيب الفارابي على هذا السؤال بقوله : " أن معنى الفيلسوف والرئيس الأول والملك وواضع التواميس والإمام معنى كله واحد وأي لفظة ما أخذت من هذه الألفاظ ثم أخذت ما يدل عليه كل واحد منها عند جمهور أهل لغتنا وجدت أنها كلها تجتمع في آخر الأمر في الدلالة على معنى واحد بعينه " (١) .

وبين أن ذلك عنده أن " الفيلسوف " وإن كان يتميز عن غيره بما يمتلكه من فضيلة نظرية ، فإن هذه الفضيلة لا يمكنها في واقع الأمر أن تصل إلى كمالها الأخير إلا إذا توافرت فيه بالضرورة مسائر القوى والفضائل .

أما لقب " واضع التواميس " فإنه وإن كان يدل على ما يتمتع به الحاكم من جودة المعرفة بشرائط المعقولات العملية والقوة على استخراجها وعلى إيجادها في الأمم والمدن ، فإن هذه القدرة تتطلب بالضرورة أن تتوافر فيه الفضيلة النظرية وذلك إعمالاً للقاعدة التي تقتضي بأنه يلزم لوجود المتكسر وجود المتقدم .

(١) تحصيل السعادة ، ص ٤٢ - ٤٤ .

والقب " الملك " يدل على التسلط والإقتدار . والإقتدار التام لا يكون بالإستعانة بالأشياء الخارجية فقط بل بما يمتلكه الحاكم من عظم القدرة الذاتية، بأن تكون صناعته وفضيلته عظيمة القوة جداً ؛ وهو ما لا يتحقق له إلا بعظم قوة المعرفة ، وعظم قوة الفكرة ، وعظم قوة الفضيلة والصناعة . ومن هنا فإن لقب " الملك " إذا ما أخذ على إطلاقه كان المقصود به هو يعينه المقصود بالفيلسوف وواضع التواميس .

والقب " الإمام " في لغة العرب يدل على من يقيم به ويتقبل ، ولا يكون ذلك إلا إذا كانت صناعته هي أعظم الصناعات قوة وفضيلته أعظم الفضائل قوة وفكرته أعظم الفكر قوة وعلمه أعظم العلوم قوة ، أو كان يجمع بعض هذه القوى ويستعمل قوى غيره في تكميل ما ينقصه ، وفي جميع الأحوال فإنه لا يصل إلى هذه الدرجة من الكمال إلا بتحصيل العلوم النظرية والفضائل الفكرية التي هي أعظم الفضائل قوة والتي تعد أهم ما يميز الفيلسوف من غيره

وإذا تأملنا أمر الفيلسوف والرئيس الأول لوجدنا أنه لا فرق بينهما ؛ فكلاهما قد حصل له الفضائل النظرية أولاً ثم الفضائل العملية بعبارة يقينية ، وكلاهما أيضاً لديه القدرة على إيجاد هذه الفضائل في الأمم والمدن بالوجه والمقدار الممكنين (١) .

فالقاسم المشترك الذي يجمع بين هذه الألقاب جميعاً هو أن كلا منها يتطلب توافر الفضائل النظرية والعملية في الحاكم بحيث تكون صناعته هي أعظم الصناعات قوة وفضيلته أعظم الفضائل قوة وفكرته أعظم الفكر قوة وعلمه أعظم العلوم قوة . وأن تكون لديه القدرة على إيجاد هذه الفضائل في الأمم والمدن بالوجه والمقدار الممكنين ، أي أن كلا منها يتضمن معنى الفضيلة العظمى والقوة العظمى .

ويتبين من هذا التحليل مدى حرص الفارابي وتأكيدده على ضرورة تميز

(١) تحصيل السعادة ، ص ٣٩ وما بعدها .

الرؤساء أو الملوك بالقوة الفكرية التي تمكنهم من إستنباط ما هو خير وفاضل لشعوبهم . على أن هذه القوة الفكرية لا تتوافر إلا في من كان معداً لها بالفطرة والطبع أولاً ثم بالهيئة والملكية الإرادية ثانياً . ومن هنا يقرر الفارابي أنه ليس في وسع كل إنسان أن يكون ملكاً لأن الملوك ليسوا ملوكاً بالإرادة فقط ولكنهم ملوك بالطبيعة والملكات التي يمتلكونها : * فليس أي إنسان لتفق تكون صناعته وفضيلته الخلقية وفضيلته الفكرية عظيمة القوة . فإذا الملوك ليس هم ملوك بالإرادة فقط بل بالطبيعة . وكذلك الخضم خدم بالطبيعة أولاً ثم ثانياً بالإرادة . فيكمل ما أعينوا به بالطبيعة . فإذا كسان كذلك . فالفضيلة النظرية والفضيلة الفكرية العظمى والفضيلة الخلقية العظمى والصناعة العملية العظمى إنما سبيلها أن تحصل فيمن أعد لها بالطبع . وهم ذوى الطبائع الفاتكة العظيمة القوى جداً . فإذا حصلت هذه في إنسان ما يبقى بعد هذا أن تحصل الجزئية في الأمم والمدن . ويبقى أن نعلم كيف الطريق إلى إيجاد هذه الجزئية في الأمم والمدن . فإن الذي له هذه القوة العظيمة ينبغي أن تكون له قدرة على تحصيل جزئيات هذه في الأمم والمدن . وتحصيلها بطريقتين أوليين : بتعليم وتدريب * (١)

ويتضح موقف الفارابي من رئيس الدولة في هذا الصدد مع نظريته العضوية التي هيمنت وسيطرت على رؤيته وتحليله للدولة المثالية : فهو وإن كان يتطلب في الملك أو الرئيس أن يكون من ذوى الفضائل العظيمة والطبائع الفاتكة، فما ذلك إلا لأنه يتظر إليه نظرسه إلى العضو الرئيسى في البدن وهو القلب . فكما أن القلب هو أكمل أعضاء البدن وأتمها ، فكذلك رئيس الدولة يجب أن يكون هو أكمل فرد فيها وأن تكون فضيلته الفكرية والعملية أعظم قوة من غيره : وكما أن العضو الرئيسى في البدن هو بالطبع أكمل أعضائه وأتمها في نفسه وفيما يخصه وله من كل ما يشارك فيه عضو آخر اتصالها .. كذلك رئيس المدينة هو أكمل أجزاء المدينة فيما يخصه وله من كل ما شارك فيه غيره أفضله * (٢) .

(١) تحصيل السعادة ، ص ٢٩ . وراجع أيضاً آراء أهل المدينة الفاضلة ، ص ٧١ ، حيث يقرر الفارابي : * رئيس المدينة الفاضلة ليس يمكن أن يكون أي إنسان لتفق لأن الرئاسة إنما تكون بشيئين : أحدهما أن يكون بالفطرة والطبع معداً لها ، والثاني بالهيئة والملكية الإرادية * .

(٢) آراء أهل المدينة الفاضلة ، ص ٧٤ .

على أن الفارابي لا يكتفى بمجرد التفسير المضمون لاسم رئيس الدولة وتمييزه الفكري من غيره من المرجسين ، ولذلك نجده يحلل السلطة السياسية تحليلاً فلسفياً صيقاً نابهاً من تلك الكائنة الخاصة التي اعترف بها للحاكم ، وينتهي من هذا التحليل إلى أن رئيس الدولة هو مستودع ومستقر السيادة ، ومصدر الحياة والحركة للدولة كلها ، ومن ثم ينبغي أن يكون لديه من القوة الفكرية والفضائل النظرية والعملية ما يمكنه من إدارة أمور هذه الدولة وتوجيهها على النحو الذي يحقق لها السعادة القصوى والكمال الأخير دون أن تكون به حاجة إلى أي إنسان آخر يرشده أو يرأسه في أي عمل من الأعمال . يقول الفارابي : " ليس يمكن أن تكون صناعة ورئاسة المدينة الفاضلة أي صناعة ما اتلفت ولا أي مملكة ما اتلفت . وكما أن الرئيس الأول في جنس لا يمكن أن يرأسه شيء من ذلك الجنس مثل رئيس الأعضاء فإنه هو الذي لا يمكن أن يكون عضو آخر رئيساً عليه وكذلك في كل رئيس في الجملة ، كذلك الرئيس الأول للمدينة الفاضلة ينبغي أن تكون صناعته صناعة لا يمكن أن يخدم بها أصلاً ولا يمكن فيها أن ترأسها صناعة أخرى أصلاً بل تكون صناعته صناعة نحو غرضها ترم الصناعات كلها وإياه يقصد بجميع أعمال المدينة الفاضلة ، ويكون ذلك الإنسان إنساناً لا يكون يرأسه إنسان أصلاً وإنما يكون ذلك الإنسان إنساناً قد استكمل فصار مثلاً ومعقولاً بالفعل قد استكملت قوته التخيلية بالطبع خاية الكمال على ذلك الوجه الذي قلنا ، وتكون هذه القوة منه معدة بالطبع لتقبل أما في وقت اليقظة أو في وقت النوم عن العقل الفعال الجزئيات أما بنفسها وأما بما يحاكيها ثم المعقولات بما يحاكيها وأن يكون مثله بالفعل قد استكمل بالمعقولات كلها حتى لا يكون يخفى عليه منها شيء وصار مثلاً بالفعل ... وهذا الإنسان هو في أكمل مراتب الإنسانية وفي أعلى درجات السعادة وتكون نفسه كاملة متحدة بالعقل الفعال على الوجه الذي قلنا ، وهذا الإنسان هو الذي يقف على كل فعل يمكن أن يبلغ به السعادة . فهذا أول شرائط الرئيس . ثم أن يكون له مع ذلك قدرة بلسانه على جودة التخييل بالقول لكل ما يعلمه ، وقدرة على جودة الإرشاد إلى السعادة وإلى الأعمال التي بها يبلغ السعادة . وأن يكون له مع ذلك جودة ثبات ببينه لمباشرة أعمال الجزئيات " (١) .

(١) آراء أهل المدينة الفاضلة ، ص ٧٦ . وراجع أيضاً السياسات المدنية ، ص ٤٩ .

خلاصة القول إذن أن الرئاسة إنما تكون بشيئين : أحدهما أن يكون الرئيس بالفطرة والطبع معسداً لذلك ، والثاني أن تتوافر لديه الهيئة والملكة الإرادية . ولكن كيف يكون ذلك ؟ يجيب القارأي على هذا السؤال بقوله أنه لكي يكون الرئيس معسداً بالفطرة والطبع للرئاسة فإنه يجب أن تجتمع فيه اثنتا عشرة خصلة (١) :

١ - أن يكون تام الأعضاء ، حتى يمكنه مباشرة أعباء الرئاسة بسهولة .

٢ - أن يكون بالطبع جيد الفهم والتصور لكل مايقال له ، فيلقاه بفهمه على مايقصده القائل وعلى حسب الأمر في نفسه .

٣ - أن يكون جيد الحفظ لما يفهمه ولما يراه ولما يسمعه ولما يدركه ، وفي الجملة لا يكاد ينساه .

٤ - أن يكون جيد الفطنة ذكياً إذا رأى الشيء باننى دليله فطن له على الجهة التي دل عليها الدليل .

٥ - أن يكون حسن العبارة يؤاتيه لسانه على إبانة كل مايفسره إبانة تامة .

٦ - أن يكون محباً للتعليم والاستفادة ، منقاداً له ، سهل القبول ، لايقبله تعب التعليم ، ولايقبله الكد الذي يناله منه .

٧ - أن يكون غير شره على المأكول والمشروب والمنكوح ، متجنباً بالطبع للعب مبنفساً للذات الكائنة من هذه .

٨ - أن يكون محباً للصدق وأهله ، مبنفساً للكذب وأهله .

(١) آراء أهل المدينة الفاضلة ، ص ٨٠ - ٨١ .

٩ - أن يكون كبير النفس محباً للكرامة ، تكبر نفسه بالطبع عن كل ما يشين من الأمور ، وتسمو نفسه بالطبع إلى الأرفع منها .

١٠ - أن يكون الرفيع والدينار ومساثر أمراض الدنيا هيته عنده .

١١ - أن يكون بالطبع محباً للعدل وأهله ، ومبغضاً للجور والظلم وأهلها ، يعطي النصف من أماله ومن غيره ويحث عليه ويؤتي من حل به الجور مؤثماً لكل ما يراه حسناً وجميلاً . ثم أن يكون عدلاً غير صعب القياس ولا جموحاً ولا لوجحاً إذا دعى إلى العدل ، بل صعب القياس إذا دعى إلى الجور وإلى القبيح .

١٢ - أن يكون قوي العزيمة على الشيء الذي يرى أنه ينبغي أن يفعل ، جسوراً عليه ، مقداماً غير خائف ولا ضعيف النفس .

وعلى الرغم من تأكيد الفارابي على ضرورة توافر هذه الخصال الطبيعية مجتمعة في شخص الحاكم ، إلا أنه كان على وعي بصعوبة توافرها جميعاً إلا في القليل النادر من الأنفراد وفي الواحد بعد الآخر ، حيث يقرر أن " اجتماع هذه كلها في إنسان واحد صعب فلذلك لا يوجد من فطر على هذه الفطرة إلا الواحد بعد الواحد والأقل من الناس " (١) .

أما من الشروط الإرادية ، فقد عدها في ستة ، هي (٢) :

١ - أن يكون حكيماً .

٢ - أن يكون عالمياً ، حافظاً للشرائع والسنن والسير التي دبرتها الأئمة للمدينة محتلياً بأعماله كلها حلوا تلك بتمامها .

(١) نفس المصدر ، ص ٨١ .

(٢) آراء أهل المدينة الفاضلة ، ص ٨١ - ٨٢ .

٢ - أن يكون له جودة إستتباط فيما لا يحفظ عن السلف فيه شريعة .
ويكون فيما يستتبطه من ذلك محتدياً حلوا الأئمة الأولين .

٤ - أن يكون له جودة رؤية وقوة إستتباط لما سبيله أن يعرف في وقت من الأوقات الحاضرة من الأمور والعوائد التي تحدث مما ليس سبيلها أن يسير فيه الأولون ويكون متحصراً بما يستتبطه من ذلك صلاح حال المدينة .

٥ - أن يكون له جودة إرشاد بالقول إلى شرائع الأولين وإلى التي استتبط بعدم مما احتذى فيه حلومهم .

٦ - أن يكون له جودة ثبات يبينه في مباشرة أعمال العرب وذلك أن يكون معه الصناعات العربية الشامة والرئيسة .

فإذا توافرت الخصال الطبيعية والشروط الإرادية في الحاكم كان هو الرئيس الذي لا يرأسه إنسان آخر ، وهو الإمام وهو الرئيس الأول للمدينة الفاضلة ، وهو رئيس الأمة الفاضلة ورئيس المعمورة من الأرض كلها (١) . ويجب تسجيل الشرائع والسنن التي شرعها هذا الرئيس وأمثاله إن كانوا قد توالوا في الدولة حتى يمكن الرجوع إليها في العهود التي تلتقر إلى وجود مثل هذا الحاكم أو الملك الفيلسوف .

أما إذا كانت الشروط الإرادية لا تجتمع كلها في شخص واحد وإنما توافرت في شخصين بأن كان أحدهما حكيماً والثاني فيه الشرائط الباقية ، كانا هما رئيسين للدولة ، فإذا تفرقت هذه الشرائط في جماعة ، وكانوا متلائمين ، كانوا هم الرؤساء الأفاضل (٢) .

(١) نفس المصدر ، ص ٧٩ .

(٢) نفس المصدر ، ص ٨٢ : " فإذا لم يوجد إنسان واحد اجتمعت فيه هذه الشرائط ولكن وجد إثنان ، أحدهما حكيم ، والثاني فيه الشرائط الباقية ، كانا هما رئيسين في هذه المدينة . فإذا "

على أن الفارابي وإن كان لا يربط - كما هو واضح - بين النظام الملكي وحكم الفرد ، إلا أنه كان حريصاً على ربط السلطة بالمعرفة ، ومن هنا نراه يؤكد على ضرورة توافر شرط الحكمة أو الفلسفة في الحاكم ، فرداً كان أو جماعة ، باعتباره أهم الشروط الإرادية على الإطلاق . فهذا الشرط يجب توافره في جميع الأحوال حتى يمكن للحاكم أن يدير شؤون الدولة بالتبدير المستدير ، وتكون لديه القدرة على ممارسة السلطة ، وعلى تنظيم المواطنين وحملهم على السياسات المخططة الموضوعة من أجل الحياة الفاضلة التي تحقق السعادة في الحياة الدنيا والحياة الآخرة .

ويتطلب على ربط السلطة بالمعرفة (الحكمة أو الفلسفة) على هذا النحو أنه إذا لم يتوافر هذا الشرط في الحاكم ، فرداً كان أو جماعة ، فإنه ينبغي - في رأى الفارابي - أن تبقى المدينة الفاضلة بلا ملك ، ويكون من يتولى أمر السلطة فيها ليس بملك ، بمعنى أنه يفقد صفة الملك ، بل والأكثر من ذلك فإن مثل هذه الحالة ما تلبث أن تتصرف بعد مدة نحو الهلاك والدمار . يقول المعلم الثانى : " فمتى اتفق في وقت ما إن لم تكن الحكمة جزء الرياسة وكانت فيها سائر الشرائط بقيت المدينة الفاضلة بلا ملك ، وكان الرئيس القائم بأمر هذه المدينة ليس بملك ، وكانت المدينة تعرض للهلاك . فإن لم يتفق أن يوجد حكيم تضاف إليه لم تثبت المدينة بعد مدة أن تهلك " (١) .

وجماع القول في هذا السند أن الفارابي قد أضفى على الفلسفة أهمية سياسية كمؤهل جوهري في تولي الحكم وتبدير أمور الدولة ، إذ أنه بهذا العلم الرئيسى وما يستتبعه من سيطرة على العلوم الأخرى ، يبلغ الرئيس الأول مرتبة ينال بها السعادة والكمال اللذين يتحققان بكمال المعرفة ، واللذين يؤهلانه بالتالى لقيادة قومه نحو تبليها في حياتهم ، بما يعلمهم من سبل الوصول إليها ،

تفرقت هذه في جماعية ، وكانت الحكمة في واحد ، والثاني في واحد ، والثالث في واحد ، والرابع في واحد ، والخامس في واحد ، والسادس في واحد ، وكانوا متلائمين كانوا هم الرؤساء المتفاضل .

(١) آراء أهل المدينة الفاضلة ، ص ٨٢ - ٨٣ .

وبما يهديهم من نور حكمته الذي يكشف أسرار الحكم التي تتلوى عليها شرائع الأقدمين وشريعة المسلمين . وإذا كان الفارابي قد ربط بين السياسة وبين الفلسفة والسعادة برباط لا انفصام لها على هذا النحو (١) ، فقد اهتم اهتماماً كبيراً بتحديد مكانة الفلسفة كعلم بين العلوم النظرية والعملية ، وبيان ماهيتها والفرق بينها ، وكيف نشأت وتطورت عند الأقدمين ، وبعبارة أخرى فإن الفارابي كان حريصاً على أن يحدد لنا مضمون وجوهر شرط الحكمة الذي جعله شرطاً ضرورياً لبقاء الدولة واستمرارها .

فالفلسفة هي " العلم الذي يعطى الموجودات معقولة ببراهين يقينية " (٢). وهذا العلم " هو أقدم العلوم وأكملها رياسة ، وسائر العلوم الأخر الرئيسة هي تحت رياسة هذا العلم . وأما سائر العلوم الرئيسة الثاني والثالث المنتزع منهما إذ كانت هذه العلوم إنما تحتذى نحو ذلك العلم ويستعمل ليكمل الغرض بذلك العلم وهو السعادة القصوى والكمال الأخير الذي يبلغه الإنسان . وهذا العلم على ما يقال أنه كان في القديم في الكلدانيين وهم أهل العراق ثم سار إلى أهل مصر ثم انتقل إلى اليونانيين ولم يزل إلى أن انتقل إلى السريانيين ثم إلى العرب ، وكانت العبارة عن جميع ما يحتوي عليه ذلك العلم باللسان اليوناني ثم صارت باللسان السرياني ثم باللسان العربي . وكان الذين عتدهم هذا العلم من اليونانيين يسمونه الحكمة على الإطلاق والحكمة العظمى ، ويسمون إقتناها العلم وملكتها الفلسفة ويعنون به إثبات الحكمة العظمى ومحبتها ، ويسمون

(١) وقد أوضح الفارابي هذا الارتباط والحكمة منه في قوله : " والفلسفة المدنية صنفان : أحدهما تحصل به علم الأفعال الجميلة والأخلاق التي تصدر عنها الأفعال الجميلة والقدرة على أسبابها وبه تصير الأشياء الجميلة قنية لنا وهذه تسمى الصناعة الخلقية ، والثاني يشتمل على معرفة الأمور التي بها تحصل الأشياء الجميلة لأهل المدن والقدرة على تحميلها لهم وحفظها عليهم وهذه تسمى الفلسفة السياسية فهذه جمل أجزاء صناعة الفلسفة . ولما كانت السعادات إنما تنالها متى كانت لنا الأشياء الجميلة قنية ، وكانت الأشياء الجميلة إنما تصير لنا قنية بصناعة الفلسفة فلازم ضرورة أن تكون الفلسفة هي التي بها تنال السعادة فهذه هي التي تحصل لنا بجودة التمييز " . كتاب التنبيه على سبيل السعادة ، ص ٢٠ - ٢١ .

(٢) تحصيل السعادة ، ص ٣٦ .

المقتنى لها فيلسوفاً ، يعنون بها المحب والمؤثر للحكمة العظمى ويسرون أنها بالقوة الفضائل كلها ، ويمسونها علم العلوم وأم العلوم وحكمة الحكم وصناعة الصناعات يعنون بها الصناعة التي تشمل الصناعات كلها والفضيلة التي تشمل الفضائل كلها والحكمة التي تشمل الحكم كلها ، وذلك أن الحكمة قد تقال على الحق جداً وإفراط في أي صناعة كانت حتى يرد من أفعال تلك الصناعة ما يعجز عنه أكثر من يتعاطاها ويقال حكمة بشرية ، فإن الصالح بإفراط في صناعة ما يقال أنه حكيم في تلك الصناعة ، وكذلك النافذ الروية والحديث فيها قد يسمى حكيماً في ذلك الشيء الذي هو نافذ الروية فيه ، إلا أن الحكمة على الإطلاق هي هذا العلم وملكته " (١) .

وليس في إستعانة الحاكم أن يكون فيلسوفاً بالحقيقة إلا إذا توافر له بالفطرة إستعداد للعلوم النظرية ، وهو ما يقتضى أن يكون جيد الفهم والتصور للشيء الذاتي ، ثم أن يكون حنوناً وصبوراً على الكد الذي يناله في التعليم ، وأن يكون بالطبع محباً للمسدد وأمله والعدل وأمله ، خير جموح ولا لجوج فيما يهواه ، وأن يكون غير شرس على المأكول والمشروب ، تهون عليه بالطبع الشهوات والدرهم والدينار وما جاتس ذلك ، وأن يكون كبير النفس عما يشين عند الناس ، وأن يكون ورعاً سهل الإنقياد للخير والعدل ، مسر الإنقياد للشر والجور ، وأن يكون قوي العزيمة على الشيء الصواب ، ثم بعد ذلك يكون قد روى على نواحيس وعلى عادات تتشاكل ما فطر عليه ، وأن يكون صحيح الإعتقاد لأراء الملة التي نشأ عليها ، متمسكاً بالأفعال الفاضلة التي في ملته غير مختل بأكملها أو بمعظمها ، وأن يكون مع ذلك متمسكاً بالفضائل التي هي في المشهور فضائل غير مختل بالأفعال الجميلة التي هي في المشهور جميلة . فإذا توافرت في طالب الفلسفة هذه الخصال منذ صغره ، أمكنه أن يتعلم الفلسفة بالحقيقة ، وأن لا يصير فيلسوف زور ولا بهرج ولا باطل (٢) .

(١) المصدر السابق ، ص ٢٨ - ٢٩ .

(٢) والفيلسوف الباطل هو الذي تحصل له العلوم النظرية من غير أن يكون له ذلك على كماله الآخر ، بأن يوجد ما قد علمه في غيره بالوجه الممكن فيه . أما الفيلسوف البهرج : فهو الذي يتعلم العلوم النظرية ولم يزود ولم يعود الأفعال الفاضلة ولا الأفعال الجميلة ، بل كان تابعاً —

أما من كيفية إعداد الحاكم وتعليمه الفلسفة ، فإن الفارابي ، وهو الفيلسوف الذي يخلق في سماء المثالية ، لم يفت أن ينزل إلى أرض الواقع لكي يرسم لنا البرنامج التربوي الذي يجب إتباعه حتى يمكن إعداد شخصية الحاكم . أو الرئيس الأول * الإعداد العلمي والأخلاقي الذي يؤهله لأن يكون حكيماً صالحاً النهوض بأعباء ومسئوليات السيادة والسلطة في الدولة المثالية . ويفصل الفارابي منهجه التعليمي التربوي بقوله : " والعلم النظرية إما أن يعلمها الأئمة والملوك وإما أن يعلمها من سبيله أن يستحفظ العلوم النظرية ويعلم هذين جهات عديدة بأعيانها وهي الجهات التي سلك ذكرها بأن يعرفوا أولاً المقدمات الأولى والعلم الأول في جنس جنس من أجناس العلوم النظرية ، ثم يعرفوا أصناف أحوال المقدمات وأصناف ترتيبها على ما تقدم ذكره ويوجدوا بتلك الأشياء التي ذكرت بعد أن يكونوا قد قوت نفوسهم قبل ذلك بالأشياء التي تراخى بها أنفس الأحداث الذين مراتبهم بالطبع في الإنسانية هذه المرتبة ويعودوا استعمال الطرق المنطقية كلها في العلوم النظرية كلها ويؤخذوا بالتعليم من صباهم على الترتيب الذي ذكره أفلاطون مع مسائل الآداب إلى أن يبلغ كل واحد منهم أشده ثم يجعل الملوك منهم في رئاسة من الرياضات الجزئية ، ويرتقون قليلاً قليلاً من مراتب الرياضات الجزئية إلى أن يبلغوا ثمانى أسابيع من أعمارهم ثم يجعلوا في مرتبة الرئاسة العظمى . فهذا طريق تعليم هؤلاء . وهم الخاصة الذين سيبلهم أن لا يقتصر بهم في معلوماتهم النظرية على ما يوجبها بادي الرأي المشترك * (١) .

وهكذا نرى أن الفارابي قد قيد مصدر السلطة بالعديد من القيود وأحاطه

... هواء وشبهاته في كل شيء من أي الأشياء اتفق . والفيلسوف المزور : هو الذي يتعلم العلوم النظرية من غير أن يكون معداً بالطبع نحوها . راجع في ذلك ، تحصيل السعادة ، ص ٤٤ - ٤٦ .

(١) وتلاحظ هنا أن الفارابي يؤمن بأرستقراطية المعرفة ، وينبئها على أساس من تقسيم المجتمع إلى " خاصة " و " عامة " . والعامة هم الذين يقتصرون ، أو الذين سيبلهم أن يقتصر بهم في معلوماتهم النظرية على ما يوجبها بادي الرأي المشترك . راجع في ذلك ، تحصيل السعادة ، ٢٩ - ٣٧ . وانظر أيضاً ماسياتي في تفصيل ذلك ، ص ١٠٨ وما بعدها .

بالكثير من الشروط التي لا يتيسر - على حد تعبيره هو نفسه - توافرها إلا في القليل جداً من الأفراد وفي الواحد بعد الآخر . ويأتى شرط الحكمة على رأس الشروط الإرادية التي يجب توافرها في الحاكم ، فرداً كان أو جماعة ، بل أنه لازمة جوهرية لكي يكتسب الحاكم صفة الملك ، ولكي يمكن للدولة البقاء والاستمرار .

وقبل أن ننهي الحديث عن القيود التي تفرضها الفارابي على مصدر السلطة ، هناك بعض الملاحظات نود إبرازها فيما يلي :

أولاً : أن الفارابي لم يهتم - كما فعل فلاسفة الأغريق - بدراسة وتحليل نظم الحكم المختلفة . فقد قسم أفلاطون نظم الحكم إلى ست هي : النظام السوفوقراطي ، النظام الاستبدادي ، النظام التيموقراطي ، النظام الأوليجارشى الحقيقى ، النظام الأرستقراطى الديموقراطى ، والنظام الديموقراطى . كما قدم أرسطو قائمة بثمانية عشر نظاماً سياسياً مختلفاً ، استلهمها من ١٥٨ دستوراً للبلاد المختلفة ، وقام بتحليلها وترتيبها وتنسيقها تنسيقاً منطقياً . ويقسم أرسطو نظم الحكم هذه إلى ست طوائف كبرى منها ثلاثة صالحة وثلاثة فاسدة . أما الصور الصالحة فهي : النظام الملكى ، النظام الأرستقراطى ، والنظام الجمهورى أو الدستورى . وأما الصور الفاسدة فهي : النظام الاستبدادى ، النظام الأوليجارشى ، والنظام الديموقراطى . وبين كل صورة من صور الحكومات الصالحة وبين الصورة المقابلة من الحكومات الفاسدة ، توجد درجات متعددة . فمثلاً بين النظام الملكى الصالح وبين النظام الاستبدادى الفاسد يوجد مجال لأشكال كثيرة تختلف في درجة صلاحيتها أو فسادها بحسب مدى قربها من النظام الملكى أو من النظام الاستبدادى . فكلما قرب النظام السياسى إلى النظام الملكى ، أصبح أكثر صلاحية وأقل فساداً . وعلى العكس كلما كان الحكم قريب الشبه بالنظام الاستبدادى ، كان أكثر فساداً ، وهكذا (١) .

(١) راجع فى تفصيل ذلك ، ثروت بدوى ، أصول الفكر السياسى ، ج ١ ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٠ .

ثانياً : أن الفارابي قد خلط بين النظام الأرستقراطي . حيث يكون الحكم للأقلية ، والنظام الملكي ، حيث يكون الحكم للفرد مطلق . وبعد ذلك اثرأ من آثار الفلسفة الأفلاطونية على فكر الفارابي السياسي : فقد انتهى أفلاطون من دراسته لنظم الحكم المختلفة إلى أن النظام المثالي هو النظام السوفوقراطي الذي يكون الحكم فيه لطبقة الفلاسفة والحكماء ، هؤلاء قد يكون لهم رئيس واحد أو أكثر . ويسدرج أفلاطون هذا النظام تحت النظام الملكي ، بمقولة أن الإرتباط ليس حتمياً بين النظام الملكي وحكم الفرد ، إذ يمكن أن يكون الحكم في يد عدد محدود ومع ذلك يعد ملكياً (١) .

ثالثاً : أن فكرة الربط بين السياسة والفلسفة أو بين السلطة والمعرفة ، قد قال بها أفلاطون من قبل . إذ رأى أن الفضيلة هي المعرفة ، وأنه توجد حقائق مطلقة يمكن التوصل إليها بواسطة البعض دون البعض الآخر . فالأفراد يختلفون من حيث المواهب والقدرات والعقول والأحاسيس ، وأولئك الموهوبون الذين يملكون القدرة والبصيرة هم وحدهم الذين يصلون إلى معرفة الحقائق . وسياسة شئون الدولة أمر في غاية الصعوبة ، لأنه لا يستطيع القيام بهذه المهمة إلا من كان لديه المعرفة والعلم الذي يجعله قادراً على حكم الآخرين ، أي من توانست لديه الفضيلة . ولما كان الفلاسفة هم وحدهم الذين يستطيعون التحلي بالفضيلة والمعرفة ، فإن هذه القلة هي وحدها التي يجب أن تحكم الجماعة . يقول أفلاطون : " أنه لا دولة ، ولا نظام ، ولا فرد ، يمكن أن يبلغ الكمال ما لم تلق مقالاتد الأحكام فيها إلى أيدي الفلاسفة القلائل " (٢) . ويظهر الربط بين السياسة والفلسفة أو الحكمة واضحاً جلياً في قول أفلاطون : " لا يمكن زوال تعاسة الدول ، وشقاء النوع الإنساني ، ما لم يملك الفلاسفة أو يتفلسف نُسوك والحكام ، فلسفة صحيحة تامة . أي ما لم تتحد القوتان السياسية والفلسفية في شخص واحد ، وما لم ينصحب من حلقة الحكم الأشخاص الذين يقتصرون على إحدى هاتين القوتين " (٣) .

(١) المصدر السابق ، ص ٧٠ .

(٢) جمهورية أفلاطون ، ترجمة حنا خباز ، ص ١٩٢ .

(٣) المصدر السابق ، ص ١٧٢ .

ومع ذلك فإن من يعمن النظر يجد أن هناك فارقاً جوهرياً يفصل بين
فلسفة أفلاطون وفلسفة الفارابي في هذا الصدد ، وهو أن تخلف شرط الحكمة
لا يترتب عليه عند أفلاطون سوى فساد نظام الحكم واختياره غير مثالي ،
أما عند الفارابي فإن تخلف هذا الشرط يؤدي إلى إنحراف الدولة نحو الهلاك
والدمار .

رابعاً : أن الصفات التي خلقها الفارابي على رئيس المدينة
تنشأ به إلى حد كبير مع تلك الصفات التي أضفها أفلاطون على
الحاكم . فقد قرر أفلاطون أن أرباب هذه الصفات دون غيرها ، هم الذين
يحكمون الدول :

١ - الحكمة ، ذلك أن أرباب الفلسفة هائمون بكل أنواع المعارف
لتنجلي لهم حقيقة هذا الوجود الخالد ، الذي لا يغيره الزمن ، ولا تسطو
عليه عواذي الزمن .

٢ - الشرف بحقيقة الوجود الخالد ، بحيث لا يرغب منه بديلاً ، ولا أن
يخلف فرع من فروعها بكبيراً كان ذلك الفرع أو صغيراً .

٣ - الصدق ، أي العزم على تجنب الكذب في كل صورة ما أمكن ، ومقتنه
مقتناً كلياً ، ومحبة الصدق محبة حقيقية .

٤ - هجر اللذات التي محورها الجسد ، وأن تحرم رغباته حول اللذات
العقلية .

٥ - أن يكون عفيفاً ، لا يسوده الطمع ، وأن يبتعد عن الأشياء التي تحمل
المراء على الإستهانة في حب المال .

٦ - أن يحذر التفاضل من أية وصمة مسائلة ، لأن الصفات أعظم ضد
للنفس المتصلة بالليل التمام لإمتلاك الحقيقة الإلهية والبشرية ، في
حالي وحدتها وتعميمها .

٧ - الزهد في الحياة العاصرة ، وعدم خشية الموت أو اعتباره حادثاً مروعاً .

٨ - مسرعة التعلم ، وأن يكون لديه ذاكرة حافظة لما حصله حتى لا تنقرض جعبته من المعرفة .

خامساً - أن الفارابي قد استوحى برنامجيه التعليمي التربوي الذي وضعه لتربية الحكام الفلاسفة مما كتبه أفلاطون في هذا الصدد . وقد أشار إلى ذلك الفارابي نفسه في قوله : " ويؤخذوا بالتعليم من صباهم على الترتيب الذي نكره أفلاطون .. " (١) .

(١) تحصيل السعادة ، ص ٣٠ .

المبحث الثاني سلطات الحاكم واختصاصاته

سبق القول أن الحاكم في دولة الفارابي تتركز في شخصه جميع مظاهر السيادة والسلطة ، فهو صاحب السلطة المدنية ، من تشريعية وقضائية وتنفيذية ، وهو صاحب ولاية الجهاد . وبجانب ذلك فإن له وظيفة تربية منبثقة من افتراض أن الكمال والسعادة إنما يقوم على دعائم فكرية أخلاقية فنية يتطلب بناؤها إمداد الفطر الطبيعية للمواطنين لأداء وظائف الدولة المتخصصة إمداداً يعتمد على برنامج عميق متوسع في العلوم النظرية والعملية وعلى ماتعليه التجريبية في نظام البصر وبقة التمييز والحكم ، فالحاكم هو مؤيد الأمم ومعلمها . وأخيراً فإن للحاكم وظيفة إقتصادية تتمثل في نوره في توجيه قوى الإنتاج والعمل ، وإقامة المجتمع على أساس من التخصيص في العمل وفق القدرات المتنوعة لدى المواطنين .

ولم يشأ الفارابي أن يترك سلطان الحاكم في ممارسته لهذه السلطات وتلك الاختصاصات حراً مطلقاً من كل قيد ، بل جعل " الصناعة الملكية " مقيدة بقيد عام يلفها ويحدد الهدف منها ؛ وهو أن يفيد الملك نفسه ومناثر أهل المدينة السعادة الحقيقية . فهو يقول : " الملك في الحقيقة هو الذي غرضه ومقصوده من صناعته التي يدبر بها المدن أن يفيد نفسه ومناثر أهل المدينة السعادة الحقيقية . وهذه هي الغاية والغرض من المهنة الملكية " (١) .

وبالإضافة إلى هذا القيد العام الذي تتحدد به أغراض السلطة وأهدافها ، فقد بين " المعلم الثاني " الأسس والضوابط التي تقيس من إرادة الحاكم في ممارسته لكل سلطة أو اختصاص من هذه السلطات والاختصاصات المختلفة ، مما يدفعنا إلى القول بأن السلطة الملكية عند الفارابي إنما هي سلطة مقيدة أو قانونية وليست سلطة مطلقة أو استبدادية .

(١) فصول منتزعة ، ص ٥٧ .

وإزيادة الأمر إيقاحاً وتفصيلاً ستعرض فيما يلي سلطات وإختصاصات الحاكم المختلفة واحدة تلو الأخرى .

أولاً - السلطة التشريعية :

يصف الفارابي الحاكم في مدينته الفاضلة بأنه " واضح النوايس " . ويستمد هذا الوصف مقوماته مما يمتلكه الحاكم من جودة المعرفة بهرائط المعولات العملية والقسوة على استخراجها ، والقدرة على إيجادها في الأمم والمسن . فواضح النوايس هو " الذي له قدرة على أن يستخرج بجودة فكرته شرائطها التي بها تصير موجوداً بالفعل وجوداً تتال به السعادة القصوى " (١) . ويلزم فيمن كان واضح النوايس أن يكون فيلسوفاً إذا كانت ماهيته ماهية رئاسة لخدمة ، ومن هنا كان التطابق - كما سبق أن رأينا - بين معنى الفيلسوف ومعنى واضح النوايس .

وتتقيد السلطة التشريعية بالغاية أو الغرض منها ، بمعنى أنه يجب أن يكون الغرض من إصدار التشريعات هو تغيير أمور الدولة تدبيراً يحقق الترابط والانتلاف بين أجزائها المختلفة ، ويحقق التعاون على إزالة الشرور وتحصيل الخيرات ، وأن يستبقى الأعمال النافعة في بلوغ السعادة أو يزيد فيها ، ويحول الأعمال الضارة إلى أعمال نافعة أو يبطئها أو يثقل منها ، وفي الجملة فإن الغرض من التشريع يجب أن يكون دائماً هو إبطال الشر وإيجاب الخير للرحمة .

ولكن يتحقق الغرض من التشريع على الوجه الأكمل ، ينبغي ألا يقتصر الحاكم على إصدار التشريعات المحقة للخير ، وأن يعمل على بث الثقافة القانونية بين أفراد الرحمة ، بحيث يثقف كل فرد من أفراد المدينة الفاضلة على الأمن والميسادى التي يقوم عليها نظام الدولة ، كنظام الرئاسة الأولى فيها ، ومراقب الرياسات التي تليها ، والسعادة القصوى ، والأفعال المحددة التي إذا فعلت نيلت بها السعادة ، ثم يوجه أهل المدينة بعد ذلك إلى فعلها والحرم عليها .

(١) تحصيل السعادة ، ص ٤١ .

ويوضح لنا الفارابي مضمون السلطة التشريعية والإطار المرسوم لها بقوله : " ومدير المدينة هو الملك إنما فعله أن يدير المدن تدييراً ترتبط به أجزاء المدينة بعضها ببعض وتأنسف ويرقب توقيياً يتعاونون به على إزالة الشرور في تحصيل الخسرات . وأن ينظر في كل ما أعطته الأجسام السمائية ، فما كان منها معيناً لوجه ما ، نافعاً لوجه ما في بلوغ السعادة إستبقاه أو زاد فيه ، وما كان ضاراً اجتهد في أن يصير نافعاً ، وما لم يكن ذلك فيه أبطله وقله . وبالجمله يلتصق أبطال الشرير جميعاً وإيجاب الخيرين جميعاً ، ويحتاج في كل واحد من أهل المدينة الفاضلة أن يعرف مبادئ الموجودات القصوى ومراتبها والسعادة والرياسة الأولى التي للمدينة الفاضلة ومراتب رياستها ثم من بعد ذلك الأعمال المحسودة التي إذا فعلت نيلت بها السعادة - وأن لا يقتصر على أن يعلم هذه الأعمال دون أن يعمل ويوجه أهل المدينة لفعلها " (١) .

ولما كان الفارابي يؤمن بتفاوت قدرات الأفراد واختلاف فطرتهم وعاداتهم فقد حرص على أن يبين الطريق الذي يمكن للحاكم أن يسلكه حتى يمكنه أن يبيت في رعيته الثقافة القانونية اللازمة ، فيقول : " ومبادئ الموجودات ومراتبها والسعادة ورياسة المدن الفاضلة إما أن يتصورها الإنسان ويعقلها ، وإما أن يتخيلها . وتصورها هو أن يرتسم في نفس الإنسان لواتها كما هي موجودة في الحقيقة . وتخيّلها هو أن يرتسم في نفس الإنسان خيالاتها ومثالاتها وتحاكياها ، ... وأكثر الناس لا قدرة لهم إما بالفطرة وإما بالعادة على تفهم تلك وتصورها ، فلذلك ينبغي أن تخيل إليهم مبادئ الموجودات ومراتبها والعقل الفعال والرياسة الأولى ، كيف تكون بأشياء تحاكياها ، ومعاني تلك ونواتها هي واحدة لا تتبدل . وأما ما تحاكى بها لأشياء كثيرة مختلفة ... ولذلك أمكن أن يحاكى هذه الأشياء لكل طائفة ولكل أمة بغير الأمور التي يحاكى بها الطائفة الأخرى أو الأمة الأخرى . فلذلك قد تكون أمة فاضلة ومدن فاضلة تختلف ملهم وأن كانوا كلهم يلتمون بسعادة واحدة بعينها " (٢) .

(١) السياسات المدنية ، ص ٥٤ - ٥٥ .

(٢) السياسات المدنية ، ص ٥٥ - ٥٦ .

ومن ناحية أخرى فإن السلطة التشريعية تتفاوت قوة وضعفاً بحسب مكانة الحاكم في سلسلة الحكم المشرعين . ذلك أن المتأمل في كتابات الفارابي يجد أنه يفرق بين أنواع ثلاثة من الحكم : الرئيس الأول أو " صاحب الشريعة " (١) ، الملك الفيلسوف ، وملك السنة .

فالرئيس الأول ، بمعنى النبي المنذر ، هو الذي لم يبق بينه وبين العقل الفعال واسطة . ومن ثم فإنه يجمع بين خصائص الحكيم الفيلسوف والنبي المنذر . وهذا الإنسان هو في أكمل مراتب الإنسانية وفي أعلى درجات السعادة ، وهو الذي يقف على كسل فعل يمكن أن يبلغ به السعادة ، وأنه قدرة على جودة الإرشاد إلى السعادة وإلى الأعمال التي تتال بها . ورياسة هذا الإنسان هي الرياسة الأولى ، أما سائر الرياسات الإنسانية فإنها متخلفة عن رئاسته وكائنة عنها . ومن هنا فإن سلطة الرئيس الأول في التشريع تكون أعظم قوة وأوسع مدى من غيره : فهو المستقر ، والمقتدى به في سيره وأفعاله ، والمقبول أقاويله ونصاياه . وله أن يدير بما رأى وكيف شاء (٢) . وتكون التشريعات الصادرة منه مستمدة إما من الوحي الإلهي المباشر الذي يفيض من الله تبارك وتعالى إلى العقل الفعال ثم إلى قوة التخيلة بواسطة العقل المستفاد ، وإما من الوحي الإلهي غير المباشر الذي يفيض من العقل الفعال بتوسط العقل المستفاد إلى حقله المنفصل . وبين لنا " المعلم الثاني " كيف تستمد التشريعات الصادرة من الرئيس الأول أو النبي المنذر من الوحي ، سواء كان مباشراً أو غير مباشر . بقوله : " وإذا حصل ذلك في كلا جزئي قوة الناطقة وهما النظرية والعملية ، ثم في قوة التخيلة ، كان هذا الإنسان هو الذي يوحى إليه ، فيكون الله عز وجل يوحى إليه بتوسط العقل الفعال ، فيكون ما يفيض من الله تبارك وتعالى إلى العقل الفعال يفيضه العقل الفعال إلى حقله المنفصل بتوسط العقل المستفاد ثم إلى قوة التخيلة فيكون بما يفيض منه إلى حقله المنفصل حكيماً فيلسوفاً

(١) إستخدم الفارابي مفهوم الرئيس الأول في بعينين أساسيين : أحدهما قائم على السبق التاريخي ويعني الرئيس المؤسس ، والآخر قائم على مكانة الرئيس في الدولة ويقصد به الرئيس الأعلى . جورية توفيق مجاهد ، الفكر السياسي ، ص ١٩٤ .
(٢) فصول متزعة ، ص ٦٦ .

ومتعلقاً على التمسك وبما يفيض منه إلى قوة التخيلة نبياً منذراً بما سيكون ومخبراً بما هو الآن من الجزئيات بوجود عقل فيه الإلهي . وهذا الإنسان هو في أكمل مراتب الإنسانية وفي أعلى درجات السعادة وتكون نفسه كاملة متحدة بالعقل الفعال على الوجه الذي قلنا . وهذا الإنسان هو الذي يقف على كل فعل يمكن أن يبلغ به السعادة ، فهذا أول شرائط الرئيس ، ثم أن يكون له مع ذلك قدرة بلسانه على جودة التخيل بالقول لكل ما يعلمه . وقدرة على جودة الإرشاد إلى السعادة وإلى الأعمال التي بها يبلغ السعادة . وأن يكون له مع ذلك جودة ثبات يبدنه لمباشرة أعمال الجزئيات " (١) .

ويقصد القارابي أن الناس الذين يدبرون سياسة هذا الرئيس هم الناس الفاضلون والأخيار والسعداء ، فإن كانوا أمة فتلك هي الأمة الفاضلة ، وإن كانوا أناساً يجتمعون في مسكن واحد كان ذلك المسكن الذي يجمع جميع من تحت هذه الرئاسة هو المدينة الفاضلة (٢) .

وأما الملك الفيلسوف ، فهو كل من تولى رئاسة الدولة الفاضلة وتوافرت فيه شرائطها على النحو الذي أسلفناه . وهو يتمتع أيضاً بسلطة

(١) آراء أهل المدينة الفاضلة ، ص ٧٨ - ٧٩ . وراجع أيضاً السياسات المدنية ، ص ٤٩ - ٥٠ ، حيث يعبر القارابي عن نفس الفكرة بقوله : " وهذا الإنسان هو الملك في الحقيقة عند القدماء ، وهو الذي ينبغي أن يقال فيه أنه يوحى إليه . فإن الإنسان إنما يوحى إليه إذا بلغ هذه الرتبة وذلك إذا لم يبق بينه وبين العقل الفعال واسطة . فإن العقل المنفصل يكون شبه المادة والموضوع للعقل المستفاد ، والعقل المستفاد شبيه بالمادة والموضوع للعقل الفعال ، فحينئذ يفيض من العقل الفعال على العقل المنفصل القوة التي بها يمكن أن يوقف الإنسان على تحديد الأشياء والأفعال وتسيدها نحو السعادة بهذه الإضافة الكائنة من العقل الفعال على العقل المنفصل بأن يتوسط بينهما العقل المستفاد وهو الوحي .

" ولأن العقل الفعال فاضل عن وجود السبب الأول فقد يمكن لأجل ذلك أن يقال أن السبب الأول هو الوحي إلى هذا الإنسان بتوسط العقل الفعال ، ورئاسة هذا الإنسان هي الرئاسة الأولى وسائر الرياسات الإنسانية متأخرة عن هذه وكائنة عنها " .

(٢) السياسات المدنية ، ص ٥٠ .

تشريعية خلافة ، يتسع مداها ليشمل ، من ناحية ، وضع التشريعات اللازمة لتنظيم الأحداث والأوضاع والنظم التي لم يرد بشأنها نص في شريعة الرئيس الأول ، ومن ناحية أخرى ، تعديل وتغيير النظم القانونية التي وضعها الرئيس الأول إذا علم وقدر أن ذلك التغيير هو الأصلح في زمانه .

فمن ناحية نجد أن خلفاء الرئيس الأول من الملوك الفلاسفة لهم أن يشرعوا ما لم يشرعه الرئيس الأول . وهنا تبرز حقيقة جوهرية وهي أن الفارابي من يؤمنون بنسبية التشريع ، ويأثرون من غير المتصور أن يضع المشرع في زمانه حلاً لكل ما كان وكل ما هو كائن وكل ما يكون ، ويرجع ذلك لأسباب متعددة يبينها لنا الفارابي في قوله : " والرئيس الأول قد يلحقه ويعرض له أن لا يقدر الأفعال كلها ويستوفيها فيقدر أكثرها ، وقد يلحقه في بعض ما يقدره أن لا يستوفي شرائطها كلها بل يمكن أن تبقى أفعال كثيرة مما سبيلها أن تقدر فلا يقدرها لأسباب تعرض : إما لأن اللزوم تحريمه وتعالجه قبل أن يأتي على جميعها وإما لأشغال ضرورية تعوقه من حروب وغيرها وإما لأنه لا يقدر الأفعال إلا عند حادث وعارض مما يشاهده هو أو مما يسأل عنه فيقدر حينئذ ويشرع ويعين ما ينبغي أن يعمل في ذلك النوع من الحوادث ، فلا تعرض كل العوارض في زمانه ولا في البلد الذي هو فيه ، فتبقى أشياء كثيرة مما يجوز أن يعرض في غير زمانه أو في غير بلده يحتاج فيها إلى فعل محدود مقدر في ذلك الشيء العارض فلا يكون هو مشرع فيها شيئاً ، أو يعتمد إلى ما يظن أو يعلم أنها من الأفعال أمسول تمكن غيره أن يستخرج عنها الباقية فيشرع فيها كيف وكم ينبغي أن تعمل ويترك الباقية علماً منه أنه يمكن أن يستخرجها غيره إذا قصد قصده واحتذى حذوه ، أو يرى أن يبتدئ في أن يشرع ويقدر الأفعال التي هي أعظم قوة وأكثر تفعلاً وأشد غنى وجسدي في أن تلتئم بها المدينة وترتبط وينتظم أمرها ، فيشرع في تلك وحدها ويترك الباقية إما لوقت فراغه لها أو لأن غيره يمكنه أن يستخرجها ، إما في زمانه وإما بعده ، إذا احتذى حذوه " (١) .

(١) كتاب الفلوسفة ونصوص أخرى ، تحقيق محسن مهدي ، بيروت ، دار المشرق ، ١٩٦٨ ،

ومن ناحية أخرى فإن سلطة الملوك الفلاسفة التشريعية تمتد لتشمل أيضاً تعديل وتغيير الكثير مما شرعه الرئيس الأول إذا ما تسلسلوا أن ذلك هو الأصلح في زمانهم . فالنظم القانونية ما هي إلا تصوير واقعي لإتسيباط الحياة المعيشية للجمع الإنساني في صورة ما وفي زمان معين . وهي تنمو وتتطور وتتغير وتتغير مع نمو هذه الحياة وتطورها وتنوعها وتغير صورها . ولاشك أن عناصر الزمان والمكان والبيئة والطبيعة لها آثارها الجوهرية في تشكيل الحياة الإنسانية وتكوين العلاقات المعيشية المتتومة وتوجيهها . ولاشك أيضاً أن على النظم القانونية أن تلائم هذا التطور وهذا التغير حتى تظل أحكامها متوافقة مع الواقع ومتجاوبة مع الراسخ . هذه الحقائق العلمية الثابتة لم تكن بخافية على المعلم الثاني . ومن هنا كانت نظريته إلى الشرائع على أنها تقسم بالمرحلة وعدم الجمود مما يجعلها دائماً قابلة للتعديل والتغيير حسبما تقتضيه ظروف الزمان والمكان طالما كان القائم بهذا التعديل من الملوك الفلاسفة الذين يخلقون الرئيس الأول ويكونون مثله في جميع الأحوال . يقول الفارابي : " فإذا خلقه بعد وفاته من هو مثله في جميع الأحوال كان الذي يخلقه هو الذي يقدر عالم يقدره الأول . وليس هذا فقط ، بل له أيضاً أن يغير كثيراً مما شرعه الأول ، فيقدره غير ذلك التقدير إذا علم أن ذلك هو الأصلح في زمانه . لا لأن الأول أخطأ ، لكن الأول قدره بما هو الأصلح في زمانه ، وقدر هذا بما هو الأصلح بعده ، زمان الأول ، ويكون ذلك مما لو شاهده الأول لغيره أيضاً . وكذلك إذا خلف الثاني ثالث مثل الثاني في جميع أحواله ، والثالث رابع ، فإن للتالي أن يقدر من تلقاء نفسه ما لا يجده مقدراً ، وله أن يغير ما قدره من قبله . لأن الذي قبله لو بقي لغير أيضاً ذلك الذي غير الذي بعده " (١) .

وأما ملك السنة ، فهو الذي يعتمد في تسييره لشئون الدولة على الشرائع والسنة المحفوظة والمكتوبة من الشرائع والسنة القديمة . والفارق بين

(١) كتاب الملة ، ص ٥٠ . وراجع أيضاً كتاب السياسات المدنية ، ص ٥٠ - ٥١ ، حيث يقول الفارابي : " وكما أنه يجوز للواحد منهم أن يغير شريعة قد شرعها هو في وقت إذا رأى الأصلح تغييرها في وقت آخر ، كذلك الفاهر الذي يخلق الماضي له أن يغير ما قد شرعه الماضي لأن الماضي نفسه لو كان مشاهداً للحال لغير " .

الملك الفيلسوف وملك السنة هو أن الأول قد اجتمعت في شخصه جميع الخصال الطبيعية والشروط الإرادية أو المكتسبة على نحو ما سبق أن ذكرنا . أما الثاني فإنه وإن توافرت فيه الخصال الطبيعية إلا أنه لا تتوافر فيه الشروط الإرادية المذكورة . ولذلك يقرر الفارابي أن السلطة يجب ألا تكون إلى ملك السنة إلا في حالة عدم وجود الملك الفيلسوف فرداً كان أو جماعة (رؤساء الأخيار ونوى الفضل) (١) .

والحاكم في هذه الحالة قد يكون فرداً واحداً وقد يكون جماعة . ويسمى الواحد " ملك السنة " وتسمى الجماعة " رؤساء السنة " وفي جميع الأحوال فقد تطلب فيهم الفارابي بعض الشروط الخاصة التي تهدف في مجموعها إلى جودة الإلمام بالشرائع والسنن القديمة والفسرة على استنباط الأحكام التي لم يرد بشأنها نص صريح في هذه السنن . وتمثل هذه الشروط في أن يكون " عارفاً بالشرائع والسنن المتقدمة التي أتى بها الأولون من الأئمة وبنبروا بها المدن . ثم أن يكون له جودة تمييز الامكنة والأحوال التي ينبغي أن تستعمل فيها تلك السنن على حسن مقصود الأولين بها . ثم أن يكون له قدرة على استنباط ما ليس يوجد مصرحاً به في المحفوظة والمكتوبة من السنن القديمة ، محتثاً بما يستنبط منها حتى ما تقدم عن السنن . ثم أن تكون له جودة رأي أو تعقل في الحوادث الواردة شيئاً فشيئاً . مما ليس سبيلها أن تكون في السير المتقدمة مما يحفظ به صيانة المدينة . وأن يكون له جودة إقتناع وتخيل ، ويكون له مع ذلك قدرة على الجهاد . فهذا يسمى ملك السنة ورئاسته تسمى ملكاً سنياً . ولكن إذا لم توجد كافة هذه الشروط مجتمعة في شخص واحد ، ووجدت متفرقة في جماعة فيقومون بأجمعهم مقام ملك السنة وهؤلاء الجماعة يسمون رؤساء السنة " (٢) .

وسلطة ملك السنة (أو رؤساء السنة) في التشريع سلطة محدودة أو مقيدة . فالفارابي وإن أكد أهمية الملازمة المستمرة بين حاجات الزمن والظروف الملازمة وبين التشريعات المناسبة التي تفرض تلك الحاجات ، إلا أنه لم يبيح

(١) وهم الذين يقومون مقام الملك في حالة تفرق الشروط الإرادية في أكثر من واحد .

(٢) فصول منتزعة ، ص ٦٦ .

في ظل هذا النظام المعنى التقليدي للتغيير الجوهرى للقواعد الأساسية التى وضعها صاحب الشريعة ، وإنما قصر التغيير على نوع من الاستتباط والإستخراج من الأشياء التى صرح وأضح الشريعة بتقديرها . وإذا كان الأمر كذلك ، فإنه يلزم فى ملك السنة أن يكون فقيهاً وأن يستعمل للوصول إلى هذا الغرض صناعة الفقه ، وهى الصناعة " التى يقتدر الإنسان بها على أن يستخرج ويستنبط صحة تقدير شئء مما لم يصرح وأضح الشريعة بتحديد من الأشياء التى صرح فيها بالتقدير ، وتصحيح ذلك بحسب غرض وأضح الشريعة بالملة بأسرها التى شرعها فى الأمة التى لهم شريعت " .

وتتضمن صناعة الفقه على جزئين : جزء فى الآراء وجزء فى الأفعال . وفى المالتين فإن هذه الصناعة تتطلب بالضرورة أن يكون الفقيه " قد استوفى علم كل ما صرح وأضح الشريعة بتحديد من الأفعال بقول أو فعل ، وأن يكون ذلك حارفاً بالشرائع الأخيرة التى انتهت إلى تشريعها الرئيس الأول أن كان قد لجأ إلى تبديل فيما صرح ، وأن يكون أيضاً حارفاً باللغة التى بها كانت مخاطبة الرئيس الأول ، ويكون له مع ذلك جودة فطنة للمعنى وما تستعمل من تخصيص أو إطلاق فى التسول ، وأن يكون له تمييز بين التشابه والتباين فى الأشياء ، وقوة على فهم اللازم من غيراللازم ، وذلك بجودة الفطرة وبالدربة الصناعية " .

ويرى الفارابى أن الفقه فى الأشياء العملية من الملة ، إنما يشتمل على جزئيات الكليات التى يحتوى عليها علم السياسة ، ومن ثم فهو جزء من أجزاء علم السياسة ويدخل تحت الفلسفة العملية . وأن الفقه فى الأشياء العلمية من الملة يشتمل إما على جزئيات الكليات التى تحتوى عليها الفلسفة النظرية ، وإما على ما هى مثالات الأشياء تحت الفلسفة النظرية ، فهو إذن جزء من الفلسفة النظرية وتحتها ، والعلم النظرى الأصلى .

وبين لنا الفارابى عملية التفسير فى ظل الحكم السننى ، والقيود والضوابط التى تحكمها ، وما تحتوى عليه صناعة الفقه باعتبارها الصناعة اللازمة والضرورية لاستتباط الأحكام الجزئية التى لم يصرح بها وأضح الشريعة ، والشروط التى يجب توافرها فى ملك السنة حتى يكون فقيهاً ، وعلاقة صناعة الفقه بالسياسة من ناحية وبالفلسفة من ناحية أخرى فى قوله : " وأما

إذا مضى واحد من هؤلاء الأئمة الأبرار الذين هم الملوك في الحقيقة ولم يخلفه من هو مثله في جميع الأحوال احتيج في كل ما يعمل في المدن التي تحت رئاسته من تقدم إلى أن يحتل في التفسير حلو من تقدم ولا يخالف ولا يغير بل يبقى كل ما قدره المتقدم على حاله ، وينظر إلى كل ما يحتاج إلى تفسير مما لم يصرح به من تقدم فيستنبط ويستخرج من الأشياء التي صرح الأول بتفسيرها ، فيضطر حينئذ إلى صناعة الفقه ، وهي التي يقتدر الإنسان بها على أن يستخرج ويستنبط صحة تفسير شيء مما لم يصرح وأضغ الشريعة بتحديد من الأشياء التي صرح فيها بالتفسير ، وتصحيح ذلك بحسب فرض وأضغ الشريعة باللغة بأسرها التي شرعها في الأمة التي لهم شرع . وليس يمكن هذا التصحيح لو يكون صحيح الإمتداد لآراء تلك الأمة فاضلاً بالفضائل التي هي في تلك اللغة فضائل . فمن كان هكذا فهو فقيه .

" وإذا كان التفسير في شيئين - في الآراء وفي الأفعال - لزم أن تكون صناعة الفقه جزئين : جزءاً في الآراء وجزءاً في الأفعال . فالفقيه في الأفعال يلزمه أن يكون قد استوفى علم كل ما صرح وأضغ الشريعة بتحديد من الأفعال . والتصريح ربما كان بقول وربما كان بفعل وأضغ الشريعة ، فيقوم فعله ذلك مقام قوله في ذلك الشيء أنه ينبغي أن يفعل فيه كذا وكذا . وأن يكون مع ذلك حارفاً بالشوائع التي إنما شرعها الأول بحسب وقت ما ثم أبدل مكانها غيرها واستدامها ليحتل في زمانه حلو الأخيرة لا الأولى . ويكون أيضاً حارفاً باللغة التي بها كانت مخاطبة الرئيس الأول ، ومصادات أهل زمانه في استعمالهم لغتهم ، وما كان منها يستعمل في الدلالة على الشيء بجهة الإستعارة له وهو في الحقيقة إسم غيره . لئلا يظن بالشيء الذي استعير له إسم شيء آخر أنه عندما لفظ به أراد ذلك الشيء الآخر ، أو يظن أن هذا هو ذاك . ويكون له مع ذلك جودة فطنة للمعنى الذي أريد بالإسم المشترك في الموضع الذي استعمل فيه ذلك الاسم . وكذلك متى كان الاشتراك في القول . ويكون له جودة فطنة أيضاً الذي يستعمل على الإطلاق ومقصد القائل لخص منه ، والذي يستعمل في ظاهر القول على التخصيص ومقصد القائل أهم منه ، والذي يستعمل على التخصيص أو على العموم أو على الإطلاق ، ومقصد القائل هو ما يدل ذلك عليه في الظاهر . ويكون له معرفة بالمشهور من الأمور والذي هو في المادة . ويكون له مع ذلك قوة على أخذ التشابه والتباين في الأشياء . وقوة

على اللازم الشيء من غير اللازم - وذلك يكون بجسودة الفطيرة وبالدريسة المتناعية - ويوصل إلى الفاسط واضع الشريعة في جميع ماشرعه يقول ، وإلى أفعاله فيما شرعه بأن فعله ولم ينطق به إما بالمشاهدة والسمع منه إن كان في زمانه وصحبه وإما بالأخبار عنه - والإخبار عنه إما مشهورة وإما مقنعة ، وكل واحدة من هذه إما مكتوبة وإما غير مكتوبة . والفقيه في الآراء المقدرة في الملة ينبغي أن يكون قد علم ماظمه الفقيه في الأعمال .

” فالفقه في الأشياء العملية من الملة إذن إنما يشتمل على أشياء هي جزئيات الكليات التي يحتوى عليها المدني ، فهو إذن جزء من أجزاء العلم المدني وتحت الفلسفة العملية . والفقه في الأشياء العلمية من الملة مشتمل أما على جزئيات الكليات التي تحتوى عليها الفلسفة النظرية وأما على ما هي مثالات الأشياء تحت الفلسفة النظرية ، فهو إذن جزء من الفلسفة النظرية وتحتها والعلم النظري الأصل ” (١) .

ثانياً - السلطة القضائية :

ويعد الحاكم هو المسئول الأول عن توزيع العدل بين الرعية . وجدير بالذكر أن التأكيد على العدل وأهميته في سياسة الدول أمر متوارث في الحكمة السياسية منذ القدم سواء في تراث الغرب أو في تراث الشرق . ولكن العدل عند الفارابي يستمد أهميته من الدور الذي تسببه إليه في إستمرار الدولة وبقائها متماسكة لايتطرق إليها التفكك والإنهيار . فهو يقول : ” أجزاء المدينة ومراتب أجزائها ياتلف بعضها من بعض بالصحة وتماسك وتبقى محفوظة بالعدل والاهيل العدل ” (٢) .

ويحدد مضمون وجوهر السلطة القضائية للحاكم على ضوء النظرية العامة للعدل . فقد سبق أن رأينا أن الفارابي يميز بين العدل عند أهل المدن الضخمة أو الجاهلية وأساسه القهر والتغلب ، وبين العدل عند أهل المدن القاضلة

(١) كتاب الملة ، ص ٥٠ - ٥٢ .

(٢) فصول متزعة ، ص ٧٠ .

وأساسه المساواة . ويرى أن العدل بهذا المفهوم الأخير ينقسم إلى عدل توزيعي وعدل تبادلي أو تصحيحي . والعدل التوزيعي يتحقق بأن تقسم الخيرات المشتركة في الدولة - معنوية كانت أو مادية - بين جميع المواطنين لأعلى أساس المساواة الحسابية المطلقة وإنما على أساس من المساواة النسبية وفق جدارة المواطن وأهليته في شئون الرياسة السياسية والاجتماعية ، وفي شئون المهارات والمهن الصناعية وما تعتمد عليه من تقوى طمى وأخلاقى وعلى . فالقسط الذى يذله كل فرد من هذه الخيرات يجب أن يكسونه مساوياً لاستهلاكه . أما العدل التبادلي أو التصحيحي فإنه مكمل للعدل التوزيعي ، ولا تظهر الفائدة منه إلا بعد أن يكون العدل التوزيعي قد تحقق بالفعل . كما أن الفائدة من العدل التوزيعي لا تستمر إلا من طريق العدل التصحيحي . ويقسم هذا النوع من العدل على أساس المساواة الحسابية المطلقة . والهدف منه هو أن يحصل كل طرف يدخل فى علاقة مامع غيره على وضع متساو مع الطرف الآخر . ولا يقتصر مجال العدل التبادلي على العلاقات الإختيارية والتعاقدية ، وإنما يمتد أيضاً إلى ما يسمى بالعلاقات غير الإختيارية التى تنولد من الجريمة .

وعلى ضوء هذا المفهوم الذى حددته الفارابى للعدل تتحدد وظيفة الحاكم القضائية : فهو يتخذ وظيفة القاضي الذى يحفظ على كل فرد من أفراد الدولة النصيب أو القسط الذى آل إليه من الخيرات المشتركة ، مادية كانت أو معنوية ، بعد أن يكون قد قسمها بين الأفراد كل حسب إستهلاكه . ومن ثم فإن من واجبات الحاكم أن يعيد إلى كل فرد من أفراد الدولة خيراً مساوياً لما يخرج من يده سواء بإرادته ، مثل البيع والهبة والقرض ، أو بغير إرادته مثل السرقة أو الإقتصاب ، على أن يكون ما يعود عليه إما قانوناً الدولة أو غير خنار بها . وأن يمنع بالعقوبة العادية " المخرج من يد نفسه أو من يد غيره قسطه من الخيرات " متى كان ضاراً بالدولة . فصالح الدولة وصالح الفرد مرتبطان لا انفصال بينهما ، ووظيفة الحاكم القاضي أن يزن آثار كل منهما على الآخر ، ويجعل من مساحة القضاء ميزاناً وسلطاناً يحقق العدالة ويبيد الجور فى ميدان العلاقات الاجتماعية والاقتصادية ، ويكفل المحافظة على التوازن التامى فى بناء المجتمع والدولة . وبين لنا الفارابى أبعاد هذه الصلة الوثيقة بين نظريته فى العدل وبين الوظيفة القضائية للحاكم بقوله : " فإذا قسمت (أى الخيرات المشتركة فى الدولة) واستقر لكل واحد قسطه ، فبئسنى بعد ذلك أن يحفظ على كل واحد من

أولئك قسطة . إما بأن لا يخرج بشرائط وأحوال لا يلحق من خروج ما يخرج من يده من قسطة ضرر ، لا به ولا بالمدينة . وما يخرج من يد الإنسان من قسطة من الخيرات فهو إما بإرادته مثل البيع والهبة والقرض ، وإما بلا إرادته مثل أن يسرق أو يغصب ، وينبغي أن يكون في كل واحد من هذين شرائط يبقى بها ما في المدينة من الخيرات محفوظة عليهم . وإنما يكون ذلك بأن يعود بدل ما خرج عن يده بإرادته أو بغير إرادته خير مساو لذلك الذي خرج عن يده ، إما من نوع ما خرج من يده وإما من نوع آخر . ويكون ما عاد من ذلك إما عاد عليه هو في خاصة نفسه وإما على المدينة . فأي هذه عاد عليه المساوي له فهو العدل الذي تبقى به الخيرات المقسومة محفوظة على أهل المدينة . والجور هو أن يخرج من يده قسطة من الخيرات من غير أن يعود المساوي له لا عليه ولا على أهل المدينة . ثم ينبغي أن يكون ما يعود عليه هو في خاصة نفسه إما تافهاً للمدينة وأما غير ضار لها . والمخرج من يد نفسه أو عن يد غيره قسطة من الخيرات متى كان ضاراً بالمدينة كان أيضاً جائراً ومنه منعه . وكثير من يمنع ما يحتاج في منعه إلى شرود توقع به عقوبات .

" وينبغي أن تقدر الشرود والعقوبات حتى يكون كل جور عليه في خاصة نفسه ، وإذا نقص كان جوراً على أهل القاعل للشر بقسط من الشر كان مدلاً ، وإذا زيد عليه كان جوراً عليه في خاصة نفسه وإذا نقص كان جوراً على أهل المدينة ، ونسى أن تكون الزيادة جوراً على أهل المدينة " (١) .

وإذا كانت وظيفة الحاكم القاضي تتمثل في المحافظة على مبدأ العدل وإقراره بين الرعية ، فإن نطاق هذه الوظيفة يجب أن يتحدد بالغرض منها ، بمعنى أنه يجب أن يكون هناك تناسب بين الفعل والجزاء ، وأن يعالج كل فرد يخرج من إطار الشرعية معالجة تعيده إلى ما كان عليه بالقياس إلى جملة المدينة وإلى كل جزء من مسائر أجزائها ، دون ما إسراف أو إهمال واستهانة . ويكون دور الحاكم في هذا الصدد شبيهاً بدور الطبيب الذي يرمي البدن ويعالجه : فالطبيب الذي يعالج عضواً من أعضاء البدن ، ويهيه من الصحة ما يزيد من

إستتهاله وطاقته استيعابه ، وما يلقى به على صحة باقى الأعضاء ، فإنما يضره ويفسده خسراناً وفساداً إن هو تركه معه ، يضر البدن كله ويفسده ، وذلك بأن يعطله ويعطل الأعضاء المرتبطة به .

وحرى بالملاحظة أن الفارابى ، الذى يؤمن بالكل أولاً وبالأجزاء ثانياً ، والذى يفضل مصالح الدولة على مصالح الفرد أو الأجزاء مهما عظم ، لم يتروك أن يعطى للحاكم سلطة إبعاد ونفى كل من يحاول الخروج على النظام العام للدولة بحصوله على خيرات أكثر من إستتهاله ، إذا ما تعلق علاجه وإمانته إلى سائر أجزاء المدينة كعضو صالح ينتفع به ، وذلك محافظة على صلاح الباقين من أفراد المجتمع . فكما أن الطبيب يمكنه بتر أحد الأعضاء التى تقصد محافظة على باقى أعضاء الجسد ، فكذلك رئيس الدولة باعتباره المسئول عن سلامة الدولة والمحافظة على سائر أجزائها من أى خسران أو فساد يهددها . يقول الفارابى : " كما أن الطبيب إنما يعالج كل عضو يعطل بحسب قياسه إلى جملة البدن وإلى الأعضاء المجاورة له والمرتبطة به بأن يعالجه علاجاً يفيد به صحة ينتفع بها فى جملة الجسمين وينفع بها الأعضاء المجاورة له والمرتبطة به . كذلك مدير المدينة ينبغي أن يدير أموره كل جزء من أجزاء المدينة ، سواء كان جزءاً صغيراً مثل إنسان واحد أو كبيراً مثل منزل واحد ، ويعالجه ويفيده الخير بالقياس إلى جملة المدينة وإلى كل جزء من سائر أجزاء المدينة ، بأن يتحرى أن يجعل ما يفيد ذلك الجزء من الخير خيراً لا يضر به جملة المدينة ولا شيئاً من سائر أجزائها بل خيراً تنتفع به المدينة بأسرها وكل واحد من أجزائها بحسب مرتبته فى نفعة المدينة . فكما أن الطبيب متى لم يتحفظ بهذا وقصد أن يفيد عضواً من الأعضاء صحة ، وعالجه بما لم يبال معه كيف كانت حال سائر الأعضاء المجاورة له ، أو عالجه بما يضر سائر الأعضاء الأخر ، وأفاده صحة يفعل بها فعلاً لا ينتفع به البدن بأسره أو ما يجاوره ويرتبط به من الأعضاء ، تعطل ذلك العضو وتعطلت الأعضاء المرتبطة به وتأت المضره منه إلى سائر الأعضاء حتى يفسد البدن بأسره ، كذلك المدينة .

وكما أن العضو الواحد إذا لحقه من الفساد ما يخشى التعدي منه إلى سائر الأعضاء الأخرى لجوارته إياها ، يقطع ويبطل طلباً لبقاء تلك الأخرى ، كذلك جزء المدينة إذا لحقه من الفساد ما يخشى

التعدي إلى غيره ، ينبغي أن ينظر ويحكم لنا فيه من صلاح تلك
الواقعة " (١) .

ولكن لما كانت حقبة الإبعاد أو اللقي تتلوى على خطورة بالغة ، فقد قرر
الفارابي أنه لا يجوز اللجوء إليها إلا إذا تبين للحاكم أن الخارج على النظام
العام لا يمكن إصلاحه وملاحقه بوسيلة أخرى كفرن الفضيلة في نفسه مثلاً ، أو
إشغاله بما يصلحه ، أو بمقربة أخف كالعيس . ففي معرض حديثه عن " النابتة "
يقول الفارابي : " واجب على رئيس المدينة الفاضلة تتبع النابتة وإشغالهم
وملاح كل صنف منهم بما يصلحه خاصة أما بإخراج من المدينة أو بمقربة ، أو
بحبس ، أو بتصرف في بعض الأعمال وأن لم يصعوا له " . كما يقرر أيضاً
أن " الشرور تزال من المدن إما بالفضائل التي تمكن في نفوس الناس وإما بأن
يصيروا شياطين لأنفسهم وأي إنسان لم يمكن أن يزال الشر الكائن منه
لابفضيلة تمكن في نفسه ولا يشيط نفسه أخرج من المدن " (٢) .

ثالثاً - السلطة التنفيذية :

يقوم التنظيم الإداري في الدولة الفارابية على أساس خضوع الموظفين
لنظام رئاسة متدرج . فالبنیان الإداري . أشبه مايكون بالهرم حيث يوجد في
القمة المسلك الذي يرأس السلطة التنفيذية ويليهِ مراتب متدرجة في الرئاسة
والخدمة بحسب التخصص الوظيفي وتقسيم العمل المبني على الاختلاف في
القدرات النفسية والهيئات والملكات الإرادية . وفي قاعدة الهرم الوظيفي توجد
مراتب الخدمة التي ليس فيها رئاسة ولا تونها مرتبة أخرى .

وعملية التنظيم المتسلسل من القمة حتى القاعدة في هرم البناء
الاجتماعي والإداري لا تتم بطريقة تلقائية بين المواطنين ، وإنما هي عملية موجهة
يقوم بها رئيس الدولة وفق نظام موضوعي يرأس فيه المتفوق غير المتفوق ،
والكفاء غير الكفاء . ويحدد الفارابي أسس وضوابط هذا النظام بقوله : " ثم

١) فصول متفرقة ، ص ٤٢ - ٤٣ .

٢) المصدر السابق ، ص ٢٥ .

أهل الطبائع المتساوية يتفاضلون بعد ذلك بتفاضلهم في تأديبهم بالأشياء التي هم نحوها معسبون ، والمتأديبون منهم على التساوي يتفاضلون بتفاضلهم في الاستنباط ، فإن الذي له قدرة على الاستنباط في جنس ما رئيس من ليس له قدرة على استنباط ما في ذلك الجنس ، ومن له قدرة على استنباط أشياء أكثر رئيس على من له القدرة على استنباط أشياء أقل ، ثم هؤلاء يتفاضلون بتفاضل قواهم المستفادة من التأديب على جودة الإرشاد والتعليم أو ودائته ، فإن الذي له قدرة على جودة الإرشاد والتعلم هو رئيس من ليس له في ذلك الجنس قوة على الاستنباط ، وايضاً فإن قوى الطبائع الذين هم أنقص من قوى الطبائع الفائقة في جنس مامتي تأديبوا بذلك الجنس فهم الفضل ممن لم يتأديب بشيء من أهل الطبائع الفائقة ، والذين تأديبوا بأفضل ما في ذلك الجنس رؤساء على الذين تأديبوا بأخص ما في ذلك الجنس ، فمن كان فائق الطبع في جنس ما فتأديب بكل ما أمسه له بالطبع فليس إنما هو رئيس على من لم يكن في ذلك الجنس فائق الطبع فقط بل وعلى من كان في ذلك الجنس فائق الطبع ولم يتأديب أو تأديب بشيء يسير مما في ذلك الجنس .

... ومن لم يكن له قدرة على أن ينهض غيره نحو شيء من الأشياء أصلاً ولا أن يستعمله فيه ، وكان إنما له القدرة على أن يفعل أبداً ما يرشده إليه لم يكن هذا رئيساً أصلاً ولا في شيء بل يكون مرفوضاً أبداً وفي كل شيء . ومن كانت له قوة على أن يرشد غيره إلى شيء ما ويحصله عليه أو يستعمله فيه فهو رئيس في ذلك الشيء على الذي ليس يمكنه أن يفعل ذلك الشيء نفسه ، ومن لم يكن له قوة على أن يستنبط الشيء من تلقاء نفسه ولكن كان إذا أرشده إليه وعلمه فعله ، ثم كانت له قدرة على أن ينهض غيره نحو ذلك الشيء الذي علمه وأرشده إليه ويستعمله فيه ، كان هذا رئيساً على إنسان ومرفوضاً من إنسان آخر . فالرئيس قد يكون رئيساً أولاً وقد يكون رئيساً ثانياً : فالرئيس الثاني هو الذي يرؤسه إنسان ويرأس هو إنساناً آخر . وقد تكون هاتان الرياستان في جنس ما مثل الفلاحة والتجارة والطب ، وقد يكون ذلك بالإضافة إلى جميع

الأجناس الإنسانية * (١) .

وكما تتسدرج أجزاء الجهاز الإداري بحسب كفاءة الأفراد وقدراتهم ومواهبهم ، فإنها تتدرج أيضاً بحسب طبيعة الأعمال الإدارية ، بحيث تكون الأجزاء التي تقرب في الرئاسة من رئيس الدولة تقوم من الأعمال بما هو أشرف ، ومن نونهم بما هو دون ذلك في الشرف إلى أن ينتهي إلى الأجزاء التي تقوم من الأعمال بأخسها . وخسة الأعمال ربما كانت بخسة موضوعاتها ، وربما كانت لقلّة غنائها ، وربما كانت لأجل أنها سهلة جداً . فإذا تم تنظيم الجهاز الوظيفي على هذا النحو فإن المدينة (أو الدولة) تكون حينئذ مرتبطة أجزاؤها بعضها مع بعض ومرتبة بتقسيم بعض وتأخير بعض ، ويكون ارتباطها وانتلافها شبيهاً بارتباط الموجودات المختلفة بعضها ببعض وانتلافها (٢) .

وفي ظل هذا النظام الرئاسي المتدرج لا يتمتع الموظفون بسلطة ذاتية ، وإنما هم تابعون للرئيس الأول ، يدينون له جميعاً بالولاء المطلق والطاعة التامة ، ويتوجهون في سلسلة التبعية بخدمة فرضه المفروض من حل ، وفق خطة تنفذ تنفيذاً بيروقراطياً محكماً . فإذا أراد الرئيس أن ينفذ أمراً من أوامره في الدولة أو في طائفة * أو من يذلك إلى اقرب المراتب إليه ، وأولئك إلى من يليهم ، ثم لا يزال كذلك إلى أن يصل ذلك إلى من قرب للخدمة في ذلك الأمر * .

(١) السياسات المدنية ، ص ٤٧ - ٤٩ .

(٢) آراء أهل المدينة الفاضلة ، ص ٧٥ : " وكما أن الأعضاء التي تقرب من العضو الرئيسي تقوم في الأعمال الطبيعية التي هي على حسب غرض الرئيس الأول بالطبع بما هو شرف . وما نونها من الأعضاء يقوم في الأعمال بما هو دون ذلك في الشرف إلى أن ينتهي إلى الأعضاء التي يقوم من الأعمال أخس . كذلك الأجزاء التي تقرب في الرئاسة من رئيس المدينة تقوم من الأعمال الإرادية بما هو أشرف . ومن نونهم بما هو دون ذلك في الشرف إلى أن ينتهي إلى الأجزاء التي تقوم من الأعمال بأخسها . وخسة الأعمال ربما كانت بخسة موضوعاتها --- وربما كانت لقلّة غنائها وربما كانت لأجل أنها كانت سهلة جداً . كذلك في المدينة . وكذلك كل جملة كانت أجزاؤها مؤلفة منتظمة مرتبطة بالطبع فإن لها رئيساً حاله من سائر الأجزاء هذه الحال " .

ويرسم لنا الفارابي صورة الجهاز الإداري في دولته المثالية . وصور الحاكم في ترتيب أجزائه ومراتبه ، وكيف أن هذا النظام يعد حلقة من حلقات النظام الذي طبع الله به الوجود على أساس من التفاضل والتكامل بقوله : " ومراتب أهل المدينة في الرئاسة والخدمة تتفاضل بحسب قدر أهلها وبحسب الآداب التي تادبوا بها . والرئيس الأول هو الذي يرتب الطوائف وكل إنسان من كل طائفة في المرتبة التي هي مستيهاه ، وذلك إما مرتبة خدمة وإما مرتبة رئاسة . فتكون هناك مراتب تقرب من مرتبته ومراتب تبعد عنها قليلاً ومراتب تبعد عنها كثيراً . وتكون تلك مراتب رئاسات ، فتتخط من الرتبة العليا قليلاً إلى أن تصبح إلى مراتب الخدمة التي ليست فيها رئاسة ولا نونها مرتبة أخرى . فالرئيس بعد أن يرتب هذه المراتب فإنه متى أراد أن يحمل عليه أهل المدينة ، أو طائفة من أهل المدينة ، وينهضهم نحوها أو عز بذلك إلى اقرب المراتب إليه وأولئك إلى من يليهم ثم لا يزال كذلك إلى أن يصل ذلك إلى من رتب للخدمة في ذلك الأمر . فتكون المدينة حينئذ مرتبطة أجزائها بعضها مع بعض ومرتبة بتقديم بعض وتأخير بعض . وتصير شبيهة بالموجودات الطبيعية ومراتبها شبيهة أيضاً بمراتب الموجودات التي تبتدىء من الأول وتنتهي إلى المسادة الأولى والاسطوانات ، وارتباطها واختلافها شبيهاً بارتباط الموجودات المختلفة بعضها ببعض واختلافها . ومدير تلك المدينة شبيهه بالسبب الأول الذي به وجود سائر الموجودات . ثم لا تزال مراتب الموجودات تتخط قليلاً فيكون كل واحد فيها رئيساً ومرفوضاً إلى أن تنتهي الموجودات الممكنة التي لرئاسة لها أصلاً بل هي خادمة وتوجد لأجل غيرها " (١) .

رابعاً - الجهاد والحرب :

يرى الفارابي أن رئيس الدولة يجب أن يكون له جودة ثبات بيته في مباشرة أعمال الحرب ، وأن يكون معه الصناعات الحربية الخاصة والرئيسية (٢) . ومعنى ذلك أن الحاكم في الدولة الفارابية لا تقتصر سلطته على السلطات المدنية من تشريعية وقضائية وتنفيذية بحسب ، وإنما تتمتع لتشمل

(١) السياسات المدنية ، ص ٥٣ - ٥٤ .

(٢) آراء أهل الفاضلة ، ص ٨٢ .

أيضاً السلطة العسكرية : فهو المسئول الأول عن حماية الدولة ضد كل اعتداء يقع عليها من الخارج ، ومن ثم ينبغي أن تكون جميع أدوات الحرب الرئيسية والخادمة تحت تصرفه مباشرة .

والسلطة العسكرية للحاكم ليست مطلقة ، إذ يميز الفارابي بين " الحرب المشروعة " و " الحرب غير المشروعة أو حروب الجور " ، ويقرر أن الوظيفة العسكرية للحاكم إنما تقتيد دائماً بالفرض منها ؛ وهو دفع الظلم وإقرار العدل والنصفة .

فالحرب المشروعة هي ما كان الفرض منها مشروعاً . ويحدد الفارابي مجموعة من الضوابط والمعايير التي إذا توافرت كانت الحرب مشروعة وكان الفرض منها مشروعاً ، وهي : ١ - أن يكون الفرض من الحرب هو رد اعتداء المعتدين وحماية الدولة ضد المغيرين عليها . ٢ - أن يكون الفرض من الحرب هو اكتساب خير تستأمله المدينة " من خارج ممن في يده ذلك " . ٣ - أن يكون الفرض من الحرب هو حمل الآخرين على إعطاء العدل والنصفة . وعلى ضوء هذه الضوابط الثلاثة فإن الحرب تكون مشروعة في الحالات الآتية :

١ - أن يحمل بها قوام ما ويستكروها على ما هو الأجود والأحقى لهم في أنفسهم ، متى لم يكونوا يعرفونه من تلقاء أنفسهم ولم يكونوا يتقانون أن يعرفه ويدعوهم إليه بالقول . وهذا النوع من الحرب يشبه ما نسميه اليوم بالحروب التبشيرية أو الإصلاحية .

٢ - محاربة من لا ينقاد للعبودية والخدمة إن كانت رتبته في العالم أن يخدم ويكون عبداً .

٣ - معاقبة قوم على جناية جنوها لئلا يعودوا لمثلها ، ولئلا يجترؤا على المدينة غيرهم ويطمع فيها .

٤ - حماية حدود البلاد بالقوة ضد الطامعين فيها .

وجدير بالذكر أن الحرب في جميع هذه الحالات وإن كانت مقيدة من حيث الغاية إلا أنها مطلقة من حيث الوسيلة . فقد أباح الفارابي نوعاً متطرفاً من الحروب وهو " حرب الإبادة " ، وذلك حين يكون بقاء العدو ضرراً على أهل المدينة . وذكرونا موقف الفارابي في هذا الصدد يعوقه في معاملة المخالفين من المواطنين لأراء الدولة المشتركة " النابتة " وتقريره أن للحاكم نفيم من المدينة التخلص من شرهم . فصالح السبوة هو الذي يقرر صلاحية وملاءمة الوسائل المستخدمة في الحرب .

أما الحرب غير المشروعة أو " حرب الجور " فهي ماكان الفرض منها غير مشروع . مثال ذلك الحروب التي لايسلف الرئيس من ورائها سوى فرض الالة والطاعة على الآخرين ، أو تحصيل الكرامة ، أو مجرد الغلبة والغزو ، أو الانتقام " وشفاء الفيط " ، أو الالة التي يقالها عند ظفوه .

ويعرض الفارابي نظريته في الحرب مبيناً أنواع الحروب والضوابط والمعايير التي تميز بين المشروع منها وغير المشروع ، ومدى سلطة رئيس الدولة في هذا المجال ، يقول : " الحرب تكون إما لتفسح حور ورد المدينة من خارج . وإما لاكتساب خير تستأمله المدينة من خارج ممن في يده ذلك . وإما لأن يحمل بها قوم ما ويستكروها على ما هو الأجود والأحظى لهم في أنفسهم دون غيرهم ، متى لم يكونوا يعرفونه من تلقاء أنفسهم ولم يكونوا يتقانون أن يعرفه ويدعوهم إليه بالقول . وأما محاربة من لايتقاند للعبودية والخدمة من الأجود له والأحظى أن تكون رتبته في العالم أن يخدم ويكون جيداً . وإما محاربة قوم ليس من أهل المدينة حق لهم عندهم منعه . وهذا شيء مشترك الأمرين هما جميعاً من اكتساب خير للمدينة . والآخر أن يحصلوا على إعطاء العدل والصفة . وإما محاربتهم ليعاقبوا على جناية جنوها لئلا يجترؤ على المدينة غيرهم ويطلع فيهم ، فهو داخل في جملة اكتساب خير ما لأهل المدينة ورد أولئك القوم إلى حظوظهم والأصلح لهم ودفع حور بالقوة . وإما محاربتهم لبيانوا بالواحدة وتستأصل شافتهم لأجل أن بقايم ضرر على أهل المدينة . فذلك أيضاً خير لأهل المدينة . ومحاربة الرئيس لقوم ليدلوا له وينتأبوا فقط ويكرموا من غير شيء سوى نفاذ أمره فيهم وطاعتهم له أو سوى أن يكرموا من غير شيء سوى أن يكرموا فقط ، وإيراسهم وينير أمرهم على مايراء ويصيروا إلى ماظم به في

مايهواه ، أى شيء كان ، فتلك حرب جور .

وكذلك إن حارب ليغلب ليس لشيء سوى أن يجعل الغاية الغلبة فقط ، فتلك أيضاً حرب جور . وكذلك إن حارب أو قتل لشقاء غيظ فقط أو للذة يذالها عند غفوه لا لشيء آخر سوى ذلك ، فذلك أيضاً جور .

وكذلك إن كان خافه أولئك بجور ، وكان مايستاهلونه من ذلك الجور دون المحاربة ودون القتل ، فإن المحاربة والقتل جور لأشك فيه . وكثير ممن يقصد بالقتل شقاء غيظه لا يقتل من خافه بل يقتل غيره ممن ليس هو من الغائظ له بسبب أنه يقصد إزالة الأذى الذى به من الغيظ * (١) .

وإذا كان الفارابى على هذا النحو يضع القيود والضوابط التى تقيد من إرادة الحاكم فى شن الحروب ، فإنه يرى أن الجهاد من جانب المواطن ينبغى ألا يقوم على المخاطرة الحريصة على الحياة أو المخاطرة المتمسكة بعدم المبالاة ، بل يقوم على المخاطرة التى ترجو النجاة ولا تجزع من الموت فى الوقت نفسه . وينصح الفارابى المجهاد بالتعقل والحكمة فلا يخاطر " بنفسه وهو يعلم أو يظن أن الذى يلتزمه يناله بلا مخاطرة ، وإنما يخاطر بنفسه متى علم أن الذى يلتزمه يقوته ولا يناله إذا لم يخاطر " (٢) . فالمخاطرة بالحياة هى الإجراء النهائى الذى يقوم به المجهاد من أجل إحراز مايلتمس نيله لنفسه أو لزملائه مع مواطنى الدولة ، سواء انتهى إقامته النهائى على المخاطرة بأن يموت أو يعيش ، فإن سلم شاوركم النصر ويلوغ الغرض ، وإن مات ، ثألوا هم ذلك ، وإن هو بالسعادة بماقدم من فضيلة وما يذل من نفسه من أجل بنى وطنه . ويرى الفارابى أنه " إذا مات الفاضل أو قتل فلا ينبغى أن يباح عليه ، بل يباح على أهل المدينة بمقدار خنائه فيها ، ويغبط بالصال التى صار إليها على مقدار سعاده " (٣) . ويضيف إلى ذلك تقديراً متميزاً للمجاهد الذى يقتل فى الحرب ،

(١) فصول متقزعة ، ص ٧٦ - ٧٨ .

(٢) فصول متقزعة ، ص ٨٥ .

(٣) المصدر السابق ، ص ٨٥ .

ويختمه " بأن يمدح مع ذلك على بذله نفسه دون أهل المدينة ، وعلى إقدامه على الموت " (١) . على أن هذه المكافحة الرئيسية التي ينالها المجاهد في الحرب ، مشروطة بتويع الحرب التي تقوم بها الدولة ، والتي يشترط ألا تكون " حرب جود" بل حرباً لدفع مسدود ورد المدينة من خسار ج أو لاكتساب خير " تستأمله المدينة من خارج ممن في يده ذلك " .

خامساً - دور الحاكم التعليمي والتربوي :

إذا كان المقصود بوجود الإنسان أن يبلغ السعادة ، وكان ذلك هو الكمال الأقصى ، فإنه يحتاج في بلوغها إلى أن يعلم السعادة ويجعلها غاية ونصب عينيه ، ثم يحتاج بعد ذلك إلى أن يعلم الأشياء التي ينبغي أن يعملها حتى ينال السعادة ، ثم أن يعمل تلك الأعمال (٢) .

ولكن كيف يمكن للإنسان أن يعرف الأفعال التي تؤدي إلى السعادة حتى يمكنه تحصيلها ؟ لم يترك الفارابي هذا السؤال دون إجابة ، حيث كان على وحي يتفاوت قدرات الأفراد واختلاف الفطر لديهم ، ويقصور الفرد بمفرده عن معرفة السعادة وسبيلها مما يجعله في حاجة إلى من يرشده ويوجهه لطريقها ويكون المحدد لكل ما يحققها أو ما يباعد عن سبيلها (٣) . ومن هنا كان دور المعلم ، بما لديه من تفوق فكري وقدره على الوصول إلى الحقائق ، كمعلم ومؤيد ومرشد إلى طريق الفضيلة والسعادة . فالملك هو " مؤيد الأمم ومعلمها كما أن رب المنزل هو مؤيد أهل المنزل ومعلمهم والقيم بالصبيان والأحداث هو مؤيد الصبيان

(١) المصدر السابق ، ص ٨٥ .

(٢) السياسات المدنية ، ص ٤٧ - ٤٨ .

(٣) السياسات المدنية ، ص ٤٨ : " ولأجل ما قيل من إختلاف الفطر في أشخاص الإنسان فليس في فطرة كل إنسان أن يعلم من تلقاء نفسه السعادة ولا الأشياء التي ينبغي أن يعلمها ، بل يحتاج في ذلك إلى معلم ومرشد ، فبعضهم يحتاج إلى إرشاد يسير وبعضهم إلى إرشاد كثير ، ولا أيضاً إذا أرشد إلى هذين فهو لا محاولة يعلم ما قد علم وأرشد إليه دون باعث عليه من خارج ومتنهض نحوه ، وعلى هذا أكثر الناس . فذلك يحتاجون إلى من يعرفهم جميع ذلك وينهضهم نحو فعلها " .

والأحداث وعلمهم * (١) .

ويعين الفارابي في منهجه التربوي بين التعليم والتأديب ، ويحدد مجال كل منهما : فالتعليم هو إيجاد الفضائل (العلوم) النظرية في الأمم والمدن . أما التأديب فهو طريق إيجاد الفضائل الخلقية والصناعات العملية في الأمم .

والتعليم يكون بالقول فقط . أما التأديب فقد يكون بالقول وقد يكون بالفعل . ومن ناحية أخرى ، فإن التأديب قد يكون طوعاً وقد يكون من طريق الإكراه . فكما أن رب المنزل والقيم بالصبيان يؤدبون بعض من يؤدبونه بالرفق والإقناع ويؤدبون بعضهم كرهاً * كذلك الملك فإن تأديبهم كرهاً وتأديبهم طوعاً جميعاً من أجل ماهية واحدة في أصناف الناس الذين يؤدبون ويقومون وإنما يتفاضل في القلة والكثرة وفي عظم القوة وضعفها وعلى قدر عظم قوة تأديب الأمم وتقويمهم على قوة تأديب الصبيان والأحداث وتأديب أرباب المنازل لأهل المنازل كذلك عظم قوة المقومين والمؤدبين الذين هم الملوك وقوة من يستعمل وما يستعمل في تأديب الأمم والمدن . وأنه يحتاج من المهن التي بها يكون التأديب طوعاً إلى أعظمها قوة ومن التي يؤدب بها كرهاً إلى أعظمها قوة * (٢) .

أما التأديب طوعاً فإنه يتحقق بأن يعود الأفراد أفعال الفضائل العملية والصناعات العملية . * وذلك بالأقاويل الإقناعية والأقاويل الإنشائية وسائر الأقاويل التي تمكن في النفس هذه الأفعال والملكات تمكيناً تاماً حتى يصير نهوض عزائسهم نحو أفعالها طوعاً ، وتلك ممكنة بما أصالتها الملكات استعمال الصنائع النطقية وما يعود من استعمالها * (٣) .

وأما التأديب عن طريق الإكراه ، فإنه يستعمل مع * المتعسرين

(١) تحصيل الاستفادة ، ص ٢١ .

(٢) المصدر السابق ، ص ٢١ - ٢٢ .

(٣) المصدر السابق ، ص ٢١ .

المعتمدين من أهل المدن والامم ، الذين ليسوا ينهضون للصواب طوعاً من تلقاء
انفسهم ولا بالاقاويل ، وكذلك من تعاضى منهم على تلقي العلوم النظرية التي
تعاطاها * (١) .

ويستتبع اختلاف اسلوب ومنهج التدريس بالضرورة اختلاف طوائف من
يستعملهم رئيس الدولة من أهل الفضائل وأهل الصنائع في تدريس الاسم وأهل
المدن ، فيلزم وجود طائفتان : طائفة يستعملهم في تدريس من يتألف من أهل
المدينة طوعاً ، وطائفة يستعملهم في تدريس من سبيله أن يؤلف كرها .

أما التعليم ، وهو طريق تكميل العلوم النظرية ، فإنه يعتمد
على الطرق الإقناعية ، ومن ثم فإنه يكون بالقول فقط . ويقوم المنهج
التعليمي عند الفارابي على أساس من أرسقراطية المعرفة ، فهو يميز بين
" الخاصة " و " العامة " أو - إن جاز لنا استعمال هذا التعبير - بين الصفوة
المختارة والجمامير .

فالعامة هم الذين يقتضرون ، أو الذين سبيلهم أن يقتصر بهم في
معلوماتهم النظرية على ما يوجب به رأى المشترك . وقد وضع لهم الفارابي
برنامجاً تعليمياً وتربوياً عاماً يهدف إلى تعليمهم المبادئ المشتركة لأهل المدينة
الفاضلة ، وهي العلم بأصل الوجود ومبادئ الوجود ، ونظام الكون ومراقبه ،
ونظام الدولة نفسها ، والمسأل النهائي لكل من الخير والفضيلة والشر والرذيلة .
مع التأكيد ليس فقط على الأفكار والمبادئ ولكن على الفعل والتطبيق العملي
لهذه الأفكار والمبادئ . يقول الفارابي : " ويحتاج في كل واحد من أهل المدينة
الفاضلة إلى أن يعرف مبادئ الموجودات القصوى ومراقبها ، والسعادة ،
والرئاسة الأولى التي للمدينة الفاضلة ومراقب رئاستها . ثم من بعد ذلك الأعمال
المصفوة التي إذا فعلت نيلت بها السعادة ، وأن لا يقتصر على أن تعلم هذه
الأعمال كون أن تعمل ، ويؤخذ أهل المدينة بقسطها " (٢) .

(١) المصدر السابق ، ص ٢١ .

(٢) السياسات المدنية ، ص ٥٥ .

أما الخاصة بهم الذين سبيلهم أن لا يقتصر بهم في معلوماتهم النظرية على ما يوجبسه يادى الرأى المشترك ، وتتظم هذه الفئة الأئمة والملوك ومن سبيله أن يستحفظ العلوم النظرية . ولذلك فقد وضع لهم الفارابى برنامجاً تعليمياً خاصاً يتناسب مع فطرتهم وقدراتهم الطبيعية والأخلاقية والمستوى الرفيع من المعرفة الذى يستأهلونه . أما من مضمون هذا البرنامج فيجده الفارابى بقوله : " والعلوم النظرية إما أن يعلمها الأئمة والملوك وإما أن يعلمها من سبيله أن يستحفظ العلوم النظرية ويعلم هذين بجهات عديدة بأعيانها وهى الجهات التى سلف ذكرها بأن يعرفوا أولاً المقدمات الأولى والعلوم الأولى فى جنس جنس من أجناس العلوم النظرية ثم يعرفوا أصناف أسوال المقدمات وأصناف ترتيبها على ما تقدم ذكره . ويرجعوا بتلك الأشياء التى ذكرت بعد أن يكونوا قد قوت نفوسهم قبل ذلك بالأشياء التى تراخى بها أنفس الأحداث الذين مراتبهم بالطبع فى الإنسانية هذه المرتبة ويعملوا استعمال الطرق المنطقية كلها فى العلوم النظرية كلها ويؤجلوا بالتعليم من صباهم ... مع سائر الآداب إلى أن يبلغ كل واحد منهم أشده ثم يجعل الملوك منهم فى رئاسة من الرياسات الجزئية ويرتبون قليلاً قليلاً من مراتب الرياسات الجزئية إلى أن يبلغوا ثعاني أسابيع من أعمارهم ثم يجعلوا فى مرتبة الرياسة العظمى . فهذا طريق تعليم هؤلاء وهم الخاصة الذين سبيلهم أن لا يقتصر بهم فى معلوماتهم النظرية على ما يوجبه يادى الرأى المشترك " (١) .

ويتضح من هذا البرنامج التعليمى التريوى أن الفارابى قد اعتم كثيراً بإعداد العلماء والحكماء والرؤساء منذ الصغر ، وأن المنهج الذى قنمه يأخذ بعين الإعتبار التفاوت فى القدرات الطبيعية والفكرية بين الأفراد ، وأنه يقدر قوة وعظمة هذه القدرات يكون الإسهاد العلمى للفرد ، ومن هنا كان تأكيد الدائم على ضرورة أن " يخص الشواص يلزم أن يكون هو الرئيس الأول " (٢) .

(١) تحصيل السعادة ، ص ٣٠ - ٣١ .

(٢) المصدر السابق ، ص ٣٧ .

ولا يقتصر الفارابي على التمييز بين المواطنين في دولة ما على أساس من
نسبية القدرات العلمية والأخلاقية ، وإنما يطبق كذلك مبدأ النسبية على الأمم
والمسكن ، بل وعلى الطوائف المختلفة من أهل المدن ، فيما يتصل بما ينبغي أن
تعطى من علوم حسب مايسود في كل منها من قدرات وخصائص . فهو يقول :
" ويتميز ماينبغي أن تعطاه أمة أمة من ذلك ، وما سبيله أن يكون مشتركاً لجميع
الأمم ، واجميع أهل كل مدينة . وما ينبغي أن تعطاه أمة دون أمة ، أو مدينة دون
مدينة ، أو طائفة من أهل المدينة دون طائفة . وهذه كلها سبيلها أن تميز
بالفضيلة الفكرية إلى أن تحصل لهم الفضائل النظرية " (١) .

وكما اهتم الفارابي بوضع البرامج التربوية والتعليمية ، وبيان ماينبغي
أن يعطى منها لكل فرد أو طائفة أو أمة ، فقد اهتم أيضاً بإعداد المعلم الذي
يفوض إليه الرئيس الأول أمر تدبير الأفراد والأمم طوعاً أو كرهاً . فليس أي

(١) المصدر السابق ، ص ٣٠ - ٣١ . وراجع أيضاً ص ٣٤ - ٣٥ ، حيث يضيف الفارابي
إلى ذلك قوله : " ثم بعد ذلك ينظر في أصناف الأمم أمة أمة وينظر فيما وطئت له تلك الأمة بالطبع
للمشترك من الملكات والأفعال الإنسانية حتى يأتي على النظر في الأمم كلهم وأكثرهم وينظر فيما
سبيل الأمم كلهم أن يشتركوا فيه وهو الطبيعة الإنسانية التي تعصمهم ثم ماسبيل كل طائفة من كل أمة
أن تخصص به في هذه كلها ويحصل بالفعل الأشياء التي سبيلها أن تقوم بها أمة أمة من الأفعال
والملكات ويسندوا فيها نحو السعادة كم عد ذلك بالتقريب وأي أصناف الإقتاعات ينبغي أن تستعمل
معهم وذلك في الفضائل النظرية والفضائل العملية فيثبت مالأمة أمة على حياها بعد أن يقسم أقسام
كل أمة وينظر هل يصلح أن يستحفظ طائفة منهم العلوم النظرية أم لا وهل فيهم من يستحفظ النظرية
الذاتية أو النظرية المخيلة .

فإذا حصلت هذه كلها عندهم كانت العلوم الحاصلة عندهم أربعة ، حدها الفضيلة النظرية
التي يحصل بها الموجودات معقولة من براهين يقينية ، ثم يحصل تلك المعقولات بأعيانها عن طريق
إقتناعية ثم العلم الذي يحتوي على مثالات تلك المعقولات مصداقاً بها بالطرق الإقتناعية ، ثم بعدها
العلوم المنتزعة عن هذه الثلاثة لأمة أمة فتكون تلك العلوم المنتزعة على عدد الأمم يحتوي كل علم منها
على جميع الأشياء التي تكمل بها تلك الأمة وتساعد . فلذلك يحتاج إلى أن يرتب لعلم مايساعد به أمة
أمة أو قوم قوم أو إنسان إنسان ، ويستحفظ ماينبغي أن تروى به تلك الأمة فقط ويعرف الأشياء
التي تستعمل في تدبير تلك الأمة من طريق الإقتناع " .

إنسان يصلح القيام بهذه المهمة التربوية التعليمية ، بل يجب توافر شروط معينة أهمها أن يكون للمعلم قوة على جودة الإستيعاب ، وأن يكون لديه قدرة على الدفاع على العلوم التي است حفظها ومناقضة ماضاها ، وأن يكون لديه قوة على جودة تعليم هذه العلوم ونقلها للآخرين أفراداً كانوا أم طوائف أم أم . وأن يلتزم في أداء عمله بتنظيم فرض الرئيس الأول في الأمة . * والأفضل أن يكون في كل واحد من هؤلاء الذين إليهم تفويض تأديب الأمم من هؤلاء الطوائف في كل واحد منهم قضية جزئية وقضية فكرية يتفقون بهما على جسوة استعمال الجيوش في الحروب إذا احتاجوا إلى ذلك حتى يجتمع في كل واحد منهم ماهية التأديب بالوجهين جميعاً فإن لم يتفق ذلك في إنسان واحد أضاف إلى الذي يقرب طوعاً من له هذه المساهمة الجزئية ، وتصير سنة من يفوض إليه تأديب كل أمة أن يكون له قوم يستعملهم في تأديب تلك الأمة طوعاً أو كرهاً ، فيجعل من يستعملهم أيضاً طائفتين أو طائفة واحدة لها ماهية في الأمرين جميعاً ثم تقسم تلك الطائفة أو الطائفتين إلى أجزائها أو أجزاء كل واحدة منها إلى أن تنتهي إلى أصغر أجزاءها أو أصغرها قوة في التأديب * (١) .

خلاصة القول إذن هي أن الفارابي قد جعل التعليم وظيفة رئيسية من وظائف الحاكم ، وأنه يؤمن بأرستقراطية المعرفة ، ومن ثم فقد أقام برنامجاً التربوي والتعليمي على أساس من تفاوت قدرات الأفراد الطبيعية والنفسية ، وما يسود لديهم من قوى العقل والخيال . كما اهتم أيضاً بإعداد المعلم واختياره باعتباره المفوض من رئيس الدولة لتعليم الأفراد وتأديبهم طوعاً أو كرهاً .

سادساً - دور الحاكم في الحياة الاقتصادية للدولة :

لم يغفل الفارابي أهمية قوى الإنتاج والعمل في بناء الدولة المثالية . ويتحدث دور الحاكم في الحياة الاقتصادية للدولة من ناحيتين : الأولى ، قيامه بتوزيع كافة الخيرات على الأفراد توزيعاً عادلاً بحيث ينال كل فرد نصيباً مساوياً لمزياء وقدراته . والثانية ، قيامه بتوجيه قوى الإنتاج والعمل بحيث يضع

كل فرد في العمل الذي يجيده ويتقنه ، ويلفوخ لكل واحد صناعة واحدة يفرد بها وحده واحد يقوم به ، فيكون هناك تخصص في العمل وفق القدرات المتوفرة لدى المواطنين . ويعبر الفارابي مبدأ التخصص في العمل بمجموعة من الإختيارات ، تتمثل أولاً : في أنه لا يوجد من يصلح لكل عمل وكل صناعة ، بل يوجد من يصلح لعمل دون عمل ، وثانياً : في أن الإنسان يتقن عمله إذا تفرغ له منذ صباه ، وثالثاً : في أن اشتغال المواطن بكثير من عمل يدفع إلى التأخر في إنجاز كل عمل في وقته المحدد له . ويعبر الفارابي عن ذلك بقوله : " كل واحد ممن في المدينة الفاضلة ينبغي أن يفوخ إليه صناعة واحدة يفرد بها ، وحده واحد يقوم به ، إما في مرتبة خدعة وإما في مرتبة رئاسة لا يتعدها ، ولا يترك أحد منهم يزاوّل أعمالاً كثيرة ، ولا أكثر من صناعة واحدة لأجل ثلاثة أسباب : أحدها أنه ليس يتلق أبداً أن يكون كل إنسان يصلح لعمل دون عمل . والثاني أن كل إنسان يقوم بعمل أو بصناعة ، فإنه يكون قيامه أكمل وأفضل ، ويصير به أحسن وأحكم عملاً ، متى انفرد به ونشأ عليه منذ صباه ، ولم يتشاكل بشيء آخر سواء . والثالث أن كثيراً من الأعمال لها أوقات متى أخسرت منها فاته . وقد يتلقى أن يكون مهلاًن وقتها واحد بعينه ، فإن تشاكل بأحدهما فاته الآخر ، وأم يلحق في وقت ثان . فلهذا ينبغي أن يفرد لكل واحد من العملية إنسان واحد حتى يكون كل واحد من العملية يلحق في وقته ولا يفوت " (١) .

ولا يفوت الفارابي أن يشير إلى الأثر المعنوي فوق الأثر الإقتصادي لبسداً التخصص وتقسيم العمل . فإنتجان الصناعة الواحدة يضمن على المواطن ونفسه التذاذاً وخبطة واكتساب هيئة نفسانية تسمو عن المادة وتقترب من مراتب الكمال والسعادة ، نتيجة المداومة على الأفعال الجيدة واستكمال النظر بالتجربة . ويعبر المعلم الثاني عن هذا المعنى بقوله : " وأهل المدينة الفاضلة لهم أشياء مشتركة يعلمونها ويلعبونها وأشياء أخرى من علم وعمل يخص كل رتبة وكل واحد منهم . إنما يصير في حصد السعادة بهذين أعني بالمشارك بالذي له والغيره معاً وبالذي يخص أهل المرتبة التي هو منها . فإذا فعل ذلك

كل واحد منهم اكتسبته أفعاله تلك هيئة نفسانية جيدة فاضلة وكلما دأب عليها أكثر ، صارت هيئته تلك أقوى وأفضل وتزايدت قوتها وفضيلتها . كما أن المداومة على الأفعال الجيدة من أفعال الكتابة تكسب الإنسان جودة وصناعة الكتابة . وكلما دأب على الأفعال أكثر صارت الصناعة التي بها تكون تلك الأفعال أقوى وأفضل وتزيد قوتها وفضيلتها بتكرير أفعالها ويكون الالتداف التابع لتلك الهيئة النفسية أكثر ، واشتباط الإنسان عليها نفسه أكثر ومحبة لها أزيد . وتلك حال الأفعال التي ينال بها السعادة . فإنها كلما زادت منها وتكررت وراظب الإنسان عليها ، صيرت النفس التي شأنها أن تسعد أقوى وأفضل وأكمل إلى أن تصبح من حدد الكمال إلى أن تستغنى عن السادة فتحصل متبرئة منها فلا تتكلف بطلب السادة ، ولا إذا بقيت محتاجة إلى مادة " (١) .

فالتخصص في عمل واحد لا يشمل عند الفارابي معنى مادياً مجرداً ، وإنما هو مرتبط في تمثيله لصناعة من الصناعات بالمؤهلات العلمية والأخلاقية ومواصلة التدريب والمراعاة التي يجب أن يستوفيهما المواطن في النوبة المثالية حتى يؤدي وظيفته أداء مستقيراً . ولذلك يربط الفارابي دائماً ، في معرض حديثه عن الصناعات ، بينها وبين العلوم كأساس لمراتب المجتمع ونظام الحكم ، كما يربط بين القدرات الفنية والقدرات الفكرية .

(١) آراء أهل المدينة الفاضلة ، ص ٨٦ - ٨٧ .

خاتمة

من عرضنا السابق لنظرية الدولة في فلسفة الفارابي السياسية يمكن أن
نتهي إلى النتائج التالية :

١ - أن الدولة المثالية كما صورها " المعلم الثاني " تقوم على دعائمتين
رئيسيتين : الأولى ، مدينة فاضلة تتحقق فيها السعادة بامتبارها الهدف
المنشود . والثانية ، رئيس أو ملك لهذه المدينة يكون أكمل إنسان أو عضو فيها ،
ويكون بالنسبة لها بمثابة القلب من البدن .

٢ - فالإنسان مدني بطبعه ، والإجتماع البشري هو طريقه إلى تحصيل
الكمالات التي فطر عليها . وينشأ من هذا الميل الفطري إلى الإجتماع بالآخرين
مجتمعات إنسانية مختلفة ، منها ما هو كامل ، ومنها ما هو ناقص . ويعد إجتماع
المدينة هو أول مراتب الكمال في الإجتماعات البشرية .

٣ - ويقصد بالإجتماع في المدينة الفاضلة التعاون على الأشياء التي
تتال بها السعادة الحقيقية وهذه الغاية القصوى لن تتحقق إلا إذا اختص كل
عضو في المدينة بعمل معين ونظام بهذا العمل على الوجه الأكمل . فالمدينة
الفاضلة تشبه البدن الصحيح التام الذي يختص كل عضو فيه بالقيام بعمل
معين ، وتتعاون أعضاؤه كلها في سبيل الوصول إلى غاية واحدة وهي تنعيم
الحياة وحفظها عليه .

٤ - والبنيان الإجتماعي الذي يشكل جوهر المدينة الفاضلة أشبه مايكون
بالهرم : يأتي في قمته العضو الرئيسي الذي يخدمه جميع الأعضاء ولا يخدم ،
وهو رئيس المدينة ، ويأتي في قاعدته الأعضاء الذين يخدمون ولا يخدمون ،
وبين القمة والقاعدة توجد طبقات تتفاوت مسمواً وإنحطاطاً بحسب القدر
الطبيعية المتفاضلة التي تجعل إنساناً يصلح لأداء عمل دون عمل أو للقيام بشيء
دون شيء . فأساس التدرج الهرمي بين أعضاء البنيان الإجتماعي هو إختلاف
قدرات الأفراد الطبيعية ، وبالتالي إختلاف صلاحيتهم للقيام بالأعمال التي
تفرضها ضرورة العيش في جماعة .

ويتكون البنيان الإجتماعي من أجزاء خمسة هي : الأفاضل ، وأحرار الأئمة ، والمسنون ، والمجاهدون ، والماليون . وترتيب هذه الأجزاء ترتيب تنازلي يقوم على أساس أنه كلما تقربت الأعضاء من العضو الرئيسي كانت أعمالها أشرف ، وكلما بعدت عنه كانت أعمالها أخس . ورئيس الدولة هو الذي يتولى مهمة ترتيب هذه الطوائف ، بأن يضع كل فرد في المكان الذي تؤوله له قدراته الفطرية الطبيعية والآداب التي تلزم بها .

• - لكي تكون المدينة فاضلة فإنه يجب أن يتوافر في أهلها خصال هذه هي : الفضيلة ، والأخلاق ، والمحبة والعمل ، والعلم بالأشياء المشتركة . ومن استعراض هذه الخصال يتبين أن الفارابي قد ربط ربطاً وثيقاً بين السياسية والأخلاق . كما ربط بين السياسة وبين الفضائل كلها . فقد ذهب إلى أن تحصيل الفضائل إنما يتم بطريقتين أوليين هما : التعليم والتأديب ، وأن التعليم والتأديب لا يتمان إلا على يد معلم ومؤدب . وهذا المعلم المؤدب هو رئيس المدينة الفاضلة .

كما يتبين أيضاً من استعراض الأشياء المشتركة التي ينبغي على أهل المدينة الفاضلة العلم بها ، كيف استطاع الفارابي أن يخفض القضايا الفلسفية الكبرى كلها للهدف السياسي ، وأن يجعل العلوم الأخرى جميعاً خادمة للعلم السياسي .

٦ - وقد حرص الفارابي على التمييز بين المدينة الفاضلة وبين غيرها من المدن غير الفاضلة ، فتورد سلسلة من التعريفات والإيضاحات للمدن الجاهلية بتوابعها المختلفة ، والمدن الفاسدة ، والمدن المتبدلة ، والمدن الضالة ، والنوابغ أو نواب المدن . ويبدو أنه قد رأى أن في تفصيل الجوانب الصلبية للمجتمعات البشرية ما يساعد على تكملة الصورة التي رسمها للمدينة الفاضلة ، ويعين على بيان حقيقتها وجودها والوقوف بكل دقة على خصال أهلها .

وعلى الرغم من أن مضادات المدينة الفاضلة تختلف فيما بينها تبعاً لاختلاف الغاية التي يسعى إلى تحقيقها كل منها ، إلا أنه ثمة خصال مشتركة تجمع بينها جميعاً ، وتتمثل أولاً في تخلف النظام والتراتيب الإجتماعي ، وثانياً في إختلاف ملوكها عن ملوك المدن الفاضلة ، وثالثاً في تعاضد أهلها في الجهل والنسق والشلل ، ورابعاً في سيادة فكرة العدل الطبيعي بين أفرادها .

٧ - وتتحدد مكانة الحاكم ونسبته إلى منائر أجزاء المدينة على ضوء النظرية العضوية للدولة المثالية : فإذا كان البدن الصحيح التام تترتب أعضاؤه بحيث يصبح القلب هو العضو الرئيسى الذى تخضع له جميع الأجزاء وهو لا يخدم ، فإن هذه أيضاً هي حالة المدينة الفاضلة ، لها رئيسها ، ويكون تحتها مراتب رئاسات تنحط من الرتبة العليا قليلاً قليلاً إلى أن تصبح مراتب الخدمة التى ليست فيها رئاسة ولا دنونتها مرتبة أخرى . فالمدينة الفاضلة شبيهة بالموجودات الطبيعية التى نجسد فيها الوحدة والترتيب ، وانتلافها شبيهة بارتباط الموجودات المختلفة بعضها ببعض وانتلافها .

٨ - ورئيس المدينة الفاضلة ، كالقلب بالنسبة للكائن الحى ، ينبئ أن يوجد أولاً ثم تنبئ به الرعية والرؤساء له ، ومن هنا كان نوره جوهرياً باعتباره مصدر الحياة والعركسة للدولة ككل . فهو الذى ينفرد وحده بتسيير أمورهما ، وهو الذى يرأس ولا يرأس ، ويرتب الطوائف الإجتماعية على أساس من التفاضل والتكامل فى الوقت نفسه . وينبئ على جميع الطوائف أن تقوم الرئيس الأول وتحل حنوه وتقتضى أفعاله باعتباره المثل الأعلى فى الدولة .

٩ - وعلى ضوء هذه المكانة الخاصة والسلطات الواسعة التى اعترف بها الفارابى لرئيس الدولة يمكن القول بأن أفضل نظم الحكم عندنا هو النظام الملكى المطلق ، حيث يسيطر الحاكم على جميع أجهزة الدولة ويركز كل السلطات وكل شخصائى السيادة بين يديه ، ويكون له نور تأسيس ، شبيه بنور الخالق الأعظم ، من حيث أنه هو الذى ينبئ أن يوجد أولاً ثم يكون هو السبب فى أن تحصل الدولة وأجزاؤها .

١٠ - ويرى الفارابى أن الارتباط ليس حتمياً بين النظام الملكى وحكم الفرد ، إذ يمكن أن يكون الحكم فى يد عدد محدود من الأفراد ومع ذلك يعد ملكياً .

١١ - وتتقيد السلطة السياسية فى السسولة الفارابية سواء من حيث مصدرها أو من حيث وسائلها وأهدافها . وبناء على ذلك يمكن القول بأن نظام الحكم الذى يفضلها الفارابى وإن كان نظاماً ملكياً مطلقاً إلا أنه نظام مقيد أو

قانوني وليس نظاماً إستبدادياً .

١٢ - فمن ناحية تتحدد السلطة السياسية من حيث مصدرها ، بمعنى أنه ليس في وسع أي إنسان أن يكون ملكاً ، لأن الملوك ليسوا ملوكاً بالإرادة فقط ، ولكنهم ملوك بالطبيعة والملكات التي يمتلكونها . ومن هنا كانت مجموعة الخصال الفطرية والصفات والشروط الإرادية التي قرر الفارابي ضرورة توافرها في شخص الحاكم ، فرداً كان أو جماعة .

وفي هذا الصدد فقد أضاف الفارابي على الفلسفة أهمية سياسية كمؤهل جوهري في تولي الحكم وتدير أمور الدولة ، إذ أنه بهذا العلم الرئيس وما يستتبعه من سيطرة على العلوم الأخرى ، يبلغ الرئيس الأول مرتبة يقال بها السعادة والكمال ، وتكون لديه القدرة على ممارسة السلطة ، وعلى تنظيم المواطنين وحملهم على السياسات المخططة الموضوعة من أجل الحياة الفاضلة التي تحقق السعادة في الحياة الدنيا والحياة الآخرة .

١٣ - ومن ناحية أخرى فإن السلطة السياسية في ظل هذا النظام الذي رسمه لنا المعلم الثاني مقيدة من حيث وسائلها وأهدافها . فالغاية من المهنة الملكية هي أن يفيد الملك نفسه وسائر أهل المدينة السعادة الحقيقية . وقد ظهر هذا المبدأ واضحاً جلياً عندما استعرضنا السلطات والإختصاصات المختلفة التي خولها الفارابي للحاكم في بولته المثالية .

١٤ - وأخيراً فقد تبين لنا من هذه الدراسة أن الفارابي ، في تصوره للدولة المثالية ، لم يحدو حذو الفلاسفة بحدو القادة بالقسوة ، وأنه قد بحث الموضوع بعناية واهتمام وعرضه عرضاً حياً قوياً ينم عن عبقرية متقدمة وفلسفة أصيلة ، ويتجلى هذا في وصف الفارابي لمضادات المدينة الفاضلة ، وكلامه عن " آراء أهل المدينة الجاهلة والفسالة " التي تقوم نيانتها على آراء قديمة فاسدة ؛ كالذي يراه البعض من أن الكسوف الطبيعي فيه موجودات متضاربة تتغالب على غير نظام ، وأن الطبيعة تغطي الكائن الوسائل التي يحفظ بها وجوده ويدفع بها من نفسه مايعاديه أو يعارض وجوده ، بل هي تجعله قادراً على إهلاك الكائنات الأخرى أو إخضاعها واستخدامها ، بحيث يخيل لنا أن كل كائن يعتبر نفسه وحده غاية كل ماهداه وأهلاً لأن يكون له وحده الحق في الوجود .

الأفضل . وأيضاً في تحليله للأراء التي قيلت بصدد تفسير نشأة الدولة وبيان العوامل التي توحد بين أفرادها : فلا شك أن خيال السارايي وأن تصوره للأحوال التي تخالف الوضع الجدير بالإتسان ، قد أثرا هذا البيان الرائع الذي يلخص بعض آراء الفلاسفة المحدثين ، والذي ينطبق على تاريخ مصرنا الحديث . وإذا كان أفلاطون قد جعل من العدل الموضوع الأساسي للحكم في دولته المثالية ، فإن السارايي قد جعل من " السعادة " محوراً للنشاط المجتمع وحياة الإتسان والدولة الفاضلة . وهذه المسئلة الثانية هي التي أقام عليها السارايي " أولاً " تفسيره لنشوء الدولة وتطبيقه لأنوارها ، و " ثانياً " نظريته في حكم الأرستقراطية الفكرية ، و " ثالثاً " تقريره مبدأ الشخص كعناصر للتنظيم الوثليقي والإجتماعي والسياسي في الدولة ، و " رابعاً " بيانه نظام التعليم والتربية وأهميته السياسية ، و " خامساً " تأكيد مبدأ المحافظة على النظام السائد بأرائه ومعتقداته وممارسة الرقابة على سلامته ، و " سادساً " تطبيقه مبدأ العدل تطبيقاً وإن كان نسبياً إلا أنه شامل لأقسام الدولة جميعها . وأخيراً فإننا نلاحظ أن السارايي تطبيقاً منه لمبادئ الإسلام قد أضاف كلية المبادئ الأفلاطونية التي تدعو إلى المشاركة في النساء وتعتبرها صنواً للمشاركة في الأموال .

فهرس

٢	- مقدمة
٢	- ماهية الفكر السياسي
٣	- الفكر السياسي بين المثالية والواقعية
٨	التعريف بالفارابي - نشأته وظروف عصره
	الفصل الأول :
١٤	ماهية المدينة الفاضلة
	المبحث الأول :
١٤	ضرورة الإجتماع البشري وأنواع المجتمعات
	المطلب الأول :
١٤	ضرورة الإجتماع البشري
	المطلب الثاني :
١٨	أنواع المجتمعات
	المبحث الثاني :
٢٣	طبيعة المدينة الفاضلة
	المبحث الثالث :
٤٨	مضادات المدينة الفاضلة
	الفصل الثاني :
٦٩	رئيس المدينة الفاضلة
	مبحث تمهيدى :
٦٩	مكانة الحاكم فى الدولة وطبيعة نظام الحكم
	المبحث الأول :
٧٣	خصال رئيس المدينة الفاضلة
	المبحث الثاني :
٧٨	مسلطات الحاكم واختصاصاته
١١٨	خاتمة

رقم الإيداع بدار الكتب القومية
١٩٨٩ / ٥٤٢٥

To: www.al-mostafa.com